عادل عبد المهدي *:الدولة العراقية، "لصوصية/مافيوية". حقيقة ام وهم؟ بعد عشرين عاماً. المجتمع، الدولة، الهوية. يرونها نهاية، ونراها بداية

إنّ هذا البحث ليس بذاته تقييمًا لتجربة الأعوام العشرين الماضية. بل هو إيضاحات على عدد من المقالات التي صدرت باللغات الأجنبية، والتي وصفت التجربة العراقية بأوصاف غير دقيقة وظالمة. مستعيرة مفاهيم نمت، وتطوّرت، وعُممت مع التجربة الغربية، وأُسقِطت على بلدنا دون أن تكون مناسبة له. لهذا اضطررنا إلى تفكيك المفاهيم ومقاربتها مع واقعنا.

فكان لابد من الانتقال من موضوع لآخر بحسب المفاهيم المختلفة المطروحة. فنستطرد أحيانًا من أجل الاستفاضة في التوضيح، ونتوقف أحيانًا أخرى لكي لا نخرج عن الموضوع.

ومع اختلاف المواضيع المطروحة حاولنا، الإبقاء على وحدة الموضوع. ساعدنا في ذلك أن المقالات المشار إليها يربطها فكرٌ ومنهج موحد، مرجعيته الأفكار التنويرية التي برزت في أوروبا مع الحركة الاستكشافية والاستعمارية، ومع تطور المفاهيم حول الدولة والمجتمع، والمواضيع الملازمة لها، والتي ترعرت وانتشرت في ظل نظام الهيمنة العالمي المعاصر.

ومن أجل القيام بذلك كان لابد من وقفة تشخيص مع بعض خصائص بلدنا، لكي نقترب من الواقع، ولا نُسقط الأفكار على حالات هلامية يفترضها الآخرون في أنموذجهم، لكنها غير متطابقة مع واقعنا، فنرجو الانتباه.

وأرجو ممن يقرأ هذا البحث أن لا يقرأه بعيون شخصية، أو سياسية، أو شعبوية، بل بعيون بحثية وعلمية ونقدية. فالهدف ليس كسب الجمهور-على أهمية ذلك في المسار الطويل- بل الهدف هو الوصول للحقيقة. فبدون الحقيقة، كمقدمة وبداية، مهما كانت صعبة أو قاسية، لا يمكن تحقيق النتائج الحاسمة.

كذلك فإن هذا البحث غير معدٍّ لقارىءٍ كسول يطلب وضوح وسهولة كل شيء من مفردات، وتعاريف، ومفاهيم، وبساطة لغة، دون أن يبذل من طرفه جهداً للتزوّد بالحد المطلوب من العلم والمعلومة التي تسمح له بمواكبة هذا البحث أو غيره.

ان هكذا قارئ كمن يريد أن يقرأ وصفة طبيب، دون أن يتزوّد بالحد الأدنى من معرفة المفردات الدوائية أو الطبية، ودون أن يبذل جهداً لتعلم كيف يقرأ كتابة الطبيب السريعة الممزوجة.

قسّمنا البحث إلى خمسة أقسام. وداخل كل قسم هناك عناوين فرعية أعطيناها أرقاماً متسلسلة مع العناوين الفرعية للقسم الذي سبقه. وهدفنا من ذلك إبقاء الربط بين المواضيع من جهة، واستقلاليتها من جهة أخرى.

أوراق بحثية في النظام السياسي والاجتماعي العراقي

أقسام البحث:

أوّلاً: اطروحات قيلت بحق تجربة السنوات العشرين الماضية، كالمافيوية والأوليغارشية (حُكم الأقلية) والكليبتوقراطية(حكم الحرامية او اللصوص)، وغيرها.

ثانياً: طبيعة وخصائص المجتمع أو الاجتماع العراقي.

ثالثاً: عود على بدء. هل الدولة العراقية مافيوية، أو اوليغارشية، أو كليبتوقراطية، إلخ؟

رابعاً: شواهد بالأرقام يتغافلها المغالطون.

خامساً: الوجه الآخر لتجربة السنوات العشرين الماضية.

أوّلاً: أمثلة لطروحاتٍ قيلت بحق تجربة السنوات العشرين الماضية

- "غزو العراق في عشرينيته: دولة العراق المافيوية".
The Iraq Invasion at Twenty: Iraqs Mafia State
- إن النظام الحالي انحرف نهائياً أو يجب تغييره. وإن السلاح المنفلت والميليشيات هي الحاكمة. وإن إيران باتت تتحكم بالقرار العراقي. وإن النظام فشل في توفير الخدمات.
- إن القوى السياسية باتت معزولة عن الجماهير بدليل انخفاض معدّلات المشاركة في الانتخابات.
- إن الدولة تقوم على الإجماع والتوافق، وبالتالي المُحاصصة، والفساد، وتقاسم الغنائم
- تقوم الانقسامات على الهوية السياسية/ Political Identity، التي أساسها الطائفية، وليس الوطنية العراقية
- يبحث العراقيون عن وطن/ Want country.
- "تحوّل العراق إلى نظام سُرّاق، حيث الأقلية السياسية ووكلاؤها يجردون الدولة ويتركونها عارية"
Iraq has become a kleptocracy where a political oligarchy and its clients "
are stripping the state bare

هذه توصيفات تنطلق من كتلة واحدة من المفاهيم، وترتكز على منهج واحد من الفهم والتحليل. هو المنهج التجريبي أو منهج المشاهدة/Empirical Aproach. فهو منهج يستند إلى مشاهدات صحيحة على الأغلب، لكنها ناقصة أو سطحية. ومشكلته أنه يعممها، وينطلق منها فقط للخروج باستنتاجاته. فهناك سلاح منفلت - إذن - الوضع تحكمه ميليشيات. وهناك فساد وسرقات، فالدولة مجموعة لصوص. وهناك مظاهر لعدم الرضا،

وانحرافات، وطائفية، ومحاصصة، وضعف خدمات، وتدخلات أجنبية، وضعف الدولة فيأتي الحكم قاطعاً شاملاً.

لسنا بصدد الوقوف عند كل نقطة للرّد عليها، بل بصدد بناء فهم ومنهج لمواجهة فهم ومنهج آخر. وانطلاقاً من ملاحقتنا لمجموع الوقائع وليس لقسم منها، وتشخيصنا لطبيعة وخصائص بلدنا، وما أحاط ويحيط به من تأثيرات ملازمة له.

وفي أحيان كثيرة سنسعى لمناقشة أمور خارجية نراها ضرورية لبناء وعيٍ لحقيقة أوضاعنا، والتي بدونها سيصعب مناقشة هذه الطروحات أو غيرها.

ثانياً: في طبيعة وخصائص العراق

1- اجتماع أم مجتمع؟

سيلاحظ القارىء الكريم استخدامنا مفردة "اجتماع" في حالات، ومفردة "مجتمع" في أخرى. وهذا أمر مقصود. فكلمة "مجتمع" هي ترجمة لكلمة Society. وهي حسب الفكر الغربي، تعني مجموعة من البشر تنظّمها قوانين ،ومنظّمات، وقيم، وعادات موحدة. وغالباً ما يشار لليونان كأول "مجتمع" تتوافر فيه الشروط الاساسية. وكالعادة ترجم البعض المفردة، وتَمَ اقحامها في أدبياتنا دون الالتفات للمفهوم ومدى فهمنا له، أو الى مدى أدائه لوظيفته. وصِرنا نتكلم عن "المجتمع العراقي"، أو نكرر مع الآخرين مفردة "المجتمع الدولي" وهلمّ جرا.

فمفهوم المجتمع بحسب تطوره التاريخي في الغرب له شروط تطوّرت بسياقات تختلف عن السياقات في بلداننا. لهذا نجد غياب هذه المفردة من أدبياتنا العربية والإسلامية طوال القرون التي سبقت انتصار الحضارة الغربية، وهيمنة مفاهيمها على العالم باسره.
يقول ابن خلدون: "لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكّون"، و "أن الاجتماع الانساني ضروري"، و"الانسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع". فحضاراتنا انتجت كيانات، وتنظيمات، ومفاهيم راقية وعظيمة في الكمّ والمضمون. وإنها هي من ترجم الفكر اليوناني - طوال القرون الوسطى- وأعادت نقله إلى أوروبا.
فلو كانت المفردة مغرية له، أو ملبية لمتطلباته لاستخدمها، كما استخدم مفردات؛ "فلسفة"، و"سفسطة"،"وجغرافيا"، وغيرها من مفردات لاتينية/إغريقية اقتبسها من الفكر الغربي، وهضمها في عمارة مفاهيمه.

ليست المشكلة في استخدام المفردة مجازًا، شرط فهم أبعادها ومستلزماتها. فنحن نتكلّم مثلاً عن"بناء الدولة/Society building "، وكذلك عن"بناء المجتمع/building State "، وهذا

يتطلب معرفة ما نطالب به وشروطه. وأن نتلمّس الفوارق، لكي لا نطرح شعارات لم تؤسس لنفسها على أرض الواقع مقوماتها وشروطها.
فإن كانت المفردة المستخدمة قد أخذت شيوعًا يصعب انتزاعه، فعلينا استخدامها بحذر وتحفّظ، منعاً للاختلاط وطلب المستحيل.
لهذا نشدد على استخدام المفردات المنبثقة من عجينتنا وتاريخنا ومفاهيمنا كمفردة "الأمّة" بمعناها الأصيل، أو مفردة "الاجتماع"، كما استخدمها مفكرونا من قبل.

إن الفارق الجوهري بين مفردتي "مُجتمع" و"اجتماع"، كما نرى، هو:

- المجتمع: يتطلب الدّمج والصهر.

1- الدّمج الصريح أو المبطّن بمجموعة محددة من البشر المكونة للمجتمع. أحرارًا كانوا أم عبيدًا. ولاحقاً مسيحيون وغير مسيحيين. أو بيض وملونون. من يقبلون "الجندر" والمثلية ولا يقبلون، إلخ . وكذلك وحدة القوانين، والقيم، والعادات لهؤلاء، إلخ.
2- والصهر؛ فمن لا يقبل الانصهار فهو خارج المنظومة، بل الى النبذ، والعزلة، والمحاربة.

- الاجتماع: تلبي مفردة "اجتماع" متطلبات التعددية، والتنوّع مع حرصها على وحدة المجموع أفضل من مفردة"مجتمع". فتركت مثلاً لأصحاب الديانات الأخرى شرائعهم وقوانينهم وتجمعاتهم يديرونها، وهو ما قاومته وتقاومه منظومة قيم المجتمع الغربي قديمًا وحديثًا، برغم تطوّر مفاهيم الحقوق والحريات، إلخ. وهناك الكثير من الأمثلة لأهمية التمايز بين المُفردتين، لأنها تعكس تمايزاً بين مفهومين وتجربتين وسياقين.

لهذا يذكر لي أحد الأخوة، إن علماء الاجتماع في الغرب كـ"تالكوت بارسونز" (1902-1979)، و"هيربرت سبنسر" (1820-1903) استخدموا -لتوسيع الرؤية- مفردةً أكثر شمولية ودقّة وهي مفردة "نسق اجتماعي" أو "الاجتماع النَسَقي"، إلخ. وظهرت نظريات لتفاعل الانساق داخل "المجتمع" الواحد، وتعاطيها مع الدوائر خارج "المجتمع"، وهي قراءة -كما يقول الأخ- ستكون حاذقة عند مقاربتها مع الحالة العراقية. إذ إن شعبنا يحتوي على "أنساق" متفاعلة -في أمور- مع خارجها وامتداداتها، كتفاعلها -في أمور أخرى - مع أنساق في داخلها.
وهذا الكلام يؤكد أهمية تمحيص استخدامنا لمفهوم "المجتمع"، وأهمية الاقتراب من الواقع بمفاهيم أكثر دقّة ووظائفية، كـ"الاجتماع" أو "الأنساق"، أو "المجتمع" بمعناه المجازي بعد مقاربته للواقع، إلخ. فالأهم هو تعريف المفاهيم بدقّة من أجل معرفة حقيقةَ ما نسعى إليه. و مدى تناغمها بعضها مع البعض الآخر، بما يوفر الفاعلية، والوظائفية، والوحدة ،والرُّشد ،والتطوّر، والتقدّم ، وتحقيق الأصلح.

لا أدّعي أنني امتلك كلّ مفاتيح هذه المواضيع المعقدة. لكنني أدّعي أنني في دراسة لهذه المواضيع منذ أكثر من خمسة عقود، وأستطيع القول : إن السقوط في أسر المُفردات والمفاهيم والمسارات التي أفرزتها التجربة الغربية (وهي تجربة عظيمة وغنية ويجب التعلم منها)، لن تعني ببساطة أننا سنحقق ما حققه الغرب. على العكس، قد تفقدنا مقوّمات وشروطًا عظيمة نمت في بلداننا تُمكننا من بناء أوطاننا، وأن نحتلّ مكاننا اللائق بين الأمم. فإخضاعُنا أو خضوعنا للنَسَق الغربي قادنا للانخراط في دورةٍ أصبحنا فيها الطّرف السالب والدّوني، وبقيَ الغربُ هو الطرف الموجب والمتعالي. وللعلم فان خرائط الجغرافيين المسلمين كالادريسي وابن حوقل وغيرهما، كانت تضع بلداننا في الأعلى وأوروبا في الاسفل، كانعكاس لتصورهم لمكانتهم المتقدمة انذاك.
وملاحظاتنا هي لتنبيه من يتناول هذه الأمور أن يحذر عند استخدام المفردات لتعريف حدودها ،ومجالات عملها.

2- <u>اجتماعان ومفهومان ومعسكران ومستقبلان ، متقاطعان يضمهما بلد واحد وبيت واحد</u>

لنسجل ابتداءً أن تقييمَ أمرٍ ما (في بلد كالعراق) هو ليس معادلة فيزيائية أو رياضية، متفق على قواعدها وأصولها، فينتصر رأي ، ويدحض آخر بالحجة والبرهان وفق ما تقبله قواعد ذلك العلم. فنحن غير متفقين على قواعد علم الاجتماع والسياسة، فهذه ليست علوم طبيعية، بل انسانية، يراها كل طرف من زاوية مختلفة.
وعندما نقول في بلد كالعراق، فلأنه من البلدان التي خضعت للاستعمار والامبريالية، والهيمنة والاحتلال، بأشكالها المباشرة وغير المباشرة، العسكرية والاقتصادية، والسياسية، والقيمية، والمجتمعية، إلخ.
ولأنه أُسس على وفق خرائط سايكس/بيكو، واتفاقات ما بعد سقوط الخلافة العثمانية، والحرب العالمية الأولى(والثانية)، ووجود الكيان الصهيوني المُحتل في المنطقة، وأُخضِع للاحتلال في القرن العشرين، فالعراق المعاصر لم يشهد عملية تأسيس مُجتمعي وسياسي حقيقيتين. وإذا أردنا التبسيط فيمكننا القول : إننا ما زلنا في خضم عملية انقسامٍ مجتمعي وسياسي بين تيارين أساسيين في الأقل.

أ- (اشباه التنويريين Pseudo enlighteners) وسنسميهم "الأشقاء/الأعداء". هؤلاء تيار منتشر. وعمومًا هو من أمسك بدفّة الحكم لعقود طويلة، وما زال الأقوى في سدة الحُكم والشرائح العليا للثقافة السائدة، ولديه الوسائل والامكانات. وتمثله قوى وثقافة ومفاهيم كاملة تؤمن، أو تساير هذا الإيمان.
يعتقد هؤلاء أن ما حصل في بدايات القرن العشرين لدينا، هو بداية نسختنا العراقية -أو الشرقية- من مرحلة التنوير التي جرت في أوروبا بمراحلها، ومطالبها، ومآلاتها اللاحقة.

ونسمي هؤلاء بـ"أشباه التنويرين"، أو "الأشقاء/الأعداء، ليس لرغبة في الانتقاص من أحد، بل لأنهم يستنسخون ويرددون مطالبات ومفاهيم غربية، ينادون بتطبيقها عندنا، من دون توفير الشروط التي توفّرت لأوروبا، والتي سمحت لها بتحقيق ما حققته. فنقطة القياس لديهم -وعوا ذلك أم لم يعوه- هي المرجعية الغربية، ومدى اقتراب أو ابتعاد التجربة من أفكارها وإطاراتها. فنواة هذه القوى تعتقد أنها قوى "التنوير" العِلمية، والفلسفية والسياسية والاجتماعية، على مثل ما برزت في أوروبا، والتي ستحمل التقدّم والرفاه لنا، كما حملته لأوروبا والغرب. متناسية الفوارق الجوهرية بين قوى التنوير الغربية التي حملتها أمواج الاستعمار والاستكشاف، وغزو القارات ،وما استقدمته للغرب من قدرات وطاقات مُستلبة من الشعوب الأخرى، وبين أوضاع بلداننا المهزومة، المستعمَرة، المطوّقة والمقيدة، والتي تم تفكيكها وتجزئتها، وافقارها، واستلاب إرادتها. وأننا نسمي هذا التيار، بتيار "الأشقاء/الأعداء" لأنه يعيش مع خصومه تحت سقفٍ واحد. فإنه لا يضم علمانيين ومدنيين فقط، بل يضم معهم إسلاميين، ومن شتى التيارات والاتجاهات. وأن قوى الطرفين متداخلة في معظم الأمور. وأن بعض "الاشقاء/الاعداء" هم أصدقاء وزملاء. يتحلّون بأعلى درجات الأدب والخلق واحترام الآخر والاخلاص لمبادئهم. فيتمنى المرء ان يكونوا في جبهته. بالمقابل، هناك في الجبهة الثانية على العكس من ذلك تماماً، يتمنى المرء ان يكونوا في جبهة خصومه.

ب- الأصوليون من محافظين وثوريين، الذين يؤمنون بأن ما حصل هو انتصار كبير للمشروع الاستعماري الامبريالي، كما يؤمنون بضبط البلاد في مسارات هذا المشروع، وتفكيك روابط الأمّة الداخلية والإقليمية، وتاريخها، وديناميكيات عملها. والأصوليون عازمون على التصدّي لهذا المشروع وهزمه، وتأسيس واقع جديد آخرَ موحّد، ومنسجم مع تاريخ الأمّة وبيئتها ،وقواها ،وقدراتها ،وقيمها، وامتداداتها. وهذه القوى واسعة، ومنتشرة، وعميقة الجذور، وباتت لها مواقع في قمم السلطة ايضًا. هذا التيار لا يضم ما يسميه الآخرون بالقوى "التقليدية" أو "المحافظة" أو "الأصولية" أو "الإسلامية" فقط، بل يضم بدوره علمانيين، ومدنيين، ومن شتى التيارات والاتجاهات.

وما يميز بين الطرفين ليس مواقف عابرة، أو أحداث رمادية، أو أمور فرعية، أو مواقف طارئة، أو حتى أعمال شجاعة ومشهودة، لهذا الطرف أو ذاك. بل ما يميز بين الإثنين هو الدور النهائي الذي يلعبه الفريق الأول في تعزيز نظام الهيمنة العالمي. وما يقود إلى تفكيك روابطنا، وعقائدنا، ومؤسساتنا، ووحدتنا، واستقلالنا، وندّيتنا ومصادر قوتنا. التي جعلت منا -لوقت غير بعيد- حضارات، وشعوباً، واجتماعات لها شخصياتها وتركيباتها. فكل من يقوم بذلك –عن وعي أو عن جهل- سيقف في صف ما اسميناه "أشباه التنويريين" أو "الأشقاء الأعداء". لا يغير من ذلك، إن تكلّم بالتراث. أو بدأ كلامه بالبسملة. أو لبس العمامة والعقال، والعباءة، والحجاب. أو تغنى بالوطنية والاستقلال، والسيادة. فنحن هنا لا نقيّم الناس، ولا المنجزات والأعمال لنغرق في

تفاصيلها، بل نحن أمام سؤال واحد كبير وهو: دورنا في انتصار نظام الهيمنة العالمي، وترسيخ الاستعمار القديم والجديد، ومكاسبه، وتفوقه خصوصاً لدينا. أو دورنا في مقاومة هذا النظام، واستنهاض كافة عناصر القوة لدينا للانفكاك عنه واستعادة دورتنا المتكاملة الراشدة الفاعلة، والتخلص من عوامل الاعاقة والتجهيل كافة، والتأسيس لما يحقق الحرية والعدالة لبلداننا.
فإن كانت تجربة السنوات العشرين الماضية، مصداقًا لطروحات القوى الأولى، فإننا نكون قد أسسنا لتجربة منحرفةٍ خاطئة، حتى وإن احتوت على منجزاتٍ في هذا المجال أو ذاك. وإن كانت التجربة تمثل انتكاسةً لتلك القوى، وانتصاراً لقوى الأمّة، عندها نكون قد أسسنا لتجربة ناجحة متقدمة، حتى وإن احتوت احباطات، وانحرافات، أو أخطاء. نقول، رغم افتراض الانجازات هناك، والاحباطات هنا، إلّا أنهما لا يقفان على أسس مستقرة مستدامة. وسرعان ما ستنهار وتنقلب بالضد منها.
وإن هذا الصراع لم يكن بينياً، ومطلقاً بين هاتين القوتين حصراً. فهناك قوى تتداخل وتلتقي مع هذه تارة، وتارة مع تلك، أو أن تلتقي القوتان في مواجهة قوةٍ ثالثة تهددهما، كما حصل ويحصل مع قوى النظام العراقي السابق، أو قوى الإرهاب وداعش، وهذه جدليات يجب استحضارها لفهم ما قد يبدو استثناءات أو فرعيات، لا تلعب دورًا مهمًا في تغيير المسارات النهائية.

لذلك ستكون سعادة السفيرة الامريكية في العراق صادقة عندما تقول: إن العراقيين يرغبون ببقاء القوات الأمريكية، ويرفضون الميليشيات، إلخ. فلأنها تستمع للاجتماع الأول فقط، الموجود حتى بين بعض المسؤولين أيضًا. ولا ترى، ولا تعترف بالاجتماع الأهم والأكبر الآخر، الموجود على كل الصُعُد بالمقابل، فتنقل بعض الحقيقة. ولا تنقل حقيقة أن الشعب العراقي عبّر عن رف ضه بالسلاح، والسياسة والقرارات التنفيذية ،والتشريعية إزاء تواجد القوات الاجنبية. فسعادة السفيرة قد لا تقدّر بأن بعض المسؤولين يخافون -مخطئين أو مصيبين- حكومتها وعقوباتها، فيخاتلونها بتعابير وكلمات تعطيها تلك القناعات الخاطئة.
بعض العراقيين يطلقون على الفريق الأول جواسيس السفارة، كما يطلق آخرون على الفريق الثاني وكلاء إيران. وكلا التعبيرين مجحفين. فلا هؤلاء جواسيس، ولا الآخرون وكلاء، بل هم عراقيون أصلاء يؤمنون برؤى وأفكار جادة. فالجواسيس -عادة- يتمنطقون بمنطق من يتجسسون عليه، ويلبسون كامل لبوسهم، وهؤلاء يتصرفون على عكس ذلك تماماً. والوكلاء هم اصلاء واصحاب قضية يلتقون مع من يتناغم معهم في المنطق والرؤية. لذلك أسمينا الفريق الأول "أشباه التنويريين" لأن مرجعية أفكارهم الفكر الغربي، والفريق الثاني "الأصوليين"، لأن مرجعية أفكارهم التأصيل في عقيدتهم ، وحضارتهم ، وتاريخهم، وتجاربهم وواقعهم.
كما أن على سعادة السفيرة أن تتذكر بأن هذا الانقسام كان موجوداً في الصين، وفيتنام وأفغانستان، وكثير من البلدان الأخرى قبل هزيمة قوى الاحتلال فيها. وأن الاجتماع الأول الذي مرجعيته الفكر الغربي سرعان ما إنهار، عندما إنهارت مقوّمات بقاء القوات الأجنبية في تلك البلدان. بل

إن هذا الانهيار كان هو الطريق لإعادة بناء علاقات ودّيّة وندّيّة بين الولايات المتحدة والبلدان التي حاربتها، أو احتلتها، في يوم من الأيام.

3- الاستعمار، الاستكشافات، التنوير، الامبريالية، الليبرالية ونظام الهيمنة العالمي

الاستعمار وتطوراته مسألة مركزية في تحليلنا لواقع بلدنا. فمن يغيّبه ولا يراه كمقدمات ونتائج لحقيقة أوضاعنا، فإنه سيخرج بنتائج مختلفة عمن يدرجه كبناءات أساسية نعيش وسطها. فالاستعمار وأشكاله الجديدة ليس حقيقة خارجية، بل هو من صلب داخلنا. انه ليس عدوانًا طارئًا حدث وانتهى، أو حدثًا يشابهه أي حدث آخر. وهو ليس بالضرورة تواجدًا عسكريًا. انه بناء وتأسيس كامل لشتى مناحي الحياة وعلى كافة الصُعد والشؤون العالمية. إنّه شبكة وبناءات نسجت وتنسج لنفسها واقعًا شموليًا، عاموديًا وأفقيًا. إنه لا يقارن بالغزوات، والفتوحات ، واحتلالات أراضي الغير التي جرت عبر التاريخ بين الأمم ولأغراض مختلفة. ومن يحاول أن يشابهه بغيره، يسعى -بوعي أو جهل- إلى التقليل من شأنه، واخفاء مضامينه وآثاره.
قبل العصر الاستعماري كان الواقع العالمي يتمثل بوجود بلدان وأمم متجاورة Juxtaposition، تتحارب، وتغزو ، وتسلب، وتسرق بعضها، إن اقتضى الأمر. لكنها لم تشكل شمولية، وسيطرة، ومركزية، ونظامًا عالميًا، كما سيفعل الاستعمار وأشكاله اللاحقة. وهو ما سيحدث نقلة نوعية لا تقارن بغيرها اطلاقًا. فالاستعمار، والاستكشافات، والتنوير، والامبريالية، والرأسمالية المتوحشة، والليبرالية الجديدة، ونظام الهيمنة العالمي الراهن، هي مسارات متكاملة لعملية توحيد العالم في هيكلية واحدة. لها مؤسسات عالمية تدير شتى الشؤون. ولها مركز يديرها ويضبط حركتها لمصلحة البلدان أو الاقطاب التي تمثل هذا المركز، والتي قد تصل للتحارب فيما بينها لفرض سيادتها وسيطرتها على غيرها. في هذه البيئة وُلد ما يسمى بـ"المجتمع الدولي". هذه الشمولية تسعى لأن تشمل كل شيء في هذه الأرض، بل في هذا الكون. فهي سيطرة، وانضباط، ونظام يسعى لأن يكون عسكريًا، وجيوبوليتيكيًا، واقتصاديًا، وفي الأنظمة النقدية والقيمية والقانونية إلخ. سيقول البعض: إن هذا جيد. فالاستعمار وأشكاله المتجددة قد نظّم العالم، وجعله أكثر تعارفًا ، وانضباطًا ، وتبادلًا، وقانونيًا. وهذا صحيح ، وهو قد يشكل مكسبًا في مسار البشرية، على الرغم من ابتلاءاته العظيمة على شعوبنا والتضحيات الهائلة التي قدّمتها وتقدمها. ولأن هذا صحيح، لهذا نقول، بأن من يغيّب تأثيراته سيغيّب حقائق أساسية. ويناقش واقع بلداننا بنظرة مبتورة ناقصة تفتقد أساسياتها. فالمشكلة في هذا النظام، أننا كبلدان استُعمرت، أو لأننا لا ننتمي للجنس الغربي وغير ذلك، فإننا نقع في الدائرة الدنيا من هذا النظام. لا لتقصير قُمنا به، أو لعدوان، أو تجاوز، أو تدمير لما يمس مصالح الآخرين. بل لأن قوةً طموحةً غاشمةً حطمت كل الحواجز، وأباحت لنفسها كل الحرّيات، والسياسات، والأفعال، جاءت وأخضعت بلداننا وشعوبنا. وبدأت بنهب ثرواتنا، وتدمير مقوماتنا، ومؤسساتنا وهياكل منظوماتنا. وموضعتنا في جغرافيا حددتها،

وساهمت بصياغتنا كدول لها سياقات، وأنظمة على الصعد كافة، تتناسب أساسًا مع مصالحها على حساب مصالحنا.

وهنا سينبري أحدهم ليقول: لم يكن هذا ليحدث لولا أننا كنا ضعفاء، فتمكن منا الأقوياء. لهذا حملت دعوات التنوير مقولات مثل البقاء للأقوى، والبقاء للأصلح وغيرها. ولنفترض أن هذا صحيح، على الأقل في بعض جوانبه. وهو ما يطرح أمورًا منها:

الأول: سيكون الدرس الذي يجب أن نستوعبه هنا، هو أن نكون أقوياء لنتخلص من هذه الحالة الضعيفة، المتخلفة، الدونية التي وُضعنا فيها. وهو ما نطالب به. وأحد شروط أن نصبح أقوياء هو التخلص من قيود الأسر و"البروبوكاندا" والمفاهيم المغلوطة التي زرعها الاستعمار في عقولنا. ونقتدي ببعض مسارات اكتساب القوّة، أو قوّة الرّدع لنستطيع الدفاع عن أنفسنا. وهنا ستنبري قوى داخلية وخارجية لقمعنا. لأن ذلك سيمس بتوازنات النظام الوطني والاقليمي والعالمي غير المسموح بها. وهنا سنُحارَب ونُعاقَب وتتدهور أوضاعنا أكثر، لتكون حجّةً إضافية بأن أوضاعنا كانت أفضل، وأن مقاومتنا وعِنادنا كانتا السبب لهذا التدهور الذي سببته مقاومتنا، ليُستخدم للتغطية على الضعف والتخلف الأكبر والأساس الذي نعيشه.

ثانياً: إن العملية كما تطوّرت في ظل الاستعمار وتطوّراته ونسخِهِ المتجددة، هو إن الاستعمار ليس عمليات نهب وسرقة مجردة فقط. بل إن أخطر مراحله عندما يتحول الى نظامٍ مقننٍ تقود آلياته الى انتقال القِيَم والفوائض والخبرات والبشر والمعارف وكل مصادر القوة الى مراكزه (المتروبولات)، بطرق أخذت سمة الشرعية والقانونية والمقبولية. فنحن، أو العالم كلّه، ليس في حالة منافسة نزيهة أو عادلة. وإن أيّ أمّةٍ تسعى للمنافسة، واحتلال موقعها، ودخول مجالات البلدان المستعمِرة للعالم، من أسواق ومحيطات وجغرافيا وتسلّح وفضاء وعلوم ومعارف وقدرات، سرعان ما ستُشيطن وستُعلن كعدو. لذلك لم تنفع جميع نظريات التقدّم أو التنمية التي تُردد موضوعة اللحاق بالأمم المتقدمة. فمعنى اللحاق أن نكون دائمًا في آخر القافلة، بينما المطلوب هو عكس ذلك تمامًا. وهذا لن يكون من دون كسر السلاسل التي تربطنا في مواقعنا المتأخرة. وهذا ما لن ترضاه منظومة الهيمنة.

يقول جوزيب بوريل رئيس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في اكتوبر 2022 إن "أوروبا حديقة جميلة وإن معظم دول العالم الأخرى هي أدغال، وان الأدغال قد تغزو الحديقة"

Europe is a garden which is beautiful, on the other hand most of the rest of the world is a jungle, and the jungle could invade the garden

هذه التصريحات تفصح عن مركزية الذات الغربية ونظرتها الاستعلائية للعالم. وقد حاول بعض الاعلام الغربي ترجمة (jungle/ الادغال) ب (forest /بالغابات). بينما عدّ كثيرون -بما في ذلك في الغرب نفسه- تصريحات بوريل تعبيرًا عن النزعة الكولونيالية الجديدة. فالغرب نظر دائمًا للشعوب الأخرى كشعوب متوحشة وبربرية. وهو ينظر إليها اليوم كشعوب متخلفة وإرهابية. وان السعي لتجميل كلمة الأدغال يذكرنا بشخصية"طرزان". فكلنا يتذكر أفلام طرزان

الرجل الابيضTarzan, King of The Jungle . كنّا وملايين ملايين الصغار في بلداننا نصفق له في تفوقه على وحوش الأدغال من بشر وحيوانات. كما نصفق لرعاة البقر عندما يُبيدون سكّان أمريكا الهمج، وغير ذلك في الرواية والسرديات والأغاني والموسيقى وغيرها، التي ما زال كثير منّا يصفق ويطرب لها وتبني الوعي لديه. وإن إحدى أكبر ابتلاءآتنا الراهنة هي أن أجيالًا قد ترسّخ لديها هذا "الوعي المزيف"، وباتت تمجّد قاتليها ومستعمريها، وتحتقر ذاتها وشعوبها.
الثالث: غالبًا ما نلوم أنفسنا، ونتهمها بالضعف الذي سمح للاستعمار في اختراقنا. وهنا نطرح سؤالًا؛ ما الذي كان على أسلافنا عمله؟، أن يعملوا كما عمل الاستعمار مثلًا؟. وهنا سيجد من يدرس التاريخ أن بعض أسلافنا حاول ذلك وفشل. ليس لأنه لم يمتلك الشروط التي امتلكها الاستعمار للنجاح. بل لأن شروطه، إمّا لم تستكمل جميع مستلزماتها، أو لأن هناك موانع دينية وأخلاقية منعته من ذلك.
ومن بين كثيرين، يؤكد"مكسيم رودنسون"(1915-2004)، في كتابه "الاسلام والرأسمالية" أن شروطًا أساسية للانتقال الى الرأسمالية قد توفّرت في التجربة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي (قوة العمل الحر، الثروو او رأس المال الباحث عن الربح، ونواة البرجوازية، المشاغل او المانيفكتورة، الخ). ولو نجح هذا الفريق من أسلافنا، لكنّا نحن المستعمِرين وغيرنا المستعمَرين، على فرض قبولنا دينيًا واخلاقيًا بذلك. أمّا البعض الآخر، فقد تمنّع عن ذلك لأن دينه وضوابطه وأخلاقياته ومنظوماته وطموحاته كانت في مسارات أخرى، ارتضاها لنفسه وقبل بها. أي كما مَنعت تقوى علي (عليه السلام) من التفوق على مكر معاوية.

<u>اللاتكافؤ، والوزن بمعيارين. الاحتكار، وتقنين العالم بعد السيطرة عليه</u>

لننقل الصورة إلى اطار أضيق، قد يسهل فهمه. هل عيب الفقير أن يكون فقيرًا لأن البقاء للأقوى والأصلح، كما تقول نظريات التنوير؟. أو لأنه ولد من عائلة أو وسط فقير، أو لأنه لم يتقن لعبة أن يكون غنيًا؟، أم العيب هو عيب النظام غير العادل الذي يجعل الناس فقراء وأغنياء؟، فالنظام الذي يفرض نفسه بالقوّة ثم يؤسس شرعيته ومقبوليته، يرتّب للقلّة أن تكون من الأغنياء، وللأغلبية أن تصبح بالضرورة من الفقراء. ليس أساسًا عبر سرقة بسيطة، بل عبر نظامٍ مُقنن ينقل جهدَ الأكثرية وعقولهم وذكاءهم وتجاربهم وتعبهم وعرقهم وانتاجهم إلى بحبوحة وعلوم واختبارات وتطورات وقدرات وثروات وقوة للمتسلطين والأغنياء. نظامٌ يكتسب شرعيته بالفرض وغسل الأدمغة والتقادم والإخضاع ليصبح الخروج عليه تمردًا وعصيانًا وخرقًا للقوانين. وإن جوهر انتقال هذه القدرات والقيم المادية والفكرية من طرفٍ الى آخر بشكل آلي و"قانوني"، سواء على صعيد دولي أو محلّي، يكمن في اللاتكافىء، أو الوزن بمعيارين مختلفين، لتنظيم قاعدة الحقوق والمواقف من كلا الطرفين. المكافأة الواطئة في جانب والمرتفعة في الجانب الآخر. فسلعُ وخدماتُ الدول الفقيرة رخيصة، وسلعُ وخدماتُ الدول الغنية غالية. وتعويضُ الأجر منخفض، ومعدّلات

الربح عالية. والمواد الأولية مُستباحة ورخيصة، والمكتشفات والمخترعات والمنتجات النهائية محتكرة وعالية الأثمان. والمديونية تمثّل قوة وأدوات تحكّم لطرف، مثلما تمثل قيودًا وشروطًا وإملاءات على الطرف الآخر. والإصدار النقدي الذي لا حقيقة اقتصادية له، أوالمبالغ الرقمية في المصارف والبورصات والمضاربات ثراء، وسحبٌ مجاني لأصولٍ وسلعٍ حقيقية لطرفٍ، وهو للطرف الآخر تضخمٌ قاتلٌ وإفقارٌ واستنزاف لأصوله الحقيقية. وغيرها كثير.
فيحصل التراكم اللامتكافىء، والتبادل اللامتكافىء، والتطوّر اللامتكافىء، والقوّة، والمعرفة، والاعلام والسلطة اللامتكافئة، إلخ. مما يزيد الهوّة بين هذا الطرف وذاك. وقس على ذلك.
إن هذه حقائق نسجها عبر الوقت، الاستعمارُ ومستجداته ونظام الهيمنة العالمي. وشرحها في آلاف الأبحاث والمجلدات كبار العلماء المُعادين للاستعمار وتطوّراته، في الغرب قبل غيره. وهي من جعلت هناك شمالًا وجنوبًا، وعالمًا غنيًّا وعالمًا فقيرًا. كما جعلت شرائح المجتمع وفئاته في الدول الغنية تتقاسم الغنائم، وتحقق مجتمعات الرّفاه والاستهلاك العالية. بالمقابل ليتأجج الصراع بين شرائح المجتمعات الفقيرة وفئاتها، بين أقلية من الطبقات العليا التي تناغمت مصالحها مع مصالح نظام الهيمنة، وأغلبية ساحقة لا تكفي موارد البلاد وما ينهب منها للارتفاع بها فوق خط الفقر إلّا بجهد جهيد.
فالاستعمار وتطوّراته اللاحقة بعد أن سيطر على العالم بالقوّة، قننه وشرعنه لما يديم مصالحه ويزيده قوةً وغنى، وهذه أمثلة أو وَقفات مع أمورٍ تبدو وكأنها ممارسات عابرة، بينما هي من صُلب آلياته، وهناك الكثير غيرها.

احتكار العلم والتجارب

هذا يشمل الاختراع والاكتشاف والعِلم. فبعد السيطرة والاستيلاء على جهد الآخرين تبدأ عملية الاحتكار والتقنين. ليتم التحريم بمعاهدات وقوانين دولية عبر المؤسسات بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة.

لنأخذ لقاح "فايزر بيونتك/ BNT162b2 " الذي احتاجته البشرية لمواجهة جائحة كورونا.
نعم صرفت شركة "فايزر/Pfizer" أموالًا طائلة للوصول إلى منتجها. لكنها لم تبدأ من الصفر. بل بدأت من معارف وتجارب واكتشافات واحصاءات ومعلومات قطعت شوطًا بعيدًا من المعرفة واستبعاد الفاشل، ومعرفة الناجح. هذه كُلها كلفت ملايين الوفيات، وملايين الاختبارات المتفرقة، اخذتها كُلها شركة "فايزر" بما يقارب المجان. وعندما نجحت الشركة بمنتجها سارعت لتسجيله حقًا حصريًا باسمها. تحميها القوانين من أي تقليد أو اقتباس. ودون أي تعويض لكل العوامل التي ساهمت بالوصول لمنتجها.

إن العقلية الرأسمالية الخاصة ترى هذا حقًا طبيعيًا، لأنّ نظامها يتمحور حول الملكية الفردية ويقدسها. بينما الملكية سواء كانت فردية أم جماعية أم للدولة وغيرها، لها في الأساس وظيفة اجتماعية كما يقول فيلسوف فرنسا الكبير "روجيه غارودي/ Garaudy "، كما كان يُلقّب قبل أن يُسلم، ليُعزل ويُحاصر ويُحارب، فيترك فرنسا ليستقر في أسبانيا.
وكوظيفة اجتماعية -تتفق عليها كل المبادىء والتجارب البشرية عدا الرأسمالية- لا يمكن لمفهوم الملكية الفردية أو الرؤية الرأسمالية أن تستولي على تضحيات وتجارب واتعاب المعارف المتولدة من التجارب اليومية في المؤسسات الأخرى أو في مختبر الحياة. لهذا توفي ملايين البشر في جائحة كورونا ،لأن منتجًا احتكرته شركة عالمية، وحمت القوانين الدولية ذلك السلوك، ولا يستطيع الفقراء الذين ساهموا بانتاجه الاستفادة الميسّرة منه. وهذا ينطبق على بقية المنتجات سواء ما شكّل منها مصادر تقدم وقوة للأمم، أو التي تنقذ البشر وتحسّن حياتهم. فتأخذ الشركات الكبرى الأرباح الطائلة، ويستمر العالم الفقير بدفع الأثمان لسلعٍ ومنتجاتٍ لا يستطيع انتاجها بسبب الاحتكار العِلمي تحت غطاء "حماية الملكية الفكرية والعلمية" Protection of intellectual and scienctific property في ظل قوانين مجحفة بحق البلدان الفقيرة. فالفئة الأخيرة في السلسلة (شركات ومختبرات ومعاهد الدول الغنية) تحتكر كافة الحقوق وتحرم بقية الفئات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تطوير المنتج والاكتشاف من أي حق.

والسؤال المطروح هنا: هل دفع الغرب أثمان كل العلوم والاكتشافات التي أخذها من الأمم الأخرى في الحقبة الاستعمارية وقبل تشريع مثل هذه الحمايات؟
هل احتكر المسلمون اكتشافاتهم وأعمالهم؟، وهل تم تسجيل براءة اختراع للخوارزمي (القرن التاسع الميلادي)، أو أخذ حقوق النشر بعد أن تُرجمت بعض أعماله في القرن الثاني عشر الى اللاتينية. وهو الذي يستخدم الغرب والبشرية كلها اليوم أرقامه التي تعتمد على عدد الزوايا، و هو مؤسس علم الجبر والكثير من العلوم في الرياضيات والجغرافيا وما بات يعرف ب"الخوارزمياتAlgorithms"، التي هي أساس الحواسيب والعُمُلات المشفّرة والذكاء الصناعي؟، وهل ردّ لنا الغرب الجميل على أعمال البيروني (القرن العاشر الميلادي)، الذي برهن على كروية الأرض ودورانها حول محورها، وذلك قبل "نيكولاس كوبرنيكوس" في القرن السادس عشر، الذي لم تنشر أعماله إلّا بعد موته خوفًا من انتقام الكنيسة التي كانت تعتبر أن الأرض هي محور الكون استنادًا لتعاليم بطليموس/Ptolemy . وهل دفع الغرب مقابلًا لأعمال "الحسن ابن الهيثم" مثلاً (القرن الحادي عشر)؟، الذي يعتبر مخترع الأساس العلمي لـ "الكاميرا"، وعِلم التصوير والبصريات والرياضيات والفيزياء وعلم الفلك والهندسة وطب العيون، و هوالذي لديه ما يقرب من 250 مؤلفًا، تُرجم قسم منها في أوروبا منذ القرون الوسطى؟، وهل تم التعويض عن أعمال أبن سينا (القرن الحادي عشر الميلادي الذي يعرفه الغرب باسم Avicenna)، وهو الذي بقي كتابه في "الشفاء" يدرّس في الجامعات الأوروبية حتى مطلع القرن العشرين. أو ابن

رشد (القرن الثاني عشر المعروف باسم Averroes) وغيرهم أعداد لا تُعد و لا تحصى من العلماء والمؤلفات.
تقول صحيفة الغارديان البريطانية في 2010/9/20 في مقالة بعنوان "عندما كانت بغداد مركز العالم العلمية"، يوجد كثير من العلماء الذين تناسى الغرب مساهماتهم كابن الهيثم وهو اعظم فيزيائي في الـ2000 سنة الماضية من أرخميدس الى نيوتن. أو البيروني الذي يقارن بـ"ليونارد ديفنشي"، أو الطوسي في علم الرياضيات والفلك الذي سيتأثر به "كوبيرنيكيوس Copernicus".
او ابن خلدون (القرن الرابع عشر) الذي يعدّ الأب لعلمَي الاجتماع والاقتصاد، الذي يقول عنه "فانسن مونتي Vincent Monteil" في ترجمة "المقدمة" الى الفرنسية؛ إنه سبق "دارون" Charles Darwin (القرن التاسع عشر) في شرح نظرية "أصل الانواع" بعدة قرون. وان جميع هؤلاء وغيرهم ليسوا أقل من ارسطو وغاليلو ونيوتن واينشتاين.

انه الاحتكار. فالبشرية كلها كانت تستفاد بعضها من بعض. لذلك نقول "زكاةُ العِلم في نشره". أمّا اليوم في ظل الاحتكار وتقنين القوانين التي تحميه، فطرف يستفاد وآخر يتضرر. ويجب التفكير في ذلك كله. فاذا كانت الحماية ضرورية، فيجب ان توضع قواعد عادلة ومتكافئة لها، لا أن تستباح حقوق طرفٍ ويقوم الطرف الأخير بالسلسلة بالاحتكار لنفسه فقط. وكل هذه ليست حقائق عفا عليها الزمن، بل هي في جوهر أوضاعنا، ولا يمكن التحرر والاستقلال والاصلاح والتنمية والتقدم إن لم نستوعب ذلك كلّه.
فالعلم والمعرفة هما اولاً جهد جماعي من ملايين التجارب اليومية للعاملين والمفكرين. يتعلمون خلال حياتهم وتجاربهم اليومية النظريات الجزئية الناجحة والفاشلة، والتطبيقات المفيدة والتي لم تحقق نتائج، إلخ. وهنا يأتي دور الفرد والشركة والمختبر الخاص والباحث والعالم ليستثمر كل هذه الثروة الجماعية ويخرج منها بمكتشفات ونظريات علمية تنفع المجموع، وليس فقط جيوب المستثمرين في آخر السلسلة. لذلك يقول الحسن البصري (642م-728م)؛ "الحياة مدرسة، والأيام مُدرسون، والناس مدرستان، لذا اختر مدرسة لنفسك، واختر مُدرّسًا لنفسك"

بالنسبة لنا نرى العِلم أولاً من الخالق عز جلاله. ثم من الجماعة التي وفّرت في مختبر الحياة ملايين التجارب، وهو ما سمح للعلماء في المختبر أن يلخصوه علومًا ومعارف ونظريات واكتشافات واختبارات ناجحة تنتفع منها البشرية. ليأتي الجهد الفردي في كنف هذا كله. ولاشك في أن الجهد الفردي عندنا يجب ان يُعوّض ويُحمى ويُشجّع، لكن ليس بالنظرة الفردية الرأسمالية في أن يستولي على كل شيء، ويتحول الى وسيلة للاحتكار. لذلك تمنع منظومتنا القيمية الاحتكار. ونؤمن "أن زكاة العلم في نشره". وليس في احتكاره.

التلوث والمناخ

تشير الاحصاءات لمعدلات الانبعاثات المسجلة منذ عام 1850 الى 2020، ان الدول الغنية التي تضم الولايات المتحدة وكندا واليابان ومعظم الدول الاوروبية، والتي يمثل سكّانها ما نسبته 12% من سكان العالم، مسؤولون عن 50% من الانحباس الحراري والانبعاثات المنطلقة من الوقود الأحفوري والصناعة وذلك خلال الـ170 عاماً المنصرمة. مما أدّى إلى ارتفاع درجة حرارة جو الأرض (1.1درجة مئوية) مسببة كوارث بيئية لجميع الأمم. وللمدة من عام 1850 حتى عام 1950، فإن دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كانوا المسؤولين عن انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون شبه الوحيدين. وخلال تلك المدّة كانت المملكة المتحدة بمفردها مسؤولة عن (50%) من الانبعاث. صحيح أن الصين -بسبب نهضتها السريعة خلال العقود الأخيرة- باتت تحتل المركز الأول عالميًا في انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون بكمية (10.7 Gt CO_2) في عام 2020. إلا أن الانبعاثات في نفس العام حسب الفرد per Capita كانت كالاتي: المملكة العربية السعودية (18طن CO_2)، استراليا (15.4)، الولايات المتحدة وكندا (14.2 طن CO_2 لكل منهما)، كوريا الجنوبية (11.7)، روسيا (10.8)، ايران (8.9)، اليابان (8.1)، جنوب افريقيا (7.6)، المانيا (7.7)، الصين (7.4)، الهند (1.8).

ان الامور تجري بالشكل الاتي: تستخدم مصادر القوّة والنفوذ لاستباحة التصرّف بالثروات. وبعد أن تتحقق الهيمنة والسيطرة ومصادر القوة والتقدم تبدأ الاجراءات والقوانين، وسياسات نقل الصناعات القذرة الى الدول الفقيرة، وانطلاق حملات حماية البيئة، بما يحافظ على تقدّم الدول الغنية ويضع القيود الاضافية على الدول الفقيرة. ولنا في تجربة الحرب في أوكرانيا أحسن مثال؛ إذ حالما انقطعت مصادر الطاقة الروسية الرخيصة، فسرعان ما عادت العديد من الدول الاوروبية للتساهل في سياسات حماية المناخ، وفتحت مناجم الفحم واستخدام الوقود الأحفوري والمطالبة بزيادة إنتاجه.

فنحن لا نظلم أحدًا عندما نقول: إن الغرب حالما يحصل على كامل الاستباحات كاحتلال الاراضي ومنافع الصيد، وقطع الاشجار، والاستثمارات الثقيلة المدمرة للبيئة والثروات الطبيعية والقدرات النووية، إلخ حتى يبدأ بتقنين احتكاره وسيطرته، ومنع الآخرين من الوصول الى ما وصل إليه، وكان سبب تطوّره .

كل هذا الكلام لنقول: إن من يقول لنا لنترك الآخرين وننشغل بأنفسنا، يريد منا أن نترك أهم عنصر في الاصلاح وتشخيص أمراض بلداننا والتي أساسها الاستعمار وكل مسمياته اللاحقة. يريد منّا عدم تشخيص عوامل ضعفنا. يريد منا الّا نشخّص الحواجز الحقيقية الموضوعة أمامنا للتحرر من حالة التخلف والانسداد التي وُضعنا فيها. ويريد منّا أن ننشغل بأنفسنا وببعضنا وبفتننا الداخلية ليغيب عنّا العنصر الأساس في أوضاعنا. يريد منا الّا ندخل عناصر القوة لدينا، خاصة

تلك التي تقلق، أو تزعج أو تهدد المصالح الاستعمارية ونظام الهيمنة في بلداننا والتي من غيرها سيستمر أسرنا وعبوديتنا.

4- الحكومة والدولة والاجتماع والنظام

نخلط في أحيان كثيرة بين عدة مركبات أو إطارات عمل.

- الحكومة غير الدولة. فالحكومة هي المسؤولة الرسمية عن إدارة الدولة والاجتماع. وهي تحظى بثقة ممثلي الشعب. وتستقيل أو تقال بطرقٍ شرعية وغير شرعية معروفة ومتعددة.
- والدولة، هي مؤسسات البلاد المختلفة؛ الأمنية والخدمية والاقتصادية والمجتمعية، والتي يقوم بها رجال الخدمة العامة، وهي قاعدة عمل الحكومات، ترتبط بها وتستقل عنها في آن واحد. إذ تسبقها وتبقى بعدها.
- أمّا الاجتماع أو الاجتماعات ("المجتمع" عندما يتشكّل، أو "الأمّة" عندما تلتئم عناصرها)، فهو الشعب أو الشعوب أو السكّان في شرائحهم وتلاوينهم المختلفة. وهو قاعدة الدولة والحكومة ومختلف السلطات. وهو المؤسسات الدينية والمعنوية والمدنية والمجتمعية والاقتصادية (خارج الدولة) والتي تشكّل مراكز قوى الضغط، ومطابخ قرارات ولو بصورة غير مباشرة، وسياقات وزخمًا أو حراكًا اضافيًا للبلاد في مرحلة تاريخية متكاملة.
- أمّا النظام (المنظومة) فهو تداخلات هذه كلّها وطرائق عملها المشرعنة، أو غير المشرعنة، الظاهرة أو الباطنة، الداخلية والخارجية.

إن التمييز بين هذه الاطارات أو المركبات ضروري، لأن البعض ينطلق من أوضاع الحكومات مثلاً فيعمم حكمه على مجمل وضع البلاد، فيخرج باستنتاجات القوّة أو الضعف، النجاح أو الفشل، إطلاق هذا التوصيف أو ذاك، ثم يكتشف لاحقًا خطأ أحكامه.
الحكومة والدولة هما مركّبان فوقيان. أمّا "المجتمع" والنظام فمركبان قاعديان. والمركبات الأربعة يجب أن تعمل بصورة متكاملة. اي تخدم إحداها الأخرى. فإن تعطل إحدها او خرج عن حدوده فان تصادمات واضطرابات ستحصل ليدفع النظام والشعب الثمن.
المشكلة لدينا في العراق في المركب الفوقي. فهو منذ مدّة طويلة يقسر نفسه قسرًا على "المجتمع"، ويولد "مجتمعًا" ونظامًا قسريًا فيه الكثير من التشوّهات. لهذا قلنا بأننا لم نستكمل العقد التأسيسي في بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة. و"المجتمع" والنظام اللذان تأسسا هما تدافع من ضغوطات من الموجة الخارجية بمستعمريها وأشباه التنويريين ضمنها، وذلك من جهة، ومن جهة أخرى مقاوماتها من الاجتماعات العراقية (ثورة العشرين والحركات الأصولية والوطنية مثلًا). لذلك تكلمنا عن "الأشقاء/الأعداء" وتكلّمنا عن "مُجتمعين" تحت سقفٍ واحد. الجهة الاولى تملك برنامجًا واضحًا لكن دون عمق مجتمعي أو تربة خصبة له. والجهة الثانية تملك عمقًا

مجتمعيًا وتربة خصبة، ولكن دون برنامج متكامل. لهذا يجري الصراع على الدولة والحكومة داخل كل جهة وبين الجهتين. معتقدين أنهم بذلك سيتمكنون من بناء المجتمع والنظام. وهكذا ندور في حلقة مفرغة، وندفع بسببها أثمانًا باهضة.

قامت الحرب العراقية الايرانية، ثم اجتياح الكويت، والحصار والعقوبات ثم الاجتياح الأمريكي وسقوط صدام حسين ضعُفت البنية الفوقية وتفككت، واعتقدنا ان الدستور سيحل هذه المشكلة، ونبني وفاقًا وطنيًا و"مجتمعًا" متناغمًا متماسكًا من جهة، وحكومة ودولة قويتين من جهةٍ أخرى. وعلاقات خارجية متوازنة تسمح لنا بالتطوّر والتقدّم.

ولم ندرك في هذا، لا عمق المسألة الخارجية، ولا الصورة التي ترى بها الأوساط الإقليمية والدولية مكانة العراق ودوره، ولا عمق المشكلة المجتمعية وطنيًا وبين شركاء الوطن. فدخلت الحكومة (الحكومات) والدولة في الطريق المسدود بالتوسع لذاتها. والصراع على المناصب والملاكات معتمدةً على الموارد الريعية للنفط. وسارت الاجتماعات تشقّ لنفسها منظومات وطرقًا للعيش، بعد أن صار للدولة مسارٌ يقدّم نفسه على "المجتمع". بل غالبًا ما تضع العراقيل أمامه.

فعندما لا تدرك الحكومات والدولة -كبُنى فوقية- هذه الحقائق لاصلاح الأمور وإعادتها الى مسارات طبيعية تسمح لـ"المجتمع" أن يجد مجالات تطوّره ومبادراته، فان الحياة في القاعدة ستجد أمامها معوقات، لكنها لن تتوقف. وستشق طريقها وتجد معالجاتها سواء أمنيًا أو اقتصاديًا او ثقافيًا او سياسيًا. وهو ما حصل ويحصل ولو بشكل معقد ومتداخل و"سوريالي" احياناً.

لنأخذ لبنان مثلاً، ليس لاقتباس تجربته، بل لفهم تراتُبيات الحكومة والدولة و"المجتمع" والنظام. فالحكومة والدولة عمومًا ضعيفتان في المعادلة هناك. ولا تمتلكان نفطًا او أراضٍ أميرية او جيوشًا جرارة، خلافًا للعراق مثلًا. رغم ذلك فلبنان يتقدّم في الكثير من المؤشّرات على الكثير من الدول العربية، بما في ذلك العراق. من حيث التعليم والصحّة والخدمات ومستوى المعيشة ونفاذ القوانين وعمل المحاكم، الخ. وسبب ذلك فعّالية المختاريات والبلديات، وقوّة المؤسسات الأهلية من مدارس وجامعات ومستشفيات ونشاطات أهلية مجتمعية وفردية، فنية واجتماعية واقتصادية، وسياسية وشركات ومصارف. طبعًا سينبري من يقول، أنظر لأزمته الحالية، والتضخّم ومعاناة الناس، والانسداد السياسي، الخ. وهذا صحيح. ولا جدال فيه. ولكنني هنا لا اسعى لاختيار لبنان نموذجًا. بل للقول إن البلدان و"المجتمعات" تعمل حتى مع بوجود حكومات ودول ضعيفة. وتقدّم نتائج أفضل من دولٍ فيها حكوماتٍ ودول تستقوي على "مُجتمعها".

أكثر من ذلك، أن الأزمة الأخيرة هي بُرهان على ما نقول. فلبنان يتعافى وسيتعافى بسبب فعّالية قواه المُجتمعية. وهو رغم كل الضغط الخارجي والداخلي العنيف عليه مازال صامدًا ويفاوض، ويمنع "إسرائيلَ" من الاجتياحات التي كانت تقوم بها بشكل يومي، منذ تأسيس الكيان الصهيوني حتى تحرير لبنان وحرب تموز في 2006. فهو يحمي سيادته بأفضل من السابق. بل يحمي أمنه الداخلي بشكل أفضل. اذ يجب أن نتذكّر حربين أهليتين نشبتا خلال عقدين (1958 و 1973)،

بينما لم تقع مثل هذه الحروب الأهلية طوال أكثر من 3 عقود. رغم حدّة الأزمات، وما منع ويمنع ذلك هو وعي الحالة المجتمعية وقوتها، رغم كل الاستفزازات والمحاولات لتفجيرها.

قبل 2003 اندماج الاطارات

قبل عام 2003، كان هناك في العراق وضعٌ تقترب فيه الحكومة، والدولة، و"المجتمع"، والنظام، من التطابق والاندماج بعضها مع بعض. بسبب الاستبداد والنظام الأحادي. و بسبب السعي للهيمنة على "المجتمع"، والحزب الواحد القائد، والقمع وغياب الحرّيات والتنظيمات السياسية والمجتمعية، وطبيعة التخادمات الخارجية. فأصبح الزعيم والحكومة والدولة و"المجتمع" والنظام، في حالة أقرب للتطابق والاعتماد المتبادل منه للاستقلالية ولو النسبية عن بعضه الآخر.
لذلك لم يكن مخطئاً من كان يحكُم على واحدة من تلك الإطارات ليحكُم على البقية. فسمة الاندماج كانت هي السائدة. فيقترب المرء كثيرًا من الحقيقة عندما يحكُم على الحكومة أو الدولة، ليحكم على أوضاع "المجتمع" والنظام، والعكس صحيح.

بعد 2003 الاستقلالية النسبية للإطارات

بعد عام 2003 ، تفكك ذلك كله، بل صرنا أقرب للفوضى منه للنظام. وأخذت إطارات الحكومة/الدولة/"المجتمع"/النظام، استقلاليات نسبية بعضها عن البعض الآخر. وباتت تتوافر في البلاد سلطات متعددة ذات أبعاد سياسيةٍ ومجتمعيةٍ ودينيةٍ وقوميةٍ ومدنيةٍ وأمنية، وعلاقاتٍ خارجية متشابكةٍ من جهة، ومستقلّة نسبيًا بعضها عن البعض الآخر من جهة أخرى.
وهنا يقع كثيرون في الخطأ القاتل، فيضعون مقدماتٍ خاطئة تقودهم للفشل والتشاؤم. فالأكثرية التي استمرّت على دمج الأشياء والحُكم على مُجمل الوضع من خلال أوضاع وسلوكيات الحكومات والدولة، غالبًا ما تصاب بالاحباط.
ولعل هذه هي مشكلة وأزمة الدولة والحكومات وعموم الناس. وهو ما قاد ويقود كثيرين للكلام عن غياب الدولة وهيبتها، وهيمنة الميليشيات، متغافلين أن هذا الواقع المملوء بالتناقضات هو نتاج المراحل المتعاقبة، وصولًا لآخرها.
فالمراحل المملوءة بالتناقضات والأمراض، لا يمكن أن تنتج دفعة واحدة حالةً مثالية تتطابق مع النموذج المعياري الأجنبي، أو حتى مع النموذج المقرر تأسيسه على وفق الدستور مثلًا.
بالمقابل، يجب الإقرار بأن هذه التناقضات، بكل ما فيها من سلبيات، هي من حمى البلاد والشعب (النظام أو المنظومة/والاجتماع أو الاجتماعات) بشكل عام من العودة للاستبداد المطلق، أو السقوط تحت ضربات الارهاب، أو الاحتلال، أو الفوضى المطلقة. فالبلاد بقيت ممسوكة وبقوّة بإطارات الاجتماع (الاجتماعات). وبقيت المنظومة فاعلة حتى في أصعب الظروف والأوضاع.
فمن العبث الدعوة الى حلّ مصادر قوّة الاجتماعات، أو فرض نظامٍ افتراضي، قبل الاطمئنان أنّ الحكومة والدولة باتت تمتلك ليس مصادر السلطة ووحدة القرار فقط، بل أيضًا باتت تمتلك سياسةً

ومؤسساتٍ تتماهى مع إرادة شعبنا وثوابته الحقيقية. وتستبطن مصالح جميع الاجتماعات أو المكوّنات. بعيدًا عن التبعية الأجنبية. وعن استبداد فردٍ او حزبٍ او أقلّية او أغلبية بالآخرين.
ومشبوهة هي الدعوات التي تطالب بسحبِ السلاح من الحشدِ او الفصائل، في حين يستمر وجود القوات الأجنبية في البلاد. ويستمر انتهاك الأجواء وحدوث مئات الطلعات الجوّية غير المرخصة.
ويستمر تواجد حزب الـ PKK ، وفصائل المعارضة الايرانية المسلّحة، وقوّات"قسد" والتشكيلات الاخرى، اضافة للتواجد المستمر للقوات التركية وقيامها يوميًا بعمليات عسكرية داخل البلاد، ناهيك عن التشكيلات العسكرية العشائرية وغير العشائرية التي تشكل بيئة حاضنة لداعش والكثير من المنظمات الارهابية. ذلك دون ذكر التواجد المسلّح للبيشمركة خارج حدود إقليم كردستان، او التواجدات المسلّحة لعشائر وتنظيمات مسكوتٍ عنها لأنّ لها مواقف ترضي الأطراف المطالبة بتحييد الحشدِ أو الفصائل. فالأجنبي يريدنا أن ندخل حربًا أهلية،عراقية/عراقية، أو شيعية/شيعية لفرض رؤيته، بسحب السلاح من الطرف الذي يمثل الأغلبية، وابقاءه بيد الأطراف الأخرى. أمّا نظرتنا فهي أن ننطلق من هذا الواقع لايجاد الحلول. بما يضمن في النهاية سيطرة الدولة على كامل السلاح.
وإن أمرنا الديواني في تموز 2019 يلخص نظرتنا فيما يخص احتواء الحشد والفصائل. كذلك فإن قرارنا بمشاركة الحشد والبيشمركة في حرس الشرف هو إشارة لاعتبارهما جزءًا من القوّات المسلحة. وإن خطابنا في مجلس النوّاب في 5 كانون الثاني 2020 ، قد أوجز موقفنا من وجود القوات الأجنبية. أما فيما يخص تركيا وايران فيكون عبر التعاون مع هذين الجارين، ونزع سلاح التنظيمات المعارضة المتواجدة على اراضينا.
نعتقد أننا في 2023 قد تجاوزنا مرحلة التهديدات المباشرة. ودخلنا مرحلة -أو سندخل قريبًا- تتجمع فيها مقوّمات -إن أُحسِن استثمارها- ستكون مقدمة ضرورية للبدء بالكلام عن بناء الدولة والحكومة والمجتمع (الأمّة) والنظام، بشكل أكثر صدقًا وجدّية وجدوى من السابق.

5- التدافعات الطبيعية والصراعات الوجودية

هناك في اجتماعِنا تدافعات عدّة، أو تناقضات أو صراعات، بعضها طبيعية تتحمل التعايش والتساكن. وبعضها عنفية لا تحتمل التعايش والتساكن. الصراعات الوجودية هي مع الاحتلال والاستعمار والطائفية والعنصرية والإرهاب والفتن والانقسام والعنف والفساد والجريمة. وكل ما ينفي غيره، وينمو ويبقى ويعيش على حساب دمار واستهلاك الآخر، والتي لا تستطيع قوى الأمة أو الاجتماع التساكن والتعايش المشترك معه، إلا قسراً وغصباً وعنفاً ليس إلّا.
أمّا التناقضات أو التدافعات المتعايشة، فهي تلك الطبيعية التي تفرضها حقائق الحياة، والتي تظهر في صفوف الشعب. والتي تتساكن وتتعايش في قضايا، وتختلف وتتعارض في أخرى. وقد يدخل بعضها بسبب ذلك في تصادمات عنيفة، لكنها سرعان ما تتراجع وتتوقف لأنها لا تمتلك مقوّمات الادامة.

فالتصادمات تكشف عن تباينات واختلاف مصالح بين شرائح مختلفة. بالمقابل تكشف هذه الشرائح أن بينها جامعًا ورابطًا أهمّ وأعلى يبقى يوحدها ويحيط بها، ومنها:

1- أصحاب الهوّيات المذهبية والعرقية والسياسية والفكرية.
2- الميسورون الوطنيون والمحرومون.
3- رجال السلطة وعامة الشعب.
4- اجتماعا الذكورة والأنوثة.
5- اجتماعا الأجيال الشابّة والهرمة.
6- حاملو الأفكار/العادات القديمة والجديدة.
7- أنماط الحياة الغربية والشرقية.
8- الدينيون وغير الدينيين.
9- الريف والمدينة، أو ما يسميه المرحوم "علي الوردي" بصراع البداوة والحضارة، مفضلًا الرؤية الاستشراقية النافية لبعضهما، على الرؤية التاريخية التكاملية. والأخيرة نابعة من واقعنا، والتي تمثل فهمًا أرقى. والتي عبّر عنها "ابو العلاء المعري" في القرن الحادي عشر الميلادي بقوله: "الناس للناس من بدو وحاضرة.. بعض لبعض وان لم يشعروا خَدَمُ. وشرحها ايضًا بإسهاب كبارُ مفكّرينا كـ"ابن خلدون" و"ابن الأزرق" وغيرهما، والذين قالوا بتكامل ووحدة "العِمران البدوي" و"العمران الحضري"، برغم اختلاف وتضاد العمرانين.
علمًا انه، وبحسب الفهم الغربي لمفهوم "الحداثة" كما سنرى لاحقًا، فإن "العمران الحضري" (Urbanization)، النافي للعمران البدوي، هو من علامات قيام أو نجاح "الدولة الوطنية/القومية"،.

وتصنيف هذه الأمور يصبحُ مهمّا لئلا نخلط بين قضايا وهموم ومصاعب هي من طبيعة الشعب. لكنهّا تُحدث اختلافات وصراعات وتدافعات موجودة في صفوفه، تختلف عن تلك التي تحدث بين الشعب وأعدائه المطلقين. فلا نضع في سجلّ الصراعات النافية، تداعيات وظواهر هي من نتاج التدافعات المتعايشة والمتساكنة. مما سيغير القراءات والأوزان والاستنتاجات وتقدير الحاضر ومسارات المستقبل. وهو ما يسقط فيه غالبًا الأعداء، و"أشباه التنويريين" من "الأشقاء/الأعداء".

6- الاجتماع الظاهر والباطن، ونزعات التطرّف

اتذكر افتتاحية في جريدة اللموند الفرنسية قرأتها عام 1968 للصحفي والسفير المعروف "اريك رولو"، يصف الشعب العراقي بـ"حليبي المزاج". أي أنه كالحليب يغلي بسرعة، عندما تضع تحته النار، ويخمد بسرعة عند اطفاء النار.

بقي هذا التشبيه بذهني لأنه قد يصف إحدى مظاهر الاجتماع العراقي التي لابد من الوقوف عندها وتحليلها. فمن الخطأ الكلام عن حقائق وشواهد ظاهرية وننطلق منها، كبناءات وحقائق نهائية، ونتغافل عن حقائق أخرى لا نراها. فالعراق فيه طبيعة باطنية تاريخية وقديمة. ولعل سبب ذلك تاريخُ القمع والاستبداد الطويل الذي عرفه، والذي يجعله حذرًا من الافصاح والتعبير عن كامل قناعاته.
وأعتقد أنه يجب عند تشخيص شخصية الاجتماع العراقي التفريقَ بين مواقفه الآنية السريعة، ومواقفه المُمتدة الطويلة. فعلى الصعيد المباشر، فإنّه عاطفي وانفعالي وسريع الأحكام. وهذا ما يفسّر بعض السمات من التطرّف السريع والعنف التي يوسم بها عادة، والتي غالبًا ما يندم عليها. ويعبر عن ذلك بمواقف وأعمال بالضد تمامًا مما تطرف من أجله. أمّا على الصعيد الممتد والطويل الأمد، فهو يتسم بالوفاء والشجاعة والثبات في الدفاع عن معتقداته وثوابته، ويتسم بالإيثار وقبول الآخر. وهذان دليلان وهناك كثيرة أخرى:

- الوفاء والشجاعة: وفاؤه لقضايا آل البيت (عليهم السلام)، وخصوصًا قضية الإمام الحسين (عليه السلام). وما عاناه ويعانيه الشعب بسبب وفاءه واخلاصه لهذه القضيّة العادلة الّا دليل واحد على ما نقول.
- الإيثار وقبول الآخر: محافظة الاجتماع العراقي على فسيفسائِه من الأديان والمذاهب والقوميات والطرق والأفكار. وهو ما كان قائمًا بشكل واسع تاريخيًا، وما تراجع بعد تمكّن يد الأجنبي من البلاد. بل هو ما فقدته بلدان أخرى -واساسًا الغربية منها- بسبب محاكم التفتيش وسياسات الدمج والصهر والاصرار على النوع الواحد، و"المجتمع الواحد"، وعدم الاعتراف بالآخر. فلولا الإيثار وقبول الآخر لتمكن أسلافنا من جعلنا لونًا واحدًا -كما فعل ويفعل الغرب- حيث لم يكن هناك رأي عام، أوإعلام، أوحقوق للإنسان يتم الكلام عنها.

فاذا كانت هذه الملاحظات صحيحة، فإنه سيكون مفيدًا عدم التسرّع في إطلاق شتى الأوصاف حول سلوكيات شعبنا. والانتظار لتستقر المياه قبل إعطاء الأحكام النهائية. وهذا صحيح، خصوصًا فيما يتعلّق بالقضايا الحساسة.

7- هل نحن "مجتمع"، أو "اجتماعات" في أحضان "أمّة"؟

سبق أن قدّمنا التعريف الغربي لمفردة "مجتمع"، كمجموعة من البشر تنظمها قوانين ومنظّمات وقيم وعادات موحّدة. وهذه حالة لم نؤسس لها كامل شروطها. وإن ما يحافظ علينا الآن، أننا "اجتماعات" فيها تلك الدرجة من الوحدة الذاتية من جهة، والروابط الوثيقة بـ "الاجتماعات" الأخرى، والتي تشكلت تاريخيًا عبر مفهوم "الأمّة" (المقابل الأقرب، لعنصر الوحدة، كما يعكسه مفهوم "المجتمع" الغربي) من جهة أخرى.

ونعتقد أن لا مقابل لتعبير "الأمّة" في الأدب الغربي خصوصًا بمعانيها المتفردة، كما تطوّرت. فـ"الأمّة" في أدبنا مفهوم ربّاني "كنتم خير أمّة أخرجت للناس". بشرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتكون الأمّة الدين، كقوله تعالى "إنا وجدنا آباءنا على امةٍ"، وتكون بمعاني عديدة من الاعتدال والحكمية و"جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس". وفيها معانٍ قيادية "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً "، أي إمامًا أو جامعًا لشرائط الأمّة من حيث العدلية. وفيها معنى الزمان "ولئِن أخّرنا عنهم العذاب الى أمّةٍ معدودةٍ"، وغيرها من صفات سامية. وفي "الأمّة" معانٍ اجتماعية، تمثل وحدة جماعة أو جماعات من الناس في بقعة واحدة أو بقاع شتى، تتحد في العقيدة والإيمان والقيم والأحكام، والكثير من العادات، إلخ.

و"الأمّة" تختلف عندنا عن كلمة "وطن". كما لا تحتويها مفردات غربية كـ "Nation"، او"Country"، أو غيرهما. وعندما أراد مسلمو أمريكا السود تنظيم أنفسهم وشد الروابط فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وخارجهم اطلقوا على أنفسهم "أمّة الإسلام".

فـ"المجتمع" و"الأمّة" كلاهما مفهومان للوحدة بين مجموعة من البشر. لكننا نعتقد بأن الوحدة التي تقوم عليها فكرة "المجتمع" هي انكفائية ومنغلقة واستلابية. اذ سيحتاج "المجتمع" الى تمايزات داخلية (أحرار، بيض، مسيحيون، يهود، إلخ)، وإلى أعداء خارجيين ليبرهن عن ذاته، ويكرّس وحدته. ونعتقد أن هذه هي الاساسيات والمباني الاستلابية لخط التطور الاوروبي أو الغربي.

اما الوحدة التي تقوم عليها فكرة "الأمّة" فهي انفتاحها من حيث المبدأ، وتقبلها التعدديات الداخلية والخارجية بشكل أفضل. وفي إطار "الأمّة" يأتي دور "الاجتماع "، القابل للتعايش مع غيره سواء عبر مفهوم أخوك في الدين أو نظيرك في الخلق. لذلك بقيت "الأمّة" أرقى من مفهوم "القومية". وأرقى من مفهوم "الدولة الوطنية/القومية"، برغم احتوائها لهما، وأرقى من مفهوم العنصر والعِرق والمُلك، إلخ.

<u>نريد بلداً Want Country</u>

ففي إحدى المقالات باللغة الإنكليزية، عن تجربة السنوات العشرين الماضية تم طرح شعار "نريد وطنًا" بـ"Want Country"، ونصّت المقالة على:

Nureed Watan or we want a country with watan used with its geographical sense and entirely without the religious connotations of umma (used by islamists) or the ethnic overtones of qawm (used by arab nationalists)

وباصرار -ولنزع المضامين الايجابية من الشعار- تؤكد المقالة أن المقصود بالوطن هو ليس "الأمّة" كما يستخدمها الإسلاميون، وليس القومية كما يستخدمها القوميون العرب. فما يريد الكاتب أن يؤكد عليه هو فقط المفهوم الجغرافي، وفي ذلك كلّه تلاعب واستغلال للشعار والمفاهيم.

ونرى أن هذه ترجمة ورؤية غير موفقة لشعار "نريد وطنًا". فالشعار كلمة حق صدرت عن حاجة عفوية/فطرية لطلب الرعاية والاحتواء، كمن يقول : أريد أسرة، أو أريد بيتًا، إلخ. وسبب هذه المطالبة:

- تلكؤ التأسيس الذي من شأنه توزيع الحقوق بما يشمل الجميع وبشكل عادل.
- تمزق أوصال "الأمّة" وسلب حقوقها التي يتم نهبها أساسًا من قبل نظام الاستبداد، والنظام الريعي، ونظام الهيمنة الدولي الاستلابي. هذا الشعار النبيل استثمرته الماكنة المعادية، وأرادت به تدمير الوطن، وتمزيق الأمّة.

فالعراقيون مسلمين ومسيحيين، وعربًا وكردًا وتركمانًا وغيرهم من الانتماءات. لهم هويتهم وتاريخ ولا يفتقدون الانتماء. إن الفهم الأصح لهذا المطلب العادل نجده بما يُنسب لأمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: "الغنى في الغُربة وطن، والفقر في الوطن غُربة". فمواطنونا يريدون حقوقًا شبيهة بالحقوق التي يتمتع بها مواطنون في أوطان أخرى توفّر لهم ذلك. فهم لا يبحثون عن انتماء جديد، أو بلد آخر -في الأقل- كما يلمّح إليه النص الانكليزي.

فالنص الأجنبي أعلاه يتعامل بالمعنى "الجغرافي"، أو بذات دوافع المهاجرين الذين يطلبون هوية جديدة في إطار جغرافية ما. لهذا يترجم "نريد وطنًا" بـ "نريد بلدًا". ولهذا يحاول أن ينفي مفهوم "الأمّة" أو القومية عن مفهوم الوطن، وهذا كله خاطىء وغير دقيق.
فالهوية الأمريكية أو الفرنسية مثلًا تمنح بذاتها الحقوق. والعراقيون، خصوصًا الشباب، يفتشون عن هوية "عراقية" تمنحهم أيضًا الحقوق. في أمريكا أو أوروبا يستطيعون ذلك من فائض ما يسلبونه من الأمم الأخرى، ومن أنظمة ساعدتها العملية الاستعمارية من أن تطوّر منظوماتها الداخلية بحيث باتت توفر لمواطنيها مجتمع الرفاه، وهو ما يطمح للحصول على بعض مكاسبه ملايين المهاجرين من الدول الفقيرة. التي تعرضت طويلًا للنهب والاستعمار، ومنها شبابنا. علمًا أن أغنى ثلاث مناطق قبل الحركة الاستعمارية في العالم كانت الصين والهند والبلاد الاسلامية. وأصبحت هذه المناطق بعد تحكم الاستعمار، في خانة البلدان الفقيرة. ويقول الألماني/الأمريكي "غوندر فرانك/ Gunder Frank"؛ كلّما كانت الأمّة غنية سابقًا، كلّما تحوّلت بسبب سياسات السَلب والنَهب إلى دول فقيرة.

أمّا عندنا فالأمر سيختلف. فضمان الحقوق سيتطلب عمليةً شاقةً وطويلة، يتكاثف فيها الشعب الواعي، والدولة الراشدة. لانجاز عملية التأسيس والمواطنة وإرساء الحقوق بشكل مؤسساتي، وليس كهبةٍ من حاكم مهما كانت عظمته. عملية من شأنها إنجاز مسار الإعمار والتنمية والبناء. وهذا يتطلب اولاً التخلّص من أسر نظام السَلب والهيمنة الذي يهيمن علينا. ويتطلب التخلّص من النظام الريعي الذي يتحكم بنا. ويتطلب التأسيس لنظام متكامل مع وقائعه واجتماعياته وتاريخه وامتداداته وامكانياته، بعيدًا عن الفساد والاحتكار والنهب، بما يسمح بتوفير الامكانيات لتلبية حقوق المواطنين.

أوراق بحثية في النظام السياسي والاجتماعي العراقي

ظاهرة الهجرة

وهنا لابد من وقفةٍ قصيرةٍ مع ظاهرة الهجرة، باعتبارها إحدى الطرق التاريخية للبحث عن وطنٍ جديد. فالهجرة عراقيًا مرّت بمراحل عدّة. ففي القرن التاسع عشر والقرن العشرين لم يُعرَف عن شعب العراق أنه شعب مهاجر لأسباب اقتصادية أو للبحث عن مجالات عملٍ في القارات الجديدة، كما هو حال اللبنانيين والسوريين مثلًا. نعم حصلت هجرة لعوائل أو شخصيات (متمكنة عمومًا) بسبب التغيرات السياسية، كما حصل بعد عدد من الانقلابات، وخصوصًا بعد (14 تموز 1958). أو هجرة اليهود العراقيين بسبب تأسيس الكيان الغاصب لفلسطين، أو بعض المسيحيين للاستفادة من قوانين الهجرة التي وضعت في البلدان الغربية لتسهيل سفرهم وحصولهم على الوثائق الجديدة. معظم هؤلاء استقرّ بهم المقام في أوطانهم الجديدة، وتماهوا عمومًا معها إلى حدٍ كبير، من دون أن يعني ذلك تخلّيهم عن حبُهم وإخلاصهم لوطنهم الأم. ومنذ ستينيات القرن الماضي بدأنا نشهد هجراتٍ بسبب الصراعات السياسية والعنف والحروب والتصفيات، وهذه أصابت بشكل أساس الكرد والشيعة والفيلية والتركمان الشيعة. وكُلنا نتذكر حملات التهجير وإسقاط الجنسية لما أُطلِق عليه بـ"التبعية" مطلع الثمانينيات. وبعد اجتياح الكويت والانتفاضة الشعبانية المباركة أخذت الهجرة ابعادًا جماعية (رفحاء مثالًا). والتحق بهم مع نهاية القرن وبداية القرن الجديد الكثير من السُنّة والتركمان والايزديين وغيرهم. والسمة الرئيسية لهذه الهجرات كانت سياسية وهربًا من القمع وتدهور الأوضاع. برغم أنها أخذت بالتدريج اتجاهات اقتصادية. وصارت تتعلق بخيارات حياتية بمرور الزمن. ليصبح هذا العامل هو الأساس في هجرة الشباب العراقي. فامتدت للشرائح المحدودة الدخل، وبدأت تمس قطاعات الشباب الطامحين لحياة أفضل.

هجرةٌ اتسعت مع سهولة انتقال الصُور والمعلومات بين البلدان وصعوبة الأوضاع في بلداننا مع ما يُقدم من سهولة الحياة عند غيرنا. هجرة شجعتها في أحيان كثيرة الدوائر الغربية لحاجتها لليد العاملة وتراجع معدّلات التكاثر لديها. فالأمر في جانب مهم منه، هو ظاهرة تاريخية تمرّ بها معظم البلدان خصوصًا البلدان الفقيرة، والعراق منها.

تحوّلت الهجرة في الغرب الى عبء كبير بعد تزايد عدد المهاجرين، وازدياد الصعوبات الاقتصادية في دول الغرب نفسها، والمنافسة بين القوى العاملة، واختلاف انماط العيش والعادات الاجتماعية، ما جعلها ملفًا سياسيًا وانتخابيًا لكل من يريد أن يتسلق الى السلطة. والمشكلة هنا أن الغرب نفسه ينتج دوافع الهجرة ويغذيها. فعدا حاجته لليد العاملة بسبب انخفاض معدّلات النمو السكاني لديه، فإن الغرب ليستمر بنموه وانماط عيشه المرفهة بحاجة الى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية. كمواد اولية واسواق ومدافن نفايات بما في ذلك النووية، ومواطن للشركات عابرة القارت لزيادة تنافسيتها بخفض التكاليف، وكمواطن لمصانعها المعادية للبيئة، الخ. وهو ليسيطر على شعوب ودول هذه البلدان كان يستخدم سابقاً الجيوش والانماط القديمة للاستعمار. أمّا اليوم، فإحدى وسائله هي إضعاف مقومات نهضة هذه البلدان عن طريق الفوضى واثارة الفتن بشتى الوسائل. وإن الثورات الملوّنة هي إحدى الأدوات

الناعمة لابقاء هيمنته وتدخّله. لكن هذه الطريقة بقدر ما توفر له بعض أغراضه، الّا أنّها تفجر بالمقابل الصراعات الطبقية والطائفية والدينية والقومية. فتضُعف السلطات الحاكمة وتجعل الحياة صعبة ومستحيلة. مما يدفع الملايين لطلب الهجرة. فهناك دورة متكاملة تغذي كل مرحلة المرحلة التي تليها. فالحاجة لليد العاملة وقوى المرتزقة مثلًا تشجع أزمات المهاجرين في البلدان الغربية. وحاجة الغرب للدول الفقيرة وأهمية السيطرة عليها بالطُرق العسكرية القديمة أو الجديدة الناعمة، باتت تعمل على تفجير أوضاع هذه البلدان وتمنعها من التقدّم، مما يزيد صعوبات الحياة فيها، فيشجع بالتالي على الهجرة، وهكذا دواليك. فشعوب أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا من فقراء هذا العالم يشعرون أن لهم حصّة في غنى الغرب ورفاهه. فالأمر لا يمكن تبسيطه بحديقة جميلة لدى طرف، وأدغال متوحشة ستغزو الحديقة لدى الطرف الآخر، كما عبر جوزيب بوريل رئيس الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي مؤخرًا.

بل تشير المظاهرات الأخيرة في فرنسا الى الخلفيات العنصرية ومنهجية الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالداخل الغربي، مقارنة بالاحداث التي تجري في بلداننا. فالمسؤولون الفرنسيون يصرحون بعد مقتل الشاب الجزائري مؤخرًا وخروج المظاهرات من الأحياء الفقيرة التي يقطنها عادة أصحاب البشرة الملونة، أن من أسبابها العاب الفيديو وعدم تربية العوائل لابنائهم. فيتناقضون مع أنفسهم وشعاراتهم ومطالباتهم للدول الأخرى عند حدوث أحداث مماثلة. فعندنا يشددون على أهمية الاستماع لرأي الشباب، وافساح المجال لحرّية التعبير والرّأي والتظاهر حتى مع الحَرق والنهب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو على القوات الأمنية. أمّا عندهم، فتمنع التظاهرات وتسمى "تمرّدًا" وتقطع خدمة الإنترنيت بمبررات أمنية، ويُكفّر عندنا من يحاول ذلك. وعندهم يفرض منع التجول على المراهقين دون والديهم، وتفرض عقوبة تصل الى السنتين وغرامة تصل الى 30 الف يورو على الأبوين نتيجة أفعال أولادهم. لكنهم بالمقابل يعاقبون الوالدين في الأيام الاعتيادية اذا ما حاولوا السيطرة على أولادهم وتربيتهم وتأديبهم ويُعتبر ذلك تدخلًا في خياراتهم وحرايتهم الشخصية.

8- نحو بناء "أمّة" أو "مجتمع"

إذا صحّت قراءاتنا بأننا لم نستكمل عملية التأسيس. في بلد بُني على تمزيق خرائط ومقومات حياة الكيانات السابقة للاستعمار. وبأننا لسنا "مجتمعاً" موحداً بل جماعات أو اجتماعات لا تحكمها أساسيات قواعد عمل "الأمّة" كما كانت تفعل فعلها تاريخيًا. نقول، إذا صحّ ذلك كلّه وما يرتبط به من حقائق ووقائع، فإن علينا دراسة التجربة، وتقييم نتائجها انطلاقًا من هذه القراءة الشمولية التاريخية وليس التجزيئية التبسيطية.

انطلاقاً من ذلك -خلال المائة عام المنصرمة في العراق- يمكن رؤية الاجتماعين (الاجتماعات) تتعايشان/تتهادنان في أمور فرعية وأساسية، وتتصارعان/تتصادمان في أمور فرعية وأساسية أخرى. فليس كل ما اتي ويأتي من الغرب سيئاً، وليس كل ما ننتجه ونمارسه في بلداننا من قيم وسلوكيات ومؤسسات جيداً. لم تكن الصورة واضحة دائماً. ولم يكن الفصل بين الاجتماعات والجبهات

والصراعات والتوافقات دقيقاً في كل الأشواط، خصوصاً وان غبار المعارك يخفي الكثير من الحقائق، لاسيّما عندما تكون الأمور جنينية لم تتبلور بالوضوح الذي قد تظهر عليه لاحقاً. فنظام الهيمنة العالمي نظام متشابك قوي جامح، وجامع للقدرات العلمية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية والقانونية والمؤسساتية. تسمح له مخزوناته المتراكمة الهائلة، وبناءاته المتقدمة المرنة المتفتحة بعملية التجديد وإعادة انتاج وتدوير نفسه. في تصاعد حلزوني يتقدم فيها في كل دورة على سابقاتها. فالبدائل سواء أكانت على صعيد تداول البلدان والأمم لقيادة نظام الهيمنة، أم البدائل العلمية والتنظيمية والانتاجية، اعطت الانطباع أن هذا النظام امتلك إكسير الحياة أو الخلود. وهو الانطباع الذي تعزز مع نهاية القرن العشرين وفي أوائل التسعينيات عندما إنهار الاتحاد السوفياتي وحلف وارشو، وسقط جدار برلين. فاعلن النظام "الرأسمالي الامبريالي الحر" انتصاره النهائي، بلسان مُنظري "النيوليبرالية الجديدة" كـ"فرانسيس فوكوياما" معلنا "نهاية التاريخ، والانسان الأخير"، اي انتهاء تاريخ الصراعات ونموذجه إنسان الجماعة والفلسفة والادلجة. وانتصار الفكر الغربي الليبرالي والقيم الذاتية الفردية.
فلم تكن قوة الصين قد برزت على الصعيد العالمي بعد. ورأت القيادة الروسية أنها يمكن أن تكون شريكًا للمعسكر الرأسمالي. ولم تكن عوامل الضعف والتفكك في المعسكر الغربي -وقيادته الولايات المتحدة- قد ظهرت بالوضوح الذي صارت عليه لاحقاً. حين بدأت القناعات تتغير. وأن لا امبراطورية، ولا نظاما لا يهرم ويشيخ وينهار. فالأنظمة تنهار لأسباب تأتيها من الخارج، أو تتطور فيها من الداخل، أو العاملين معاً، وهو ما يحصل منذ سنوات.
فبعد انهيار جدار برلين والاتحاد السوفياتي، حصلت تطوّرات جوهرية. كاتفاقات أوسلو، وحل الدولتين في فلسطين، وهجوم (11 أيلول 2001)، وغزو افغانستان واحتلال العراق، وبدء توسع الناتو، وتفكيك يوغوسلافيا، والثورات الملونة، وتطور الملف النووي الإيراني، وتصاعد قوّة الجمهورية الاسلامية، وازدياد المقاومة الفلسطينية وتحريرها غزّة وامتداد الثورة لبقية الأراضي الفلسطينية، وتحرير اللبنانيين لمعظم أراضيهم، ودحرهم الهجمات الإسرائيلية كافة ، وتآكل الردع الإسرائيلي، وتراجع أمريكا، وتصاعد قوى المقاومة الرسمية وغير الرسمية، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق (2011) و من أفغانستان (2021)، وصعود دور الصين الاقتصادي والأمني والعلمي، وأحداث 2014 في أوكرانيا، وسيطرة الروس على شبه جزيرة القرم، والتجارب النووية الكورية الشمالية واعلان ترامب الحرب التجارية على الصين، وشعار أمريكا أولًا، أو لنعيد العظمة للولايات المتحدة، واغتيال قادة النصر، وتزايد التناقضات الامريكية الداخلية ومع الحلفاء الاوروبيين وغيرهم وصولاً إلى الحرب في أوكرانيا.
خلال هذه الأحداث بقي الانقسام القديم قائمًا. فغيّرت الأحداث قناعات البعض في هذا الاتجاه أو ذاك. أمّا الانقسام الجوهري فبقي حاداً. فشيطنة الآخر مستمرة ولن يغيرها سوى الاستسلام والسير كليًا على وفق رؤاهم وخططهم. فلا نقاش جدي بين الطرفين سوى ما ترتبه الأحداث من أمور واقعية لتراجع هذا الطرف وتقدم الطرف الآخر، كما حصل مع الانفتاح على سوريا، واتفاقات(اوبك+)، بالضد من الرغبات الامريكية، والاتفاق السعودي الايراني، إلخ.

فمع اختلاف المرجعيات والمفاهيم والأهداف، لا حوار ولا حجة وجدال. صحيح أن الجميع تحت سقف واحد، لكن بمنطق "لكم دينكم ولي دين". أو "ولن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم". فما يقدّمه كل طرف هو لإقناع نفسه وتعبئة جمهوره. انطلاقًا من هذا الانقسام يجب أن نفهم تقييمات البعض لتجربة السنوات العشرين الماضية في العراق. فهم يرونها جهدًا ضائعًا، فاشلًا لمشروعهم، حتى وإن سجلوا بعض المنجزات، ونحن نراها تجربة غنية حية ومرحلة مهمة لانتصارات قادمة، إن شاء الله، لا تخفيها الأخطاء والاخفاقات حتى المدوية منها. وإن التاريخ وحده هو من سيحسم النقاش.

9- الاجماع والتوافق مقدمتان للمحاصصة، والأغلبية السياسية

ينتقد بعضهم بشدة -في المقالات المشار إليها- اللجوء للتوافق، وأحيانا طلب الاجماع في إدارة شؤون البلاد بعد التغيير في 2003. واثره في التاسيس للمحاصصة. ولأن هؤلاء من أصحاب "المشاهدة والتجريب Empirical" يُغلّبون الظاهر في أحكامهم، لذلك لا يسبرون الاعماق، ويخرجون باستنتاجات سطحية وهشة.

ولأن العراق يفتقد العقد التأسيسي، ولأنه اجتماعات وسلطات، والبلاد منقسمة وضعيفة ومدمرة. وتحتاج للوحدة. والمؤسسات غير موجودة. والثقافة الديمقراطية ضعيفة. والبلاد فيها سلطات متعددة تتحكم بمناطقها وجماعاتها. وبقايا النظام السابق و"القاعدة" والتدخلات الأجنبية كلها نشطة. كان لابد من ايجاد قاعدة لإدارة الأوضاع. وأنه يجب مرور وقت لحين ترسّخ التقاليد الدستورية والمؤسساتية، وقبول الجميع بأحكامها وضوابطها لإدارة البلاد، وقبول منطق الأغلبية السياسية كبديل لمنطق التوافق والإجماع. فكان لابد من اللجوء يومها إلى التوافق والاجماع، ليكون قاعدة المرحلة، وهذا يجب أن يسجل تنازلاً وتفهماً وحسن إدارة من الأغلبية السكانية (الشيعة) لبقية شركاء الوطن.

ففي أول اجتماع لـ"مجلس الحكم" في أواسط تموز 2003 والمكون من (25) عضوًا، جرى نقاش حول رئاسة المجلس. كان المجلس يتكون من (13) شيعيًا و(5) لكل من السنة والأكراد، وتركماني واحد ومسيحي واحد. رأت الأغلبية ان يتم اختيار رئيس واحد للمجلس. وجرى التصويت على ذلك. وفاز مقترح الرئيس الواحد. وكان المرحوم العلامة السيد محمد بحر العلوم (طاب ثراه)، هو المرشح للمنصب. وهنا قام الرئيس الراحل الطالباني، وجمع أوراقه وقال ما مضمونه: إذا كنتم تريدون أن تحكموا البلاد بهذه الطريقة "فعوافي عليكم". نحن عائدون إلى الجبل.

وهنا نهض الجميع واستوقفوه، وقرروا إعادة النقاش. وانتخاب قيادة دورية. نوقشت فكرة القيادة المؤلفة من ثلاثة. فلم يقبل الشيعة لأنها ستجعلهم أقلية أمام كردي وسني. فطُرحت فكرة القيادة الخماسية، فلم يقبل السنة والكرد، إذ سيكون الشيعة ثلاثة كأغلبية، ولن يكون هناك مكان سوى لكردي واحد (والمطلوب تمثيل الحزبين الرئيسيين)، والأمر نفسه بالنسبة للتمثيل السنّي. فطُرحت القيادة

السباعية، أي أربعة للشيعة وثلاثة يصعب تقاسمها بين الكرد والسنة. فطُرحت القيادة التساعية الدورية ليكون خمسة للشيعة، ولكل من السنة والكرد إثنان.
تمت الموافقة ليس لأن الصيغة عظيمة ورائعة، بل لأنها شكلت تركيبة تعكس توازنات وظروف الأوضاع آنذاك، وتسمح بقاعدة ممكنة لإدارة البلاد، والتي بديلها العودة الى ما هو أسوأ، أي إلى الوراء. فكان هذا الاجراء الذي لا حلّ بديل عنه، ولو مع الكثير من الأعراض الجانبية السلبية. التي كان من المتوقع أن تظهر لاحقًا.
وعليه فإن من السهولة بمكان أن يأتي المرء بعد عقدين من الزمن، ويقفز على المرحلة وظروفها وعوامل القوّة والضعف بكاملها، ليعطي أحكامًا فوقية، من دون أن يطلعنا عن حلوله الممكنة والمقبولة يومها. إنه تحميل الآخرين المسؤوليات في مرحلة الصعوبات والعقبات والتضحيات، ومحاكمة التجربة فوقيًا لاحقًا، بالأعراض الجانبية السلبية التي ستكون ملازمة حتمًا لأية معالجة لأوضاع صعبة ومعقدة، كما هي الحالة العراقية بعد التغيير.

الأغلبية السياسية

ولاشك في أن شعار الأغلبية السياسية بات اليوم شعارًا ممكنًا. وهو أحد الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على التطوّرات الايجابية في البلاد. فالمكوّنات أو الاجتماعات عرفت حدودها وآفاقها. وعرفت الممكن والمستحيل بالنسبة لكل منها. وهي بالطبع معرفة نسبية وليس مطلقة. ولاشك في أن الانقسامات داخلها هي من زاوية معينة ظاهرة سلبية، لكنها قد تمثل أيضًا من زوايا أخرى، تطوّرات واقعية وميدانية وايجابية ومن علامات الوعي والاطمئنان. فلم تعد منكفئة خائفة واحدة من الأخرى كما كانت في 2003. بل صارت تجاهر بخلافاتها مع أبناء مكوّنها، وتمد الجسور جهارًا نهارًا، مع المكونات الأخرى. وهذه الظاهرة تناقض ما يذهب اليه البعض من تصاعد الطائفية والعنصرية إلّا لمن ينظر للأمور نظرة سطحية أو أحادية، ولا يسبر الأغوار لينظر للتطورات العميقة التي تحصل بين الاجتماعات العراقية، والتفكيك الذي تقوم به لسلسلة من القضايا التي كانت وما زالت تشكل اسباباً للانسدادات التي تعيشها البلاد.

10- الميليشيات والمنظمات الارهابية، الكيل بمعيارين

أُغرقت الساحة (وكذلك أشارت المقالات المذكورة) باتهام الآخر كونه من المليشيات أو الارهاب. فهذه ميليشيا جيدة عندما تكون قريبة مني، وهذه ميليشيا مُشيطنة عندما تكون ضدّي. وكذلك الإرهاب. فهو هنا مقاومة، وهو هناك إرهاب. بكلمات أخرى فقدت هذه الأمور معاييرها الموضوعية. وأصبحت أحكامًا ذاتية، لنظام الهيمنة، ليأتي الاعلام وأدوات التأثير المختلفة لاضفاء الشرعية على أحكام ذاتية بعيدة كل البعد عن الموضوعية.

فالميليشيا موضوعيًا -كما تعرّفها المصادر والموسوعات- هي "منظمات تتصرف كالجيوش لكن أعضاءها ليسوا جنودًا محترفين". أو هي "قوّة عسكرية تقوم من وسط الجماهير لدعم الجيش النظامي في الحالات الضرورية". أو "قوّات تقوم بواجبات دفاعية أو خدمية لحماية الجماعة والأرض والملكيات والقوانين". أو كما يعرّفها الامريكيون في UScode.house.gov في القسم الأول الفصل (12) الذي نستل منه الفقرة (246/ب) التي تقول: إن "أصناف الميليشيا هم 1- الميليشيا المنظّمة، المتكونة من الحرس الوطني والميليشيا البحرية، و2- الميليشيا غير المنظّمة، المتكونة من أعضاء في الميليشيا من غير أعضاء الحرس الوطني والميليشيا البحرية".
فالميليشيا ليست بالكلمة القبيحة والوقحة إلّا عندنا لتسقيط هيئات قانونية أو عرفية أو مجتمعية خارج الجيش والشرطة تدافع عن الوطن وتحارب الارهاب. فالمواقف للأسف الشديد فقدت معاييرها الموضوعية.
أمّا الإرهاب فأساسه استباحة دماء الأبرياء وتكفير وتحليل دم كل من يخالفهم في إطار موقف عدواني هجومي ابتداء. هذا التعريف وُسّعت مساحاته ليشمل كل من يقاوم الاحتلال أو العدوان الذي يقع عليه، في موقف دفاعي ضمنته له كل الشرائع البشرية والسماوية. بل صار يشمل كل المجاميع التي تحارب الارهاب الحقيقي، لا لشيء إلا لاختلافهم مع نظام الهيمنة العالمي.
هذه الموضوعات تمس أوضاعنا، بل لعل العراق من أكثر البلدان التي ابتُليت بهذا الخلط والتشويش الذي اخترق حتى صفوف القوى الوطنية ومراكز الرأي والقرار المجتمعية. فصارت توصيفات الميليشيات المخربة أو الوسم بالارهاب ينال من ابتُلي بالارهاب، ودفع ضريبته القاسية، وحاربه وخلّص البلاد والمنطقة والعالم منه.

ماذا لو غاب الحشد؟

لو غاب الحشد الشعبي، لعاد "داعش" والإرهاب والفوضى العارمة للعبث في البلاد بما في ذلك العاصمة بغداد. فالبلاد التي عاشت أقسى ظروفها الفوضوية والارهابية في ظل وجود (170) الف جندي أجنبي، أو التي لم تتمكن فيها فرق عسكرية من حماية نينوى، التي سقطت على يد بضعة مئات من الدواعش، لم تتمكن من تحقيق الأمن سوى عند حضور "الحشد" ودخوله معادلة الأمن الوطني. والتعاون والتنسيق بينه وبين بقية صنوف القوات المسلحة، من تحقيق الانتصار الحاسم. ومن توفير الأمن والاستقرار في عموم البلاد، عدا في بؤر صغيرة. بؤر يمكنها التوسع إن غاب الحشد، ومرشحة للتلاشي والتقلص بوجوده.
وهنا لا نستهين بالقوات المسلحة الأخرى ودورها وتضحياتها، ودور الأصدقاء والدعم الدولي، لكن وجود "الحشد" وسهولة مشاركة الجماهير، هو من أعطى لنظرية الأمن تكاملها. وسيمثل غياب الحشد انهيارًا لها. لنعود من جديد إلى أوضاع سابقة مأساوية. وإن التحجج ببعض الأخطاء والانحرافات - الموجود مثلها في القوات المسلحة أو غيرها من قوى- ما هي سوى جزء من الحملة لشيطنة واحدة

من أهم ركائز الأمن في البلاد اليوم. فالجميع ينعم اليوم بالأمن والاطمئنان المعقولين. وهذا لا يشمل الشعب والقوى المحبة للحشد فقط، بل يشمل ايضًا أولئك الذين يُشيطنون الحشد من القوى العراقية والأجنبية. ويجب أن نتذكر أن بعد سقوط الموصل بأشهر سقطت الرمادي -ايضاً - في شباط 2015، وانسحبت القوات النظامية إلى "الحبانية" تاركة أكوامًا عظيمة من السلاح والعتاد. وإن عجز القوات النظامية بما فيها القوى المتعددة الجنسيات في حينها، أو قوى التحالف الدولي لاحقًا عن القضاء على داعش -دون قوى الحشد- هو ليس استهانة بتلك القوى وتضحياتها وأدوارها، بل هو سد للثغرة الاساسية في النظرية الأمنية للمدّة (2003-2014). والتي كانت تُغيّب الشعب كقوة أمنية، واعتمدت على نظرية وممارسة إعادة بناء القوات المسلحة من قوى النظام السابق، ملحقًا بها -باجراءات غير متكاملة- قوى الدمج من بعض فصائل المعارضة.

إن قوى الإرهاب وتشكيلاته هي قوى غير نظامية، وبالتالي فإن توفير الأمن لا يواجه بالقوّات الجوية أو البرية التقليدية فقط. ولابد من قوات شعبية "ثورية" (أو ميليشاوية بحسب اللغة الغربية) تحرم قوى الارهاب من بيئتها الجماهيرية. وتستطيع اتخاذ القرارات الفورية والتحرك بسرعة، والتغلل في الأزقة والبيوت، متحررة إلى حد كبير من روتينية وتراتبية القوات المسلحة النظامية، وثقل آلياتها وعديدها، والمستلزمات التي لن تتحرك القوات التقليدية من دون توفيرها.
فقوى كالحشد هي من يدخل عنصر المباغتة والعنصر المعنوي الشعبي أو الجهادي بين صفوف القوى المقاتلة. فالقوات النظامية -ما لم تُشحذ بالعامل المعنوي والشعبي دائمًا- ستكون معرضة للسقوط في أسر حسابات مهنيتها ووظائفيتها. برغم انه برزت لدينا في المعارك ضد الارهاب ايضًا، قوات نظامية قدمت من التضحيات ونزلت الى الميدان، وتوغلت في الأزقة وبين البيوت مما ساعد كله في الانتصار على "داعش".

11- <u>تداخل المسؤوليات وتشابك العوامل</u>

نقطة مهمة يجب وضعها بالحسبان قبل تقييم تجربة العشرين عاماً المنصرمة. فهذه التجربة اختلطت فيها الكثير من الخطوط. فهي ترافقت مع اجتياح واحتلال العراق، والرفض الواسع العراقي والإقليمي والعالمي. وسقوط نظام البعث الذي نظم خلال (35) عاماً حزباً ومجاميع فيها أكثر من (2) مليون منتمٍ (دون حساب اسرهم).
يضاف الى ذلك انقلاب العلاقات العراقية الإقليمية الدولية. كوقوف الجمهورية الاسلامية مع النظام الجديد وما يثيره ذلك من تخوّفات لدى أنظمة، وخصوصاً الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وحلفائها. وكذلك وقوف الولايات المتحدة والكثير من حلفائها مع الوضع الجديد وما يثيره ذلك من ردود فعل سريعة وميدانية من الأطراف الأخرى ايضاً.
كذلك صعود دور الشيعة والكرد (تحفّظ السنة خلال السنوات الأولى) وما يثيره ذلك من تحفظات على مستويات مختلفة لدى كثيرين داخل البلاد وخارجها. وبدء المجاميع الارهابية المسلحة اعتماد

العراق كقاعدة وكرسي خلافة لعملياتها بدل افغانستان، وظهور زعامة (الزرقاوي) الشديدة التطرف، والتي قادت منذ الأيام الأولى عملية اغتيال الشهيد محمد باقر الحكيم (قُدس سره).
فحسب جامعة براون الامريكية حول كلف الحرب، فإنه بعد غزو العراق والحروب المحلية فإن من قُتل من المدنيين العراقيين بين 2003 و2021 تراوح بين (186000) إلى (209000).
هذه الأمور وغيرها، انشأت منذ البداية صعوبات جمة أمام الوضع الجديد، وأطلقت جبهة معادية واسعة وقوية من الشخصيات والقوى والدول. وأنه لا يمكن تقييم تجربة الحكم من دون تقييم أثر ذلك في النجاح والفشل. والمؤكّد ان جزءاً مهماً من الشعارات المطروحة في الساحة، وكثيراً من الأعمال والتحركات والمواقع والحملات التي هي من عمل هذه الجبهة المعادية، انتقلت إلى صفوف الشعب، وإلى الكثير من القوى المشاركة في العملية السياسية. لسهولة نقل الصور السلبية، وعدم وجود تفسير مقابل بديل، وكثرة المناكدات حتى بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية في صراعها على المناصب وتحميل منافسيها كامل الظواهر السلبية الموروثة للاوضاع. فإذا أضفنا آثار ذلك على حملات الفضائيات غير المهنية، ووسائل التواصل التي لا تضبطها قواعد، وكم هائل من البرامج تنظمها الفضائيات والوكالات الاجنبية. وتحوّل الاشاعة والأخبار المفبركة إلى حقائق، والصعوبات في طرح الحقائق. والإسفاف في نقل المعلومات. وقلة خبرة القوى السياسية والمراكز المجتمعية، بسبب غياب الحريات والديمقراطية لعقود طويلة من الزمن. والتي هي التربة الخصبة التي ينضج فيها الوعي والخطاب السياسي. إضافة لغياب الاحصاءات السليمة من دوائر الدولة ذاتها وتناقضها. والاعتماد على التقارير الاعلامية المؤدلجة لنشر المعلومات المثيرة والمقلقة. فإن من شأن ذلك ان يدفعنا الى الكثير من التحفظ والتعمق على العديد من الاستنتاجات التبسيطية التي يطلقها البعض -بما فيهم مسؤولون كبار- وانتشارها وكأنها حقائق نهائية بين الجمهور.

<u>التوازن:</u>
طالما يُطرح هذا الموضوع للإشارة إلى طريقة إدارة الدولة وموقفها من القضايا الاقليمية والدولية. ويقيناً أن مفهوم التوازن هو مفهوم صحيح. لكن البعض، بل الأغلبية، تتعامل مع التوازن بمنطق التساوي. أي كلمة جيدة لهذا وكلمة جيدة لذاك. بينما التوازن هو وضع الأوزان الصحيحة في مكانها. فهناك كيمياء محددة لأوزان العناصر للخروج بالنتيجة المطلوبة.

- فنحن لا يمكن أن نعطي نفس الأوزان لجوارنا، وبلدان بعيدة عنا. فما يربطنا بالبلدان العربية وإيران وتركيا ليس مجرد علاقات خارجية ومصالح عابرة، بل هي جزء من تاريخنا وامتداداتنا واواصرنا وداخلنا، فلا يمكن مساواته بصداقات أو علاقات خارجية.
- بالمقابل، لا يمكن أن نعطي نفس الأوزان لبلدان تقف معنا وتساندنا في شؤون عديدة، حتى وإن كانت بعيدة عنا، لكنها تشترك وإيانا في أمور حساسة كالخضوع للهيمنة والاستعمار وسياسات السلب، إلخ، ونحن نشير هنا للبلدان الفقيرة، وأخرى مارست سياسات الاستعمار والاحتلال،

وتنتمي لنظام الهيمنة الذي يسلب الأمم ثرواتها أو تصطف مع الكيان الصهيوني، أو تضغط باتجاه سياسات وقيم نختلف معها تماماً.

- بل في مقاطع معيّنة لا يمكن أن نعطي نفس الأوزان لبلدان وإن كانت بعيدة عنا أو جزءاً من نظام الهيمنة، لكنها تشترك معنا في شؤون حساسة كمحاربة الارهاب، أو ملفات لنا مصالح مشتركة فيها.

فهناك فعلاً في قضية التوازن كيمياء على صانع القرار أن يحدد أوزانه ليخرج بالأوزان الصحيحة لعلاقاتنا الخارجية.

نعم، يجب السعي لتأسيس علاقات صداقة ومصالح مع الدول العظمى والكبرى بما يعزز استقلالنا وسيادتنا وتقدمنا. فنحن -شئنا أم أبينا- جزء من النظام العالمي، وطرف في الهيكلية العامة لهذا النظام وعضو في الأمم المتحدة. وإن جزءاً من صراعنا هو داخل هذا النظام. وان كسب مواقف الدول لقضايانا ومصالحنا الكلية والفرعية، هو جزء مهم من الكفاح الذي تخوضه شعوبنا في هذه المسيرة الطويلة المعقدة.

فمفهوم "لا شرقية ولا غربية" هو شعار صحيح رفعته دول من العالم الثالث في "باندونغ" عام 1955 بإعلان حيادها إزاء المعسكرين الغربي (حلف الناتو)، والشرقي (حلف وارشو). واعلنت معه مبدأ الحياد الايجابي، أي أن تلعب هذه الدول دوراً ايجابياً على الصعيد العالمي.

هذا الموقف لا يطبق في الموقف بيننا وبين الدول العربية والقضية الفلسطينية. فالعراق بلد عربي، وتربطه بالبلدان العربية وشائج تاريخية ونسبية وعقائدية واقتصادية لا يمكن مقارنتها بأي شيء آخر.

كما لا يطبق في الموقف بيننا وبين ايران. فيخرج البعض ليهتف "ايران برة برة" أو غيرها من شعارات. فالعراق بلد أكثر من (60%) من سكانه من الشيعة، وترتبط عشائره الكردية في العراق بالعشائر الكردية في إيران. وله حدود مشتركة تتجاوز (1300) كم. ويرتبط بتاريخ ومصالح وعلاقات تمتد لأكثر من 5000 عام.

كما لا يطبق في الموقف بيننا وبين تركيا. حيث التاريخ المشترك واعتمادنا في مياهنا على تركيا، إلخ. فلقد كانت تركيا ولقرون عديدة جزءاً من الخلافة العباسية، وكان العراق لقرون عديدة- ايضاً - جزءاً من الخلافة العثمانية. وإن الاسلام الذي يجمع البلدين، جعل شيعة العراق على رأس من يتصدى للاحتلال البريطاني عام 1914، برغم الاختلاف المذهبي بين العراق وتركيا.

وعليه يجب تحرير تعبير التوازن من البساطة والتفكير الميكانيكي الذي سقط ويسقط به البعض.

ولأن موضوع إيران والولايات المتحدة أخذ مكانة خاصة خلال العشرين عاماً الماضية، فإنه كان بالامكان -وما زال الباب مفتوحا- تطبيق مبدأ توازن علاقاتنا بايران والولايات المتحدة. ليس من باب التساوي. بل إعطاء كل دولة حقها على وفق المنطق أعلاه. وقد مارسنا هذه السياسة في ظل الجمهوريين (بوش الابن) والديمقراطيين (اوباما). لكننا دخلنا في مأزق مع دعوات الإدارة في ظل "ترامب". وللأسباب أعلاه، رفضنا أن نكون جزءاً من نظام العقوبات ضد إيران. أو أن نكون جزءاً من تحالف لمحاربة إيران. أو أن نقف مع محاولات ضرب القوى العراقية التي لها علاقات طيبة مع

إيران بحجة محاربة الميليشيات، أو ما اسموهم (وكلاء ايران في العراق) . فهذه القوى هي اساساً قوى عراقية. ترعرت ونمت واحتلت مكانتها من خلال معاركها العراقية ضد الاستبداد أو الارهاب أو الاحتلال، أو هذه كلها. وإن تأييد إيران لها لا يجعلها إيرانية. تماماً كما لا ينسف الصفة العراقية دعم بقية دول الجوار لقوى أخرى متماهية معها. فإن كانت هناك أخطاء أو انحرافات فيجب أن تعالج كما تعالج أخطاء القوات المسلحة أو البيشمركة أو غيرها من عناوين.
وبالتالي لن يعني التوازن هنا قبول دعوات مثل التي اطلقتها إدارة "ترامب". بل التوازن هو في اتخاذ الموقف الرافض لهذه الدعوات. وهو ما قمنا به، بل هو ما قامت به الكثير من الدول بما في ذلك الغربية، في موضوعات مجحفة طرحتها تلك الإدارة. بل هو ما قام به الداخل الأمريكي.

12- اسقاط النظام أم تطويره؟

إنّ من يدعو إلى إسقاط أو تغيير النظام -كما دعت بعض المقالات- أن يكون أكثر حذراً.

- أن يفرّق بين تطوير النظام وتعديلات في دستوره، وبين إسقاط النظام من دون تحديد خيارات بدائله، لكي لا يلتقي مع التكفيريين والاستبداديين وأعداء البلاد.
- أن لا يعتمد على معايير ناقصة للحكم على عزلة الحكم. فمثلاً يأخذ تراجع نسب المشاركة في الانتخابات ليخرج باستنتاجات مغلوطة. فتراجع النسب هي حقيقة تشهدها معظم الانتخابات في العالم. وإن الكثير من الدول تعيش حالة أصعب من العراق بما في ذلك دول عريقة في تجاربها الانتخابية.
- صحيح تدنت نسبة المشاركة في انتخابات 2021. وصحيح- ايضاً- أن هناك فجوة متزايدة بين الجمهور والقوى السياسية. لكن هذا لا يكفي للخروج باستنتاجات قاطعة ونهائية. ففي العراق، هناك مشاكل في النظم الانتخابية، وفي تنظيم الانتخابات، والبطاقات الالكترونية التي يسودها الارتباك، فلا يستكمل مئات الآلاف معاملاتهم أو يُساء تنظيم العملية فيشتكون يوم الانتخابات ويُحرمون هذا الحق. ناهيك عن الحملات المعادية التي تطلقها قوى خارجية وداخلية دأبت على معاداة الوضع. فتبث شتى أنواع الأكاذيب لمنع الناس عن صناديق الاقتراع. وهذه بذاتها معركة يجب ادراك أبعادها وعدم التبسيط في التعامل معها.
- في الانتخابات الأخيرة شارك (8،818،210) من أصل (20،919،844) ناخب. فكانت النسبة (43%). وهذه مشاركة قد لا تقارن بانتخابات الـ(100%) للنظام السابق!! لكنها أكثر صدقية وتعبيراً عن طبيعة نظام بات يتمتع بالكثير من الحريات والحقوق. ونسبة انتخابات 2021 لا تقل عن نسبة العديد من الدول، التي لا يُستنتج من ضعف المشاركة فيها، ضرورة اسقاط النظام.
- وهذه عينة من نسب بعض البلدان: فرنسا (48،7%)..اذربيجان(46،84%). تونس (11،22%). كرواتيا (46،9%).. مصر (29،07%).. الجزائر(23،03%). وهناك عشرات الدول نسب المشاركة فيها أقل من العراق. برغم ذلك لا يتم الكلام عن أهلية النظام.

- الانتخابات ليست المعيار الوحيد لقياس شعبية نظام معيّن. فعندما يتعرض النظام للخطر كما حصل في 2014، رأينا هبة الملايين للتصدي لـ"داعش". أو عند اغتيال قادة النصر، وتشييعهم، وكيف خرج الملايين لوداعهم، أو في المناسبات والشعائر الدينية التي كانت دائماً قاعدة لشعبية النظام، إلخ.

ولا اعتقد ان من يكتب عن عزلة المنظومة الحالية (بعد 2003) يتحسس او يعرف او يتابع ما يدور في كل يوم واسبوع، وخصوصاً في ليالي الجمعة وفي المناسبات من حركة الملايين في عموم البلاد نحو المراقد المقدسة والمساجد والحسينيات، او في الاحياء والبيوت من فعاليات دينية واجتماعية، برهنت انها تمثل ركيزة مهمة للنظام السياسي في البلاد. وسيقول بعضهم بان هذا كان موجود دائماً. وهذا غير صحيح. فالمنظومة الحالية حررت ارادة الشعب. لذلك تضاعفت الاعداد بمئات والاف المرات، كما ازدادت نوعية الفعاليات. فقد اعلنت مؤسسة "العين" للرعاية الاجتماعي التابعة لمكتب السيد السيستاني دام ظله الوارف، انها وزعت من الاضاحي التي قدمها المؤمنون في عيد الاضحى الاخير على (97.135) يتيماً. وهناك اعداد عظيمة من المؤسسات التي تقوم بمثل هذا العمل، التي قد لا تكون بنفس حجم مؤسسة "العين" لكنها تعبر كلها عن حجم الحراك المجتمعي وشعبية المنظومة بعد 2003. وهذا مؤشر مهم للشعبية او اللاشعبية. هذا من جهة، ومن الجهة الاخرى فان الانظمة السابقة كانت عموماً تحارب وتقمع هذه الاشكال من الحراك الاجتماعي كالزيارات ومؤسسات الرعاية والفعاليات المختلفة لانها ترى فيها ابعاداً سياسية. بينما المنظومة الحالية تدعم هذا الحراك، وتحميه وتعتبر نفسها جزءاً منه، فهو يناغمها وتناغمه، وان فيه في النهاية ابعاداً سياسية ولاشك.

ان "اشباه التنويريين" بعيدون كل البعد عن هذا الحراك والنسيج الاجتماعي الذي يقف عليه. بل اغلبهم ينتقدونه على الاغلب، ولا يدخلوه في مركبات "مجتمعهم". لهذا تراهم يخطئون الحساب دائماً. لانهم لا يرون، ولا يحسبون سوى ما يعترفون به من مركبات خاصة بهم في تعريف "النظام" و"المجتمع" و"الدولة" و"الشعب"، الخ.

- النقد غير التسقيط. النقد صديق مهما كان قاسياً، والتسقيط عدو مهما كان ناعماً. ولاشك في أننا لسنا متمرسين بالنقد بسبب مراحل الحرمان الطويلة من الحريات التي في ظلها يتربى النقد وتأثيراته الايجابية. لهذا يقترب نقدنا من التسقيط وهو ما يستغله الأعداء وخصوم التجربة، مما يتطلب مراعاة هذه النقطة لكي لا نصنع الأعداء، ونخسر الأصدقاء.

13- الحلول والمسارات المستدامة تلد من الارهاصات والمتضادات، لا من الشعارات والنماذج المستوردة

عندما نقول، إننا متفائلون، فليس لأنه لا توجد أمامنا تحديات كبيرة ومصاعب جمة. بل لأن جميع دراسات التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وتجارب الأمم الناهضة تبين أن الحلول لا تأتي باستيراد

نماذج جاهزة من تجارب أخرى، برغم فوائد التعلم من الآخرين. ولكن على أساس تلقيح أو مزاوجة التركيبات الداخلية بخصائصها الحقيقية مع تجارب أخرى قابلة للهضم.

التدافعات والصراعات حلول ايضاً

إن نضج عناصر الاجتماع أو الاجتماعات الوطنية لتصل مرحلة "المجتمع" (أو "الأمة") المنسجم، والمواطنة الحقيقية، لا تأتي فقط بالوعظ والطلب من الجميع الانصياع لنموذج مسقّط عليهم من الأعلى، بل بعد أن تأخذ التدافعات، وحتى الصراعات والانقسامات بين مختلف الجماعات والمطامح أبعادها، وبعد أن يتعرف كل مركّب أو مكون على آفاقه (حقوقه المشروعة) وعلى حدوده (طموحاته وحقوق الآخرين). عندها تطل الحلول برأسها، لتوفيرالعيش المشترك والمنافع المتبادلة، من داخل التركيبات التي كانت هي نفسها مصدر الانسداد والأزمة.

- فقد يكون تلكؤ وفشل الحكومات والدولة في الكثير من الشؤون سبباً رئيسياً لإحداث التصحيح التاريخي ولو بطريقة فجة وبشعة، كما حصل لبلدان عديدة. فالحكومات والدولة لدينا تغوّلت، وتحكّمت بالمجتمع والنظام. وإن أزماتها وترهلها وانسداد حلولها قد تكون نهايات المطاف لها. فإذا كان غياب الرؤية والنظرية الموحدة، وكانت التناقضات شديدة بين المكونات والمرجعيات الفكرية سبباً لحجز طريق الاصلاح عبر خطط منظمة، كما يحصل في البلدان التي انتظمت مجتمعاتها ونظمها، فلا طريق آخر للتصحيح التاريخي والاصلاح سوى ما سيفرضه الواقع من تطورات. ومن يتابع سيرى، أنه أمام عجز الحكومات والدولة، تنهض الفعاليات الاجتماعية في مختلف الشؤون الاقتصادية والثقافية وحتى الخدمية لتحتل مساحات أوسع، وأوسع مما كانت عليه. فإذا كان صحيحاً أن هناك تغيراً يجري في موازين القوى لمصلحة الاجتماع والنظام، فإننا في مرحلة قادمة سنكون أمام موازين جديدة تختلف عن الموازين التي بدأت فيها المسيرة في 2003. حيث الدولة وحكومتها تمتلك وتسيطر على كل شيء.

وأننا نتلمس أنه في السنوات الأخيرة بعد 2017، أي بعد الانتصار على داعش، بدأنا نسمع من كثير من الزائرين للعراق من الأجانب والعراقيين إشادات كثيرة بتطور الأوضاع ايجابياً. فهم ينعمون بالأمن ويقضون اوقاتاً طيبة. وسط كرم العراقيين وحسن استقبالهم وبشاشة أخلاقهم. وأن "خليجي 25" خير مثال على أن القريب، والذي يعيش الحياة اليومية بمصاعبها، قد لا يقدّر احياناً التطورات الايجابية، أو قد لا يراها، بينما يراها المنقطع ومن كان بعيداً، ويستطيع تقدير التغيّرات.

- في هذه المرحلة من هذه المسيرة، نعتقد بأننا في المجرى الطبيعي للعملية بكل محاسنها وعيوبها. وبالتالي فإن الاستناد لبعض الظواهر وإغفال أخرى، لإعطاء أحكام نهائية على التجربة هو خطأ يرتد على أصحابه. فأسباب أزماتنا واضحة لدرجة كبيرة. وهناك شواهد كثيرة تشير إلى أننا نخرج من الشرنقة التاريخية التي وُضِعنا فيها. وهناك تطورات داخلية وإقليمية وعالمية يسهل على من يتمتع برؤية واقعية وموضوعية أن يراها.

- لم تفلت أمة من الأمم التي تقدمت في مسارات الرشد والنضج والتقدم من مثل هذه السياقات. ونحن لسنا استثناء. لكي يتهم البعض التجربة بأنها تجربة "حرامية" Kleptocracy أو أقلية حاكمة Oligarchy أو مافيوية Mafia أو ميليشياوية Milice أو طائفية Sectarian أو عنصرية Ethnical وغير ذلك. على وفق نموذجه المعياري الغريب علينا، والذي لم تهضمه، وتتكيف معه مركّباتنا الداخلية.

وهذان مثالان لسياقين تاريخيين لدول تعتبر من أرقى دول العالم اليوم. مرت بمسارات شبيهة بمساراتنا، وتلمست حلولها في النهاية من الارهاصات والمتضادات الداخلية، التي كانت السبب في انسداداتها.

- سويسرا: التي تقوم على نظام الكانتونات (يسمونه في لبنان خصوصاً بالحوانيت والدكاكين أو الحارات) وجيشها هو مجرد ميليشيات، ولا أحد يتهمها بما يتهمنا به. سويسرا استطاعت خلال قرون من تحويل منظومات كانتوناتها المتحاربة المتناحرة، الكاثوليكية/البوتستانتية الى منظومات فاعلة، وديناميكيات ذاتية عالية، وديمقراطية شعبية تكاد أن تكون من القلة التي تستخدم نظام الاستفتاءات للتشريع. فالحروب والتدخلات الخارجية نقلت إليها تجارب وأثرت في مساراتها، لكنها لم تصنعها قبل أن تهضمها بنيتها.

فاعقب الغزو النابليوني -مثلاً - في القرن التاسع عشر حركة اصلاحية تكللت بموافقة الناخبين على دستور جديد للبلاد عام 1848، أقيم بموجبه مجتمع ودولة قويتان على وفق الارهاصات السويسرية، وليس التشريعات النابليونية.

واليوم تعتبر اللغات الأربع (الالمانية والفرنسية والايطالية والرومانش -اللغة القديمة المحدودة التداول) لغات رسمية، وأقر نظام فيدرالي (كونفدرالي) يضم (26) كانتوناً لكل منها قوانينه وتشريعاته وهوياته الثقافية، في اطار ديمقراطية مباشرة، عن طريق مجلسين تشريعيين، وسن القوانين حتى عن طريق الاستفتاءات. وفي عام 1971 حصلت المرأة السويسرية على حق التصويت، مع جيش أساسه وقوامه الميليشيات المقننة بحسب الدستور.

- الولايات المتحدة الامريكية: نالت الولايات المتحدة استقلالها من البريطانيين عام (1776)، لكنها استمرت لعدة عقود، في سلسلة من الخصومات والنزاعات. وصولاً إلى حرب أهلية عام (1861-1865). وتخللتها اغتيالات وحروب مخدرات وكحول وعصابات مافيا وصراع هويات وتمايزات عنصرية. ولكل ولاية نزعاتها وطموحاتها وقوانينها وسلطاتها. برغم ذلك لم يطلق "أشباه التنويريين"/"الأشقاء الأعداء" على كل هذه الظواهر الكبيرة ما يطلقونه على ظواهر أقل منها أو مثلها في بلداننا.

لم تحصل حركة الحقوق المدنية بزعامة "مارتن لوثر كينغ" (1954-1968) بعض زخمها إلا بعد قرنين من الاستقلال وقرن من الحرب الأهلية. بل هناك اشارات لأحداث السنوات الأخيرة

الى أن التغيرات بقيت في أمور كثيرة مقلقة جداً، ولم تذهب إلى العمق، كما تشير حركة الاحتجاجات Black Lives Matter بعد سلسلة اغتيالات للسود. والتي طُرِحت من جديد ليس في امريكا فقط بل في العالم كله مسألة الاستعمار والرموز الاستعمارية وقضايا العبودية، الخ.
بالمقابل، هناك تتواجد الميليشيات المسلحة والسلاح المنفلت، ويقتل يومياً العديد من المواطنين، بما في ذلك الاطفال وطلاب المدارس والنساء بدون دوافع حقيقية احياناً سوى الأمراض النفسية أو الأحقاد الدفينة. ففي الولايات المتحدة تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن (1%) من السكان يسيطرون على (50%) من الثروة الوطنية، وأمور كثيرة أخرى مشابهة. فهناك يتم تفهم هذه الظواهر ويعتبر تجاوزها نجاحاً وبرهاناً على نجاح النموذج. أمّا عندنا فالأحكام النهائية جاهزة للاسراع بوأد التجربة. فالتدافعات والاختلافات هي من مظاهر الديمقراطية هناك. وهي عندنا من مظاهر التخلف والتطرف والصراعات والانقسامات الأبدية. فالكيل بمكيالين جاهز. وانسلاخ "أشباه التنويريين.الأشقاء/الأعداء " عن الواقع، وتقديسهم للنموذج المعياري يبعدهم تماماً عن اية واقعية. فيساهمون -وعوا ذلك ام جهلوه- بإضعاف ثقة شعوبنا بقدراتها، لنستمر تابعين، مستوردين، فاقدين لأية قدرة على استكمال مسيرتنا بكل صعوباتها.

فشل الاستنساخ وفرض النماذج

صحيح هناك شعوب وقارات فُرِضت عليها المنظومات الخارجية بالقسر والقوة والاخضاع، ولكن بعد أن تمكنت القوى الخارجية (الاستعمارية) من إبادة المكونات الداخلية بالمطلق. أمّا مسار معظم الدول والأمم ذات التاريخ العريق والحضارات المترامية، والعراق وبلداننا منها، فانها لن تنجح وتحقق مراميها وأهدافها في بناء "مجتمع" و"دولة" و"نظام" و"حكومات" متناغمة مع ذاتها وفيما بينها، الا باستنهاض خصائصها الذاتية. وحل اشكالاتها وتناقضاتها فيما بين مكوناتها ومركّباتها. ليس فقط بعد تعريف مصالحها وحلولها المنبثقة من أرض الواقع، للقضايا الأساسية التأسيسية والقضايا الفرعية والخاصة فقط، بل لأن تصبح هذه التعاريف اساساً وثقافة وقناعة ومصلحة يدافع عنها الخاص فيحمل ويحمي العام، ويحرسها ويرعاها ويطورها العام، فينعم بها الخاص.

- سيفشل أي مشروع هجين، أو مستورد إن لم تهضمه المكونات الداخلية. فإذا ما دمرت الذات فسيصعب قيام الاصلاحات. ونقل لي أحد العراقيين ممن شارك في محاضرات واشنطن لـ"برنارد لويس" قبل 2003عن فشل الديمقراطية في بلداننا، قائلاً بما معناه: بأن الغرب أراد فرض نمطه الديمقراطي على بلدان الشرق الأوسط عن طريق انزال المفاهيم بالمظلات، تحملها نُخب متغرّبة، ففشل. وكان يجب استنهاض نظام التعاقد الذي يقوم عليه الاسلام اساساً. لأن الديمقراطية والنظام والمجتمع والدولة والحكومات هي في النهاية عقد ليس إلا.
- ولعل أبسط مثال على تجارب الأمم، ما حاوله نظام الهيمنة العالمي بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى. إذ بين ليلة وضحاها، فرض الحرف الاجنبي، كما فرض لباس جديد. فمنع

الحجاب والعمامة. ومنع الآذان. وتحولت تركيا من دولة عظمى وقفت جيوشها في يوم ما عند العاصمة النمساوية "فينا"، وبقيت تتحكم بأجزاء مهمة من اوروبا إلى نهايات القرن التاسع عشر، إلى دولة مجزأة تسودها الانقلابات والفساد. تُستخدم في "حلف بغداد" أو "الناتو" لتلبية متطلبات مشاريع الاستعمار القديم والجديد. بالمقابل يُرفض طلبها للانتماء للاتحاد الاوروبي خوفاً من قلب موازين القوى الديموغرافية في القارة العجوز. ولم يبدأ الوضع بالتغير إلا مع سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأت تركيا باستعادة هويتها الاسلامية والوطنية، وبالانفتاح على فضاءاتها وانتماءاتها التاريخية. مما ساعدها على أن تصبح من الدول العشرين الأولى في العالم اقتصادياً، وتعزز مكانتها المشرقية والاسيوية. بل هذا ما يساعدها اليوم -مخطئة أو مصيبة- بلعب أدوار متقدمة مع اوروبا والغرب ايضاً.

- فالعودة إلى الأصول، والارتكاز على المقومات الداخلية والوطنية لن تعني العدائية، بل تعني إنهاء أنظمة الهيمنة والاستعمار الجديد، ونزع فتيل العداء والدونية. وتعني المسارات الوحيدة للانفتاح الجاد بين الشعوب والدول.

فلا شرطي عالمي. ولا استعمار وهيمنة واستيطان وانظمة فصل عنصري، والكيل بمكيالين. ولا نظام للعقوبات والحصار تفرضه قوى عظمى دفاعاً عن مصالحها. بل احترام ميثاق الأمم المتحدة باخلاص وعدالة، وتعديله لمصلحة البلدان التي كانت مستعمَرة، والتعاون بين الدول والشعوب، بغض النظر عن أنظمتهم ونماذج حكمهم، باستقلالية وندية، وتنافسية، وصداقة مستقيمة مستدامة وحقيقية.

ثالثاً: عود على بدء. هل الدولة العراقية مافيوية أو اوليغارشية أو كليبتوقراطية، إلخ؟

نعود لبعض المقالات المنشورة في الصحافة الأجنبية، والتي تناولت تجربة العشرين سنة الماضية، ونستل منها نصوصاً وتوصيفات قيلت بحق التجربة:

- "اصبح العراق دولة سراق حيث تقوم أقلية سياسية ووكلاؤهم بسلب الدولة وتجريدها."

Iraq has become a kleptocracy where a political oligarchy and its clients are stripping the state bare

- "غزو العراق في عشرينيته: دولة العراق المافيوية".

The Iraq Invasion at Twenty: Iraqs Mafia State

بالطبع هذا كلام خطير، فهذا توصيف تعميمي مطلق كما لو يقول الانسان: إن هذا الانسان أصبح مجرماً أو ارهابياً أو يغتصب الاطفال والنساء. أو أن النظام استعماري، أو نظام فصل عنصري، أو

دكتاتوري متفرد بالسلطة بالضد من مصالح وحقوق الشعب، وغيرها من التوصيفات التي تستوجب مواجهته واسقاطه. وهذا يختلف عن بيان بعض عناصر الانحراف -بما فيها الخطيرة- المطلوب اصلاحها. وللأسف فإن التوصيفات المطلقة غير الدقيقة تملأ الساحة بسبب التنافسات والتدافعات والصراعات الداخلية والخارجية. هذه التوصيفات تستل بعض الحقائق والوقائع لتعممها وتمنحها صفة الاطلاق، وفي ذلك خطر كبير. فشعارات (كلهم حرامية)، و(كلهم فاسدون) هي شعارات إما جاهلة، أو مقصودة لتسقيط كامل الوضع. ولا تقود سوى إلى نتيجة واحدة، وهي الفوضى وتدمير ثقة المواطنين بالمسؤولين وثقة المسؤولين فيما بينهم، وانضاج البيئة للطعن بكامل التجربة والنظام.
نعم هناك أخطاء خطيرة من القوى السياسية خلال تجربة العشرين عاماً الماضية. وهناك الكثير من الأخطاء من الحكومات والمسؤولين المتعاقبين. سواء من السلطات الاتحادية، أو الإقليم أو الحكومات المحلية. ويمكن تشخيص أخطاء كل تلك القوى، وكل أولئك المسؤولين، إذا نظر المرء بانصاف ومسؤولية لكل ملف ومهمة. لكن بالمقابل يجب الاعتراف بأن العراق قدم خلال مراحل ما قبل 2003 وبعدها تجربة فريدة ومسؤولين وشخصيات شجاعة وفذة وناجحة إذا حوكمت على صعيد المهام الموكلة إليها. فمن الاجحاف محاكمة التجربة ورجالاتها على ضوء أهداف، إمّا غريبة على التجربة أو لم تنضج الظروف الموضوعية لتطبيقها. فالمهمة الاساسية للقوى السياسية ورجالات العراق خلال المرحلتين ما قبل 2003 وبعدها هي تحرير إرادة الشعب العراقي، كمقدمة لبناء تجربته الخاصة على ضوء ثوابته وخصائصه وصعوباته بكل تعقيداتها وموروثاتها، من دون السقوط في براثن الحرب الأهلية، أو الفوضى أو الاحتلال أو الدكتاتورية أو انتصار الارهاب. صحيح إن التجربة اقتربت -احياناً- من السقوط في براثن إحدى هذه الأوضاع. لكنها في المحصلة نجحت في الانتصار عليها، أو هي في الطريق الحاسم للخروج منها. هذه كانت مهمة المرحلة الماضية الاساسية. أمّا المهام الأخرى كبناء الدولة و"المجتمع"، فنحن بحاجة لتطور التجربة عملياً، وتشخيص مخرجاتها، بما يسمح باجراء نقاش معمّق وصريح حولها، لنقطع الطريق على هذه الفوضى في إطلاق التسميات غير الصحيحة على أوضاعنا.

14- دقة شعاري بناء الدولة وبناء المجتمع؟

أعلنت سلطات الاحتلال في 2003 إنها ستسعى لبناء دولة ومجتمع. (State Building and Society building). وبالفعل بدأ الحاكم المدني باصدار التشريعات (قرارات) التي تجاوزت التشريعية منها الـ(111) قراراً. والتي ما زال بعضها سارياً ومعمولاً به. فعملت سلطة الاحتلال على "قانون إدارة الدولة" الذي عمل عليه الاجنبي وحاول العراقي مقاربته لواقعه. والكل يتذكّر فتوى المرجع الاعلى السيد السيستاني (دام ظله الوارف) في ان تُعِد جمعية وطنية عراقية منتخبة انتخابًا مباشرًا الدستور العراقي. وهو ما عارضته بشدة سلطات الاحتلال في البداية. ثم خضعت له مُذعنة . فجاء الدستور بإرادة عراقية خالصة، من دون انكار أن مباني "قانون إدارة الدولة" بقيت مؤثرة فيه، إضافة للتاثيرات التي كان الأجنبي يحشرها سواء بطرقه المباشرة أو غير المباشرة.

مهما كان من أمر فإنه أتضح سريعًا أن مهمة بناء الدولة و"المجتمع" لم تكن بالبساطة التي تصوّرتها سلطات الاحتلال، وليست بالبساطة التي صارت تتناولها شعارات القوى السياسية. هذه مهمة تتطلب وقتاً أطول بكثير مما تم اعتقاده ابتداءً. خصوصاً مع أخذ موروثات الوضع والظروف التي واجهته.

15- فأي مجتمع ودولة يجب بناؤهما؟

هل هو مجتمع ليبرالي، أو محافظ، أو خليط من ذلك. واية دولة يجب بناؤها. هل هي دولة رأسمالية، أو اشتراكية أو شيء جديد، أو خليط من ذلك. وهل العراق جزء من جواره وفضاءاته الإقليمية وتاريخه الممتد، أو نحن أمام عراق جديد منكفيء على ذاته. لا قضايا الإقليم والمنطقة جزء منه ولا هو جزء منها. وهل يجب تفكيك الدولة السابقة وبناء شيء جديد تماماً؟، أو ستستمر أدوات عمل النظام القديم فيما بات يسمى بالعراق الجديد؟ وهل هناك توافق وطني على ايٍ من هذه الأمور. أو نحن في حالة اجتماعين ومفهومين ومعسكرين ومستقبلين، متقاطعين يضمهما بلد وبيت واحد. بل لعلنا موضوعيًا في أكثر من اجتماعين ومعسكرين تحت سقف واحد.

فكيف ننتقل من هذه الازدواجية (أو الازدواجيات) لنستطيع بناء مجتمع متناغم على تلاوينه، ودولة فاعلة كفؤءة على ترهلها وريعيتها، وسلطات متحدة على تعدد‌ياتها واختلاف اختصاصاتها.

فلقد تكلمنا كثيراً في هذه الامور. لكننا لم نضع كمسؤولين وقوى سياسية ومطابخ ومراكز مجتمعية التصورات المفاهيمية والخطط العملية لتحقيقها. بل غلبت الشعارات على الخطوات العملية المطلوبة. وانتصرت المطلبيات والشعبويات بسبب التنافس الانتخابي والسعي للمناصب على المناهج والخطط. وشاعت الديماغوجية وتراجع المنطق والحجّة السليمة.

لهذا نستطيع بعد (20) عاماً من التجربة أن نقول: إن ما تحقق هو كبير وعظيم في تحرير إرادة الشعب وانطلاق الزخم المجتمعي وقيام نَوَيات مهمة لفهم المجتمع والدولة التي نريد. وأننا تجاوزنا، أو نكاد نتجاوز مراحل الارهاب والاحتلال والفوضى والحرب الأهلية وغيرها من الشؤون.

وإن ما لم يتحقق هو الوهم بأننا سنتمكن خلال (20) عاماً من بناء مجتمع ودولة منسجمة متكاملة قبل حل الاشكالات البنيانية التي هي شروط اساسية لانجاز هاتين المهمتين. فالعراق ليس (دولة لصوص وحرامية Kleptocracy)، والعراق ليس دولة مافيا Mafia، والعراق ليس دولة تحكمها أقلية Oligarchy تستبد بإرادة الشعب العراقي، والعراق ليس في تراجع.

إننا نعتقد إن الـ(20) عاماً الماضية كانت ضرورية لكل هذه الارهاصات والتدافعات، والتي قد تكون ولدت قواسم مشتركة يمكن للمكونات فيها أن تستخلص دروساً لتعرف إفاقها وحدودها، وأن تجد مصالحها المشتركة، فتخرج كما خرج غيرهم وحولوا سلبيات الأوضاع إلى حلول ايجابية، ارتكزت عليها التجربة. وهذه كلها ستعتمد على الجهود التي باتت نخب عراقية تعيها جيداً في أهمية الانتقال من الدولة الريعية إلى دولة المواطنين والمجتمع. وتعتمد -ايضاً - على تطور الأوضاع الإقليمية والعالمية. وهل ستساعد الإرادة العراقية الحرة من أن تأخذ مجراها؟ أو ستعرقل الجهود وتتدخل

لتفرض أجنداتها ومؤامراتها وضغوطاتها لإضعاف العراق وعزله عن ذاته ومحيطه وتاريخه وامكانياته.

16- العراق دولة ريعية، وليس "كليبتوقراطية" أو "اوليغارشية"، والخارج هو المستفيد الأكبر

أمّا إذا أردنا الدقة في توصيف النظام فهو نظام تابع نسبياً ومستقل نسبياً. نظام ريعي نفطي يقوم على موارد تصدير السلعة الواحدة، وعلى نظام استلابي وغير عادل لتقاسم الثروة الوطنية. نعم فيه استلاب ونهب. لكنهما لم يلدا منذ 20 عاماً، بل هو متوارث من طبيعة النظام وارتباطه بالنظام الاقتصادي العالمي، الذي في احضانه ينمو الاستلاب والنهب الداخليين.

فلا مجال للمقارنة. اذ يبقى الاستلاب والنهب الخارجي هو الاهم والاعظم. بمعنى أن الطبيعة الريعية تدمر القطاعات الحقيقية، وتجعل الدولة هي الشخص الاقتصادي شبه الوحيد، التي عبرها تتوزع الثروات نحو الخارج والداخل. وتجعل الخارج يستعيد عبر اعتماد العراق على الاستيراد وهروب الأموال المصدر الأساس للاستفادة من هذه الأموال. والهدف من كلامنا هو ليس الدفاع عن أحد، بل أهمية توصيف الأمور بشكل صحيح لإيجاد الحلول -ايضاً - بشكل صحيح. وقد تكون المعلومات في أدناه كافية للبرهان على أن معظم الأموال تذهب للخارج، أو تتوزع على نفقات وموازنات تشغيلية واستهلاكية يتوزعها ملايين الناس. وان حصة الاقلية السياسية -رغم وجودها- لكنها لا تمثل الحصة الاساس ليوسم النظام بها.

أ- يذكر صندوق النقد الدولي إن استيرادات العراق بلغت خلال عام 2022 ما قيمته (104) مليارات دولار. أي أن هذه الاستيرادات هي أكثر من موارد النفط، وتشكل نصف ناتجه الوطني الاجمالي تقريباً. فما يأخذه العراق من ثروته النفطية -المغبون فيها اصلاً- يعود الخارج لوضع اليد عليها.

ب- استهلكت الموازنة التشغيلية المقدمة الآن أمام مجلس النواب مبلغ (133.2) ترليون دينار عراقي (102.4 مليار دولار) وهذه أكثر من واردات النفط، وتعادل جميع واردات الدولة تقريباً. وها هي اللجنة المالية في مجلس النواب خلال مناقشة موازنة 2023 تعلن أن "الموازنة لن تكفي لتسديد الرواتب إذا انخفض النفط دون (60) دولاراً". وهذا أمر يتعلق بالملايين الذين يتقاضون الرواتب وبقية الحقوق والتخصيصات، وليس بأقلية "اوليغارشية" أو بطبقة "كليبتوقراطية".

ت- أعددنا في نهاية تشرين الثاني 2019 جداول مدروسة متكاملة لتعديل الرواتب بحيث نخصم نسبة من رواتب الدرجات العليا لمصلحة الدرجات الدنيا، لنصحح بعض الفقرات التي هي لمصلحة كبار الموظفين على حساب صغارهم. واستناداً إلى تلك الجداول فإن مرتبات الرئاسات والوزراء ومن هم بدرجتهم، والدرجة العليا (أ)، والدرجة العليا (ب)، والدرجة الأولى والبالغ عددهم جميعاً (54.108) مواطناً يتقاضون (1.788.975.120) ترليون دينار سنوياً، من مجموع رواتب ملاكات الدولة البالغة (39.480.193.800) ترليون دينار سنوياً، والبالغ

مجموعهم يومها (2.942.305) موظفاً. فما يتقاضاه من هم بالدرجة الاولى وما فوق يمثل (4.53%) من مجموع الرواتب، ويمثلون (1.84%) من عدد الموظفين. وهذه كلها نسب لا تبنى عليها التوصيفات المجحفة في أعلاه.

ث- يمثل نظام التعاقد والمقاولات المتبع (EPC, BOOT,)إلخ، منذ تاريخ طويل في العراق -برغم كل تعديلاته- على عملية هدر واضحة تستفاد منه الشركات والفاسدون في الدولة، وبعض المقاولين المتعاقدين مع الحكومة. فهناك شبكة عالمية ووطنية ترصد المناقصات التي تعلنها دوائر الدولة.

ولطالما تشكلت شركات متخصصة لغرض الحصول على عقد من هذه الاحالات. وبالطبع لهذه الشبكة "لوبيات" سياسية مستفيدة، كما في بقية البلدان تساعد في تمرير الصفقات والحصول على المناقصات التي ستعتمد في تمويلها على السلف الحكومية. وغالباً ما تبدأ الخلافات والمشاكل بعد استلام دفعات من السلف الأولى. وقد أشارت موازنة 2014 أن هناك (6000) مشروع غير منجز، تقدر تكاليفها بـ(228) ترليون دينار. وتراكم مبلغ (77) ترليون دينار من السلف غير المسددة. يعود بعضها لما قبل 2003. وسلف بتخصيصات. وأخرى على المكشوف، وبدون تخصيصات، تقدر بـ (10 ترليون دينار) بموجب تعليمات صادرة من مجلس الوزراء ومجلس النواب.. إضافة للالتزامات المالية غير المسددة من الدولة (10 ترليون دينار) كالقروض الممنوحة من مصرفي الرشيد والرافدين للشركات العامة وسندات الخزينة. وهذه تعادل ضعفي الموازنة الحالية، وتفسّر هدر الأموال وعجز مؤسسات الدولة عن إنجاز مهامها برشد وجدوى اقتصاديين. وقد اشارت وزارة التخطيط لاحقاً إلى أن عدد المشاريع الحقيقي هو (9000) مشروع وليس (6000) مشروع فقط.

ج- مجموع المبالغ العراقية المودعة في البنك الفيدرالي الامريكي لصالح "برنامج المبيعات الامريكي FMS" للسلاح هو (12،2) مليار دولار خلال 2016 و 2017 وحتى تشرين الاول 2018. وتم تشكيل لجنة بالكتاب رقم م.ر.و./د6/س/253 في 2018/11/28 برئاسة القاضي رائد جوحي وعدد من الضباط والمسؤولين لتقييم البرنامج.

خرجت اللجنة بتقييمات قدمتها في 2019/12/31 بالكتاب رقم 1398 معظمها سلبية ومنها: "ان تلك العقود هي ذات طابع سياسي و(عقود إذعان)"، وانه "يحق للجانب الأمريكي الغاء أو تعليق كل أو بعض أجزاء رسالة العرض والقبول تحت الظروف غير الاعتيادية من دون الاشارة إلى تعويضات تذكر" وإن الطرف المشتري لا يملك "تحديد المواصفات الفنية وأن جميع المواد المجهزة ستكون مطابقة لمقاييس وزارة الدفاع الامريكية دون الاعتبار لمنشأها أو طرازها" وإن "الطرف المشتري لا علاقة له بتحديد الشركة المتعاقدة". و"قيام الطرف المشتري بدفع نسبة (100%) من قيمة رسائل العرض والقبول مقدماً دون قيد أو شرط وكذلك احتمالية ارتفاع تكاليف رسالة العرض والقبول، اي بمعنى أن مبلغ الرسالة في الواقع مفتوح وغير محدد". و "لا يحق للطرف المشتري رفض اي مادة مخالفة للمواصفات المطلوبة وله الحق فقط في تقديم اعتراض

في وقت لاحق اي بعد الاستلام على شكل (تقارير التناقض) وعندها يكون للجانب الامريكي الحق برفض أو قبول الاعتراض دون وجود حق للجانب العراقي الاعتراض على الجانب الامريكي"،إلخ.
وهناك عقود مع دول أخرى لا تخلو من إجحاف كبير- ايضاً-، مما يبين أن الأموال لا تذهب لجهات عراقية فقط، بل اساساً لجهات خارجية هي المستفيد الأكبر منها.

ح- طوال العقدين الماضيين، دفع العراق سنوياً (5%) من موارده النفطية إلى الكويت. كتعويضات للاجتياح العراقي. وقد بلغ ما تم دفعه (52،4) مليار دولار. كما يدفع العراق اقساطاً سنوية لسداد الديون الخارجية التي يقترضها لسد العجز في موازنته. كذلك اقساط الجدولة لديونه الخارجية من مرحلة النظام السابق والتي بلغت أكثر من (122) مليار دولار، تم تخفيضها بموجب اتفاق نادي باريس في 2004 بنسبة (80-90%). وإن ما سيدفعه في موازنة 2023 لديونه الداخلية والخارجية هو (12،750) ترليون دينار (حوالي 9،8) مليار دولار، والأمر لا يختلف في الموازنات السابقة.

خ- يدفع العراق سنوياً مستحقات لشركات النفط الأجنبية نتيجة أعمالها في العراق تتراوح بين (15-25) مليار دولار، مقابل عقود الخدمة المبرمة بينها وبين الحكومة الاتحادية. وإن ما تستحصله الشركات الأجنبية العاملة في حقول كردستان العراق على وفق عقود المشاركة أعلى من ذلك بكثير.

وبالطبع يمكن الاستطراد والتفصيل في أمور أخرى. لكن الأرقام أعلاه كافية لرد أطروحة أن الطبقة السياسية العراقية خلال العشرين عاماً الماضية هي الاساسية التي تجرّد الدولة من أموالها، بما يسمح باطلاق وصف "كليبتوكراسي/حرامية" . نعم هناك سرقات كبرى، وصفقة القرن- مثالا/ لأحدها. لكن ذلك يجب أن لا يغطي على المستفيدين الرئيسيين ووجهة توجه الأموال. ولا على الأسباب الاساسية التي سببها في رأينا التبعية للاقتصاد العالمي غير المتكافىء، وطبيعة النظام الريعي.

17- "الدولة الوطنية/القومية/ ومجتمع الرفاه والاستهلاك"

معظم إن لم نقل جميع من حاكم التجربة وضع أمامه نموذجه المغلق. وضع فهمه الخاص للدولة والهوية والمجتمع. ولأن نموذجه الخاص يدور حول نموذج معياري هو الدولة والمجتمع بحسب الفهم الغربي أي "الدولة الوطنية/القومية، ومجتمع الرفاه أو الاستهلاك"، لذلك سيأتي الحكم ليس على الحقائق الملموسة لما جرى ويجري على الأرض من وقائع، بل على مدى اقتراب البلدان (العراق منهم) من النموذج المعياري وتخادمه معه. فإن كان مشاكساً لهذا التخادم فإن الحكم سيكون سلبياً، وإن كان مطاوعاً ومستسلماً فإنه سيكون متفائلاً وايجابياً.

أ- عُرِف مفهوم "الدولة الوطنية/القومية" منذ عدة قرون، لكنه لم ينتشر سوى في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. إذ بدأ يأخذ شكله بعد الثورة الفرنسية ونمو الرأسمالية العالمية. ثم انتشر في اوروبا ومنه إلى العالم، وأصبح هو النموذج السائد اليوم. وجاءت التجربة لتبرهن أن مفهوم الدولة الوطنية/القومية بقدر ما كان مصدر قوة للبلدان الاستعمارية الرأسمالية، فإنه كان مصدر ضعف وتفكيك للبلدان المستعمَرة.

فبالنسبة للأولى عبر الحدود مطبقاً مبادىء "المركنتلية (التجارة والأسواق)" ومبدأ "دعه يعمل، دعه يمرLaissez faire, Laissez passer". فوحّدها ووسّع من أسواقها وممتلكاتها، وكسر بسبب قوتها وامكاناتها الراسمالية والعسكرية الحدود بينها وبين العالم. ليصبح العالم كله وبلدانه وشعوبه مساحات حرة لنشاطاتها واستغلالها ونهبها.

أمّا بالنسبة للبلدان المستعمَرة، فلقد مزق الروابط والعلاقات القديمة، ودمّر أسواقها ومنتجاتها وفرض حدوداً وقيوداً بين البلدان وانتقال السكان والسلع ومصادر الثروة، ولم يبنِ نموذجاً مستداماً أرقى مما كانت تجربة تلك البلدان قادرة عليه. بل على العكس حجز عليها الطرق، وطوّقها وحرمها أدوات عملها وطرق انتاجها ومن امتداداتها وفضاءاتها السابقة، وأدخل عوامل الضعف والتراجع في منظوماتها.

لم تعد بلاد الأناضول وفارس وآسيا والجزيرة وبلاد الشام ومصر وأفريقيا جزءاً منا، ونحن جزء منها. بل تحولت كلها إلى مصادر فتنة وخلافات وانحباسات وصراعات في قضايا الحدود والثروات والمياه والتكامل السكاني والثقافي. لتنحصر العلاقات وتبادل الثقافات ومصادر القوة والانتاج والتجارة والتبادل بما يخدم مصالح المتروبولات العالمية.

فهنا النفط، وهناك القطن والحبوب، والمعادن، والسياحة، وهلم جرا. أصبح خصمنا الأول جيراننا بدل أن يكون مستعمرونا. على العكس صار المستعمرون هم من يأتون لحل مشاكلنا، برغم أنهم من صنعها ويصنعها اساساً.

ب- مجتمع الرفاه والاستهلاك الذي هو نتيجة حتمية لتراكم الوفرة المتأتية من عملية تراكم تاريخية وحاضرة انتقل ببناءاته المسلكية والاستهلاكية والحقوقية إلى باقي الدول. مسبباً أزمتين كبيرتين.

<u>الأولى</u>: في الدول الفقيرة التي لا تمتلك مقومات الرفاه، لكنها تستورد أمانيه وأحلامه وصوره وثقافاته ومثقفيه ومروجيه، وتصنع المستفيدين منه من أبناء الوطن بما يحملون من تماهي مع أنماط الحياة الغربية وقيمها وأهدافها. وما يفعله -بالتالي- في العقول والنفوس الجمعية من اقتباسات وتشبهات، حيث يسعى"الادنى" لمماهات "الأعلى"، وهو ما شرحة بكل دقة الكاتب الجزائري الفرنسي "فانون" في كتابة "المضطهدون في الارض".

وهكذا تقتبس جموعنا مسحات سطحية من الفكر والسلوك والعادات الهشة التي لا جذور حقيقية لها. والتي لا تمتلك المقومات الموضوعية لتوفير مطاليبها، كما هو الحال في الدول الاستعمارية المتمكنة. فتغيّر من سلوكيات مختلف الطبقات والشرائح. سواء لتقليد مجتمعات الرفاه الغربية، أو للاعتقاد

بامكانية توفيرها في أوضاع البلدان الفقيرة. وهو ما يثير فتنة عظيمة تدفع هذه البلدان أثمانها، لتُدخلها في دوامة لا تخرج منها إلا لتسقط في دوامات أخطر.

والثانية: في ذات الدول الغنية. فغنى هذا الدول مهما عظم مؤقت، وهو يقوم على الاقتصاد الاحتكاري. فيأخذ الصناعات النظيفة ليرمي الوسخة على البلدان الفقيرة. وليحتكر إدارة الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والبورصات والمصارف وصناعة النقد والمديونيات. وهذه كلها لا يمكن أن تستمر. بل نحن نشهد أمام أنظارنا تداعياتها الراهنة. بعد تنامي قوة الاقتصاديات المستقلة نسبيا عنها والمنافسة لها. وبالذات من بلدان كانت إلى مدة قريبة من البلدان الفقيرة والمستعمَرَة. مما لا يترك مجالاً امام دول الرفاه والاستهلاك للحفاظ على مستوياتها وانماط عيشها، الا باثارة الفتن داخل الاوطان، والثورات الملونة هنا وهناك، وتعميق الازمات على الصعد الاقليمية والعالمية. مستثمرة مكانتها العالمية الموروثة وقدراتها العظيمة التي ما زالت تمتلكها على الصعد كافة.

18- "الحداثة" :

مفهوم بديل لما كان يُعرف حتى القرن التاسع عشر بشعوب متمدنة وأخرى بربرية أو وحشية، وهي التي سمحت باجتياح الامريكيتين واستراليا وأراض أخرى، ناهيك عن أفريقيا وآسيا. مفهومٌ ترابط مع صعود "الدولة الوطنية/القومية" وأصبحت له شروط للانتماء للتمييز بين أمم راقية وأخرى متخلفة. وملخّصه، إنه تعبير شاع كثيراً في القرن التاسع عشر وتطور بشكل خاص في 1910 إلى 1960 ليضع سمات لتوصيف هذه الدول وتمييزها من غيرها. وهذه عيّنة لمتطلبات أنصار هذا التقسيم، استخلصناه من عدد من الدراسات الغربية:

Rise of the nation state -Growth of tolerance as a political and social belief -Industrialization -Rise of mercantilism and capitalism -Discovery and colonization of the non-Western world -Rise of representative democracy -Increasing role of science and technology -Urbanization -Mass literacy -Proliferation of mass media -The Cartesian and Kantian distrust of tradition for autonomous reason

وهذه ترجمة مفردات النص أعلاه:

صعود الدولة الوطنية/القومية –نمو قبول الآخر كمعتقد سياسي واجتماعي –التصنيع –نمو التجارية والرأسمالية -الاكتشافات والاستعمار للعالم غير الغربي -نمو التمثيلية الديمقراطية -الدور المتنامي للعلم والتكنولوجيا -المدينة -التعليم العام -انتشار الاعلام الجماهيري -الكارثية (ديكارت) والكانتية (كانت)المشككة بالتقاليد لمصلحة العقلانية المتفردة.

لهذا سيبحث أنصار "أشباه التنويريين، الأشقاء/الأعداء" عن مقاربات بين ما هو متوفر في بلداننا من هذه السمات والمقاييس المعيارية التي تعتمدها الدراسات الغربية. وانطلاقاً من ذلك يكون الحكم بالتخلف أو التقدم، أو مدى نجاح الدولة أو فشلها.

18- فصل الدين عن السياسة والدولة؟

مقولة أخرى قسمتنا وصارت جزءاً من صراعاتنا وخلافاتنا، وهي فصل الدين عن الدولة. فلقد كانت الكنيسة هي الحاكمة. وكانت لها سياسات قادت لظهور مقاومة ضدها. فبرزت مفاهيم المدنية والعلمانية وغيرها من مفاهيم. وتصاعدت سلطة الدولة المدنية ليس كبديل لسلطة الكنيسة، أو كالغاء لها بل كمكمل ولملئ المساحات الجديدة التي فتحتها الاستكشافات والتوسعات الاستعمارية.

فالدول الغربية الجديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حملت في طياتها الكثير من المفاهيم والتشريعات والرموز والمفاهيم والممارسات الدينية. صارت الدولة حامية الكنيسة، والكنيسة حامية الدولة. ولم يحصل فصل بين الدين والدولة كما يطالبون شعوبنا ودولنا به. بمعنى منع المسلمين من ممارسة الحكم. أو عدم استرشاد تشريعات الدولة وسلوكياتها بالمفاهيم والممارسات الاسلامية. أو عدم التسلح بالمفاهيم والقيم والأحكام الاسلامية للتصدي لشتى الانحرافات بما فيها الانحرافات التي تأتي من زمر وفرق وجماعات تدّعي الاسلام نفسه، أو الاسترشاد بالمفاهيم والقيم الاسلامية لحماية أصحاب الديانات الأخرى وفتح الحوارات ومجالات التعاون معهم.

ففي الغرب لديهم أحزاب "اشتراكية مسيحية"، و"ديمقراطية مسيحية". وفي الغرب يقسمون على الإنجيل، والمسلمون يقسمون على القرآن. هكذا يعمل رؤسائهم وتعمل محاكمهم، إلخ. ومعظمهم يتزوج ويدفن موتاه على وفق التقاليد المسيحية، والمسلمون يقومون بذلك على وفق تقاليدهم. هم يشرّعون العطل الرسمية على وفق أعيادهم الدينية، والمسلمون يقومون بذلك على وفق مناسباتهم. دولهم ترعى وتدعم ارسالياتهم التبشيرية في بقاع الأرض، بل ترسل الجيوش لحمايتها ومنع التعرض لها، وقلة من دولنا تقوم بذلك. والويل لمن يحاول الدفاع عن مساجده وقرآنه ونبيه. بل الويل لمن يدافع عن أقدس أماكنه كالاقصى والقدس الشريف. لديهم مدارس دينية لا يُقبل فيها غيرهم، ولدى المسلمين الأمر نفسه، مع فارق إن الأولى تتمتع بحرية مطلقة في الترويج لمعتقداتهم وقيمهم ومعاييرهم للعلاقات بين الرجل والمرأة، وتحديد حلالهم وحرامهم، أمّا في مدارس المسلمين فالضغوطات مستمرة وعنيفة احياناً لإلغاء ما لا يناسبهم أو للمقاربة مع مفاهيمهم، وإلا الاتهام بالارهاب ومعاداة السامية وحقوق الانسان. قوانين الدولة تتأثر باحكام مراجعهم في شؤون شتى، ودولنا تتحرك ضدها الحملات الخارجية والطابور الخامس لكيل الاتهامات بالرجعية والتخلف إن قامت بالأمر نفسه.

الشؤون الوضعية والرؤى الواقعية والعقلائية والحسبية لها ابتداءً مكانة متقدمة في الرؤية الاسلامية، كما يعترف بذلك كبار العلماء الغربيين أنفسهم. والفارق هنا إن مثل هذه الرؤية كانت ضعيفة في

رؤاهم وأحكامهم. ولما ثاروا ضد أحكامهم، أرادوا لنا أن نثور ضد رؤانا وأحكامنا /ايضاً-. مما أغرقنا في فتن وخصومات وانقسامات لا أساس لها.
فالدول -جميع الدول- تراعي دين شعوبها، أو أديان شعوبها. ولا يوجد فصل حقيقي بين الدين والدولة. فالأديان كانت وما زالت حقيقة اساسية لتنظيم الحياة الفردية والجماعية، لا يمكن أن يفلت منها شعب أو دولة أو أمة.
إنَّ الدولة في الإسلام كانت دائماً دولة وضعية بمؤسساتها وأساليب عملها ومسوغات قراراتها وسياساتها، وإن استظلت بالاسلام، كما تستظل بالأعراف والقيم الانسانية العامة. وإن سبب الفوضى هو التراجم الخاطئة واختلاط المفاهيم والمسميات التي تسللت للمسلمين أنفسهم. وصاروا يستخدمونها مقاربة غير مدركين للتشوّهات المفاهيمية التي تدخلها. فالدولة وضعية لدى المسلمين. سواء احترمت ثوابت الدين. او مثّلت إرادة الناس. أو كانت دولة جبرية، قسرية وملكا عضوضا. وهم يميزون بينها وبين الولاية والإمامة ذات الأبعاد الدينية بشروطها.. فالدولة (إذا ما مُيّزت عن الولاية والإمامة) ليست ركناً من أركان الدين. لا بالنسبة للشيعة ولا بالنسبة للسنة.
وكلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) واضح عندما رفع الخوارج شعار "لا حكم إلا لله". ورد عليهم "كلمة حق يراد بها باطل. نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة، فإنه لابد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، إلخ". ولاشك في أن ما يشير إليه امير المؤمنين (عليه السلام) هنا هو ليس الولاية أو الإمامة. بل الدولة بأشكالها الصالحة أو الطالحة. والأمر قد يكون مختلفاً في خط التطور الغربي. الذي شهد تطابقاً بين الكنيسة والدولة. فقبلوا بالكهنوتية نظرياً وكقاعدة. ورفضناها في الأقل نظرياً وكقاعدة. لذلك هم يطالبوننا بالفصل بين الدين والدولة، لكنهم يعتبرون أرقى وأكثر دولة متقدمة في منطقتنا هي دولة الكيان الصهيوني التي دعموها وأسسّوها وهي تقوم على أشد حالات التطابق بين الدولة والفكر الديني. وهناك أمثلة أخرى لا يتسع البحث لطرحها الآن.
فلم نشهد في الواقع فصلاً بين الدولة والدين أو السياسة والدين. ما شهدناه هو دخول خط الدولة في تنظيم شؤون الشعب في تفاصيل وفرعيات وتنظيمات لم تعد الكنيسة برعويتها وكهنوتيتها السابقة قادرة على ذلك. والأهم من ذلك في إدارة الدولة لشؤون التوسع الخارجي الذي ارتبط تاريخياً باستعمار العالم. فالكنيسة كمؤسسة لا تستطيع ذلك. بينما الدولة بتحررها من الكثير من القيود الكنسية وبجيوشها، ومرونة تعاملها مع الآخرين، تستطيع ذلك بحسب ظروف المكان والزمان والمصالح. إذ سبق للكنيسة أن قادت حملات الفرنجة (التي أسموها بالصليبية) على القدس، ليس ضد المسلمين واليهود فقط، بل -ايضاً- ضد الكثير من المسيحيين الشرقيين. وبعد ذلك شاركت الكنيسة، في حملات الاستكشافات والاستعمار. والتي مكنت المسيحية من الانتشار عالمياً.
ففي القرن السادس عشر لم تكن المسيحية تمثل سوى نسبة أقل من (15%) من مجموع سكان الأرض البالغ يومها (350) مليون نسمة. أمّا في منتصف 2023 فهي تمثل (2.6) مليار من مجموع (8) مليار نسمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أي نسبة (32،5%). وهذه النسبة تحققت في جزئها

الأعظم بسبب عمليات الاستعمار التي غزت بموجبها الدول الأوربية -تحت راية الصليب- الامريكتين (حملة كولمبوس لامريكا 1492) واستراليا وجزر أخرى، وأجزاء مهمة من أفريقيا وآسيا. علماً إن كلامنا عن المسيحية التي رافقت الاستعمار، لا يختلف عن كلامنا عن المسلمين التكفيرين. فتقديرنا للأديان السماوية شيء، والكلام عن الأدوار السياسية شيء آخر. فكلامنا هنا يتناول اطروحة فصل الدين عن السياسة، كما يطرحها أنصار الفكر الغربي، والتي فيها خداع كبير. فهدفها ضرب أديان الآخرين، وخصوصاً الاسلام، وليس تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، كما تقتضي المفاهيم الدينية.
كلمة توضيحية أخيرة في الموضوع: قد يقارن البعض بين حملات الاستكشاف والاستعمار والفتوحات الاسلامية أو الحروب القديمة. الفارق كبير. فالأولى وحّدت العالم في نظام مهيمن واحد. بحيث تخدم المستعمرات أو الأراضي الجديدة الخاضعة لمركز واحد هو الغرب. أمّا الحروب القديمة فكانت طموحات أو مغامرات أو دعوات، بقيت بين فضاءات وكيانات متجاورة ومتمايزة وليس متداخلة ومندمجة. فمنها من استطاع التكيف مع الواقع الداخلي وأصبح جزءاً منها. ومنها من لم يستطع البقاء. أو رفضته العوامل الداخلية فرحل عنها.

<u>محاكم التفتيش وحرق القرآن الكريم والتجاوز على النبي محمد (ص)</u>

نُجلد يومياً بموضوعات الفكر الغربي بفصل الدين عن السياسة. وللاسف فان الكثير من مواطنينا يخدعون بهذه الاطروحات ويعتقدون ان الغربيين جديين في ذلك مما يُحدث فتنة كبيرة في بلداننا. وان ابسط متتبع سيؤكد ان جوهر سياسة الغرب هو محاربة اديان الاخرين وخصوصاً الاسلام، وترسيخ قيمهم ودينهم ليس الا. فالسياسة الغربية قد تعتذر عن جرائم الماضي لتتخلص من مسؤولياتها، لكنها بالمقابل تمارس جرائم جديدة لا تختلف نوعياً عن الجرائم القديمة وتعطيها تبريرات جديدة. فهم اليوم يحرقون القرآن الكريم، وينشرون الكتب والصور المشوهة لمقام نبينا الاعظم، تحت ستار حرية الرأي والتعبير. وهو من حيث النتيجة لا يختلف عما يفعلونه في محاكم التفتيش في ملاحقة المسلمين واليهود وحتى المسيحيين وغيرهم تحت ستار محاربة الهرطقة. وهكذا تم تصفية مئات الالاف بل قيل الملايين. وحرقت كتبهم تحت عناوين محاربة الهرطقة والانحراف عن التعاليم المسيحية وتهديد النظام السياسي والاجتماعي، الخ. فاذا لم تكن هذه سياسة دينية فما هي السياسة الدينية اذن؟
فمحاكم التفتيش اسسها البابا "إينوسنت الثالث 1199" في القرن الثالث عشر الميلادي، واستمرت بعناوين مختلفة، وفي بلدان مختلفة، وهي التي استخدمت لتصفية المسلمين واليهود من الاندلس. اساس هذه المحاكم استمر حتى القرن العشرين، لتستبدل في 1909 بـ"المجمع المقدس للمكتب المقدس Sacrée Congrégation du Saint Office" والذي اصبح له اسماء عديدة اليوم. وان حرق القرآن وتشويه الاسلام وصورة نبينا الاعظم، هو استمرار بانماط جديدة لمحاكم تفتيش الامس. فلا علاقة للامر بالحريات. فلهم يومياً مواقف تمنع وتعتقل وتلاحق من يخالف قراراتهم وسياساتهم وقناعاتهم وسلوكياتهم.

19- ملاحظات جانبية حول الدولة الوطنية/القومية

1- عندما تكون الدولة قوية تستطيع أن تجلب الخيرات بأساليب شرعية أو غير شرعية من خارجها. وبهذا ستكون قادرة على احتواء هوياتها وقومياتها الوطنية. فلا تصبح المطالبة بدولة مستقلة هي الشكل الوحيد للتعبير عن القومية والهوية.
لذلك عندما انطلق مفهوم "الدولة الوطنية/القومية" كانت القوميات الاوروبية تتناحر فيما بينها. لكن مع صعود الدولة الوطنية/القومية الرأسمالية الاستعمارية، استطاعت الدول الاوروبية توحيد مساحاتها، كما حصل في إيطاليا (بسمارك) والمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.، وغيرها ، بل استطاعت الدول الأوروبية تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي بدونه لخسرت أوروبا دورها كاحدى القوى العالمية الرئيسية.
أمَّا في البلدان المستعمَرة فقد كان انتصار مفهوم "الدولة الوطنية /القومية" عامل تفكيك وتجزئة. فالوحدة بين قوميات وتلاوين مختلفة -ودون امكانيات تغذيها- ستكون مهددة بالانقسام. والأمثلة كثيرة. ولنا مثال بارز بالهند، التي حافظت على وحدتها لقرون طويلة، لكنها مع الاستعمار انتهت إلى ثلاث دول، وخلافات حول كشمير ونزاعات مستمرة بين الهند وباكستان، وقس على ذلك.
وهكذا الأمر مع الكيانات الكبرى التي بدأت ترى أصولها تُنهب، ومواردها تذهب إلى الخارج، وتلاوينها وتعدادياتها تُستغل الواحدة ضد الأخرى، فإنها سارت نحو التجزئة والتقسيم، وبلداننا أفضل مثالا. فهي لا تستطيع الدفاع عن وحدتها. ولن تجد أمامها من طريق لتلبية مطالب الهويات المختلفة سوى بالتنازل أمام المشاريع الانفصالية والتفكيكية، وهذا ما حصل ويحصل لدينا.

2- مفهوم "الدولة الوطنية/القومية" بذرة أسست لسرطان مزمن في قلب بلداننا وشعوبنا. وهو الكيان الصهيوني الاحلالي الاستيطاني في فلسطين والأراضي المغتصبة. الذي أرهقنا ويرهقنا. ويتدخل مباشرة أو عن طريق داعميه في شؤوننا. ويديرها بشبكات تتكشف في كل يوم خطورتها وأدوارها في شراء العقول، وصناعة المفاهيم والمواقف المختلفة. لذلك لا نستغرب ما تطرحه احدى المقالات المشار اليها اعلاه حول شعار "نريد وطن" ومناقشته تحت عنوان "نريد بلد Want Country".
وان تلغي منه مفهوم "الامة" او مفهوم "القومية" وتجعله مجرد مفهوم جغرافيا. فهذه مقاربة مهمة مع النظرة الصهيونية التي تؤكد مجيء اليهود لارض بلا شعب، لتؤسس دولة لشعب بلا ارض. فالفلسطينيون ليسوا جزءاً من امة، ولا جزءاً من قومية، بل هم ليسوا بشعب حسب هذا الفهم.

3- لم تنحصر عدم فاعلية الدولة الوطنية/القومية في الدول المستعمَرة، بل انتقل اليوم إلى الدول الراسمالية المستعمِرة. فالدولة الوطنية/القومية مرت في العالم الغربي بعدة مراحل لتصل إلى مجتمعات الرفاه والاستهلاك، والتي ما كان بامكانها تحقيقها لولا استعمار العالم واستغلال طاقاته بكلف زهيدة، إن صح التعبير.
لقد بلغت "الدولة الوطنية/القومية" قمة انجازها في تسعينيات القرن الماضي. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وانتصار الليبرالية والمعسكر الرأسمالي. فتوحدت المانيا. وأصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد عالمياً. وبات "الناتو" وتوسعه هو السلاح للسيطرة على بقية البلدان وتهديدها. لكن مع

نهضة الكثير من الأمم، خصوصاً في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وازدياد أزمات العالم الرأسمالي الاستعماري، بدأنا نرى عملية تفكك في مفهوم "الدولة الوطنية/القومية". وهو ما بدأ يصيب كبار الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة والحديث عن انفصال بعض الولايات، والمملكة المتحدة وخروجها من الاتحاد الأوروبي، وسعي إيرلندا واسكتلندا الانفصال عن المملكة المتحدة، وهكذا في دول أخرى كفرنسا وإسبانيا، إلخ.

رابعاً: شواهد على تقدم البلاد

سنعرض الآن لبعض الأرقام في أمور اساسية، تُعتمد عموماً للكلام عن التقدم العام أو التراجع العام للبلدان. وبالتأكيد هناك أرقام أخرى ايجابية وأخرى سلبية، لكننا لسنا بصدد شرح الحالة العامة، بل بصدد بناء منهج مضاد للمنهج الذي يقول بفشل التجربة، ليس إلا. فنحن لا نتباهى بهذه الأرقام، بل نرى في بعضها مؤشرات سلبية، منظوراً اليها من زوايا أخرى غير التي يتكلم بها "أشباه التنويريين، الأشقاء/الأعداء"،أصحاب منطق التسقيط والفشل.

20- مقارنات سريعة بين 2003 كخط للشروع و 2023

لابد من الإشارة إلى حقائق ستمثل ظواهر وازنة في الحكم على قضايا كالتقدم والتراجع. حقائق تفرض نفسها، ويصعب لأية تجربة خلال مدة محددة، وفي ظروف خاصة من السيطرة عليها. فخلال عقدين من الزمن تضاعف سكان العراق من 23 مليون نسمة إلى 42 مليون نسمة، بنسبة نمو هي من الأعلى عالمياً.

وإن أكثر من 60% من سكان العراق كان عمره (10) سنوات وأقل في 2003. وبالطبع فإن وعي هذا الكم الهائل من السكان، سيتكون إمّا من الملاحظات الحسية التي كان بعيداً عنها، أو من انتقال الذاكرة من الأجيال التي سبقته. والتي كانت بدورها غير منظمة وضعيفة. على العكس سادها الاضطراب والتناقض. بسبب سرعة الدخول في انقسامات وصراعات جديدة فرضتها الأوضاع الصعبة، والاحتلال والارهاب، وفقدان الأمن والدور المخرب للإعلام الخارجي والداخلي غير المنصف. وإن هناك أزمات عالمية لا تتعلق بالعراق فقط، كقضايا المناخ والانحباس الحراري وشحة المياه والصراعات الإقليمية والدولية، إلخ.

ونلفت الانتباه إلى أن هناك فوضى في نشر المعلومات والاحصاءات، حتى من الدوائر الرسمية. فهناك تخبط ونقص حكومي، واحياناً مناكدات سياسية ومعلومات غير مهنية في الفضائيات في عرض الأرقام وفي الاحصاء.

إضافة إلى حقيقة مهمة وهي إن اقتصادنا (ونشاطاتنا) في معظمه هو "اقتصاد ظل" Shadow Economy، أي اقتصاد خارج التسجيل والاحصاء الرسمي. لذلك ستبرز معدلات البطالة والفقر أعلى بكثير مما هي عليه. برغم إنها ما زالت مقلقة، وتبرز بشكل متزايد كبطالة مُقنّعة وفقر مجتمعي أكثر مما هي حقيقة اقتصادية. وهو ما سيعتمد عليه الساخطون والمعارضون وأعداء التجربة.

ستبين الأرقام في أدناه أن تجربة العشرين سنة الماضية لم تكن تراجعاً على صعيد التقدم الكمي الذي حققته البلاد. لكننا ننبه على أن تجربة العشرين سنة الماضية كانت فشلاً في الانتقال من الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة الريعية إلى المسار الطبيعي المتوازن لبلد لا يعتمد على واردات النفط. ولاقتصاد لا تتحكم به الموازنة. بل بالعكس بضرورة بناء اقتصاد تكون الموازنة جزءاً منه. ومجتمع وشعب يمتلك السيادة على الدولة والحكومة وتوفر له الخدمات الاساسية، وحكومة ودولة في خدمة الشعب والمجتمع، إلخ. وقد حاولنا في حكومتنا القيام بتغييرات جذرية. وانجزنا بعض الامور المهمة. لكن كان لشرائح مهمة من الشعب والعديد من مراكز القرار والقوى السياسية ولأسباب مختلفة رأي آخر، وهو ما استُغلّ لدفع الحكومة للاستقالة وعدم استكمال تنفيذ برنامجها.

الأرقام في أدناه ليست شاملة بل معبرة عن اتجاهات يُستفاد منها للخروج باستنتاجات مقبولة. وان التقدم الكمي قد لا يعبر دائماً عن تقدم القطاع. فقد يزداد عدد الجامعات والمستشفيات مثلاً، برغم أن النظام التعليمي أو الطبي قد يكون مأزوماً ويعاني التخلف، بسبب تراجع المعايير والضوابط والاجراءات والمستلزمات، وكذلك بسبب ازدياد السكان أكثر من طاقة المؤسسات.

وإن جميع الأرقام والمعلومات هي من مصادر الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات الدولية ووزارات الدولة وتصريحات المسؤولين.

- إرتفع معدل دخل الفرد من حوالي (810) دولار في 2003، وأصبح (4،775) في 2021. وتحرك الناتج الوطني الاجمالي من (52،578) مليار دولار في 1980، (قبل الحرب العراقية-الايرانية) إلى (21،928) مليار دولار في 2003، إلى (207،898) مليار دولار في 2021.
وبلغ الناتج الوطني الاجمالي حسب القدرة الشرائية PPP (560) مليار دولار،بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي عام 2023. ليكون معدل الفرد حوالي (13،3) الف دولار سنوياً.
- ارتفع انتاج النفط وأصبح (4،358،00) مليون/برميل/يوم في اذار 2023. وكان (143،000) في نيسان 2003. و (2،988،000) في كانون الثاني 2002. بل اقترب من (6) مليون برميل/يوم في 2015، لولا سياسات التخفيض التي بدأت باتباعها منظمة أوبك.
- كان انتاج الكهرباء (2000-3000) ميغاواط (وطني وخاص) في بداية التغيير، وأصبح اليوم اكثر من (40) الف (وطني وخاص). وكانت حصة الفرد (0.1) KWh per year في 2003 مقابل (1.119) KWh per year في 2019. وحسب الوكالة الدولية للطاقة IEA فان استهلاك العراق من الكهرباء بلغ (43.971) GW-h/yr في عام 2018، محتلاً المرتبة الـ(54) عالمياً متقدماً في استهلاكه على بلدان متقدمة كنيوزيلندا والمجر والدنمارك وبلغاريا، الخ.
وأعلنت وزارة الكهرباء في 2023/6/17 انها سجلت انتاج (24599 ميغاواط). ذلك من دون ذكر القطاع الأهلي والخاص.

- كان معدل وفيات الأطفال (54.4 وفاة لكل الف) في 1980، وأصبح (41.8) في 1990، و (34.4) في 2003، و (21.1) في 2023. وهو أفضل من المعدل العالمي (26 وفاة بالالف) في عام 2023. برغم إن العراق ليس أفضل من بعض الدول المجاورة، كالجزائر (18.4) والأردن (12.8) وإيران (10.4).
- كان معدل العمر (61،72) عاماً في 1978، وأصبح (60،45) في 1980 و(58،54) عاماً في 1983(قد يكون بسبب الحرب العراقية الايرانية) و (64،78) عاماً في 1988 و(65،64) عاماً في 2003 ليسجل (71،08) عاماً في 2023.
- ارتفع انتاج المحاصيل الزراعية crop (سنة القياس2004-2006=100) من (97،200%) سنة 2003 الى (129،260%) و (121،730%) في 2013 و2014 على التوالي. ومقارنة (بسنة قياس 2014-2016=100) اصبح (158،740%) في 2020.
وارتفع انتاج الغذاء food (نفس سنة القياس) من (94،090%) في 2003 الى (118،760%) في 2014، الى (149،400%) في 2020 بحسب (سنة قيام 2014-2016).
وارتفعت الثروة الحيوانية livestock (نفس سنة القياس) من (81،860%) عام 2003 إلى (126،040%) عام 2014، إلى (112،100%) في عام 2020.
وإن عدد النخيل كان (12) مليوناً في 2004 وأصبح (20) مليوناً في 2021.
- بحسب صندوق النقد الدولي في آيار 2023، فإن ديون العراق الخارجية كانت (122.4) مليار دولار في عام 2000، وانخفضت إلى (23.2) مليار دولار في 2022، ويتوقع أن تنخفض إلى (22) مليار دولار في 2023، و(20.8) مليار دولار في 2024. وإننا نسدد سنوياً لجدولة الديون الخارجية الجديدة والموروثة حوالي (9) مليار دولار، ومنها جدولة تخفيض الدين الذي خلفه النظام السابق، الذي فاق (122) مليار دولار بحسب اتفاق نادي باريس في عام 2004.
أمّا تعويضات الكويت فقد سددنا (52.4) مليار دولار، حيث سُدد آخر قسط في شباط 2022.
- وأصبح معدل التضخم (احادي) وكان رقمين مرتفعين، بل ثلاثة ارقام في فترة النظام السابق.
- وكان احتياطي العملة صفراً تقريباً، وبات اليوم حوالي (110) مليار دولار. وارتفعت قيمة الدينار من (1903 دينار/دولار) في 2004 لتصل اليوم إلى (1300-1450 دينار/دولار) .
- ارتفع عدد الحسابات المصرفية إلى (8،7) مليون حساب مصرفي حتى نهاية 2022. وازداد عدد الفنادق والمولات والمطاعم، وفي جميع المحافظات.
- صرّح وزير المالية في آيار 2019 أن عدد الموظفين والمتقاعدين يبلغ حوالي (6،5) مليون مواطن. بعد أن كان عدد الموظفين في 2003 حوالي (850) الف مواطن. وسيتجاوز عدد الموظفين في 2023 حوالي (8) مليون مواطن. يخصص لهم شهرياً (4،5-5) مليار دولار. ذلك عند حساب الملاك الدائم فقط، من دون حساب الشركات العامة والمختلطة والرعاية الاجتماعية وبقية الرواتب والأجور والتخصيصات التي تعتمد على الدولة.

- ارتفع عدد تلاميذ المدارس إلى حوالي (9) مليون. وعدد طلاب الجامعات (240000).
- أصبح عدد الجامعات (85) جامعة (35 حكومية و45 أهلية، واكاديمية للشرطة مع جامعة تابعة إلى وزارة الدفاع وثانية تابعة إلى وزارة الداخلية وجامعتين تابعتين لكل من الوقف السني والوقف الشيعي). وكان هناك عند التغيير (16) جامعة.
- في 2022 بلغت المستشفيات الحكومية (260) مستشفى من أصل (450) مستشفى منها (164) مستشفى عامة و(15) مستشفى أطفال و(20) مستشفى ولادة و(14) مسشفى نسائية وتوليد و(47) مستشفى بتخصصات أخرى.، كما يضم (9) آلاف و(609) صيدلة ، والفاً و (867) مختبراً صحياً وكان الموجود (239) مستشفى في 2005
- أصبح عدد العربات (7 مليون عربة). وتمثل عدة أضعاف ما كان عليه الحال قبل عشرين عاماً.
- يبلغ عدد الصحفيين (25) الف. وفي العراق (57) قناة تلفزيونية مرخّصة. و(152) وسيلة إذاعية، وهناك (60) قناة خارجية موجهة للعراق. وتطور حق التظاهر والتنظيم وإصدار الصحف والتجمعات، لا لمدح الحكومة، بل للمعارضة، وحتى لاسقاطها احياناً، وشتى انواع الاحتجاجات والمطالبات المشروعة أو للدعايات الانتخابية وغيرها. وهذا كله خلاف ما كان عليه الوضع سابقاً من سلطوية الاعلام واحاديته. فهو يوفر رقابة ومتابعة -على كل ما فيها من فوضوية واخطاء احياناً- لكنها ارقى بما لا يقاس باية مرحلة من مراحل العراق المعاصر.
- في نهاية 2021، كان هناك أكثر من (40) مليون مشترك في خدمة الهاتف، و(20) مليون مشترك في خدمة الانترنيت.
- وكانت الأهوار قد جُففت في معظمها تقريباً، وعادت إليها اليوم أكثر من (60%) من المياه. وأُدرجت في سجل اليونسكو للمحميات العالمية. كما انتعشت مزارع ومناطق كوردستان بعد أن دمرتها حملات الانفال والتهجير والحروب وأعمال القصف والحرق. وبرغم شحة المياه لكن العراق ما زال في مقدمة الدول العربية من حيث كميات المياه المتوفرة فيه، برغم عدم الرشد في استخدامها
- وقريباً سيكون للعراق (9) مطارات دولية، وهذا أضعاف ما كان عليه الحال قبل 20 عاماً، وان الحدود كانت مغلقة بالاتجاهات الأربعة تقريباً وباتت مفتوحة في كل الاتجاهات.

وإن علاقاتنا الخارجية كانت معلّقة مع معظم دول العالم وباتت مفتوحة مع معظمها. وإن المواطن العراقي كان يحتاج موافقة لكل سفرة، وأصبح يسافر متى ما شاء.

وهناك الكثير من المعلومات الأخرى، لكننا نعتقد أن هذه كافية لإبعاد الصورة السوداوية التي يحاول أعداء العراق الداخليين والخارجيين اعطاءها عن البلاد. ويؤسفنا أن البعض لا يستند إلى الحقائق، بل ينطلق من التقارير الصحفية المؤدلجة المغلوطة والمقصودة لتنظيم رؤيته وخطابه وتقيماته.

خامساً: الرأي في العشرين سنة الماضية

نحن من الذين يتحملون مسؤولياتهم في الأخطاء والانحرافات التي حصلت خلال العشرين سنة الماضية، لكننا فخورون بالمقابل بالنجاح الكبير لعبورنا هذه المرحلة الحساسة، وما حققته من منجزات كبيرة. ونعتقد أن العراق يقف اليوم -كما تشهد الكثير من المؤشرات- على أبواب انطلاقة مهمة سيشهدها خلال السنوات القادمة. وبرغم كل المحاولات العنيدة للجبهة المضادة، لكننا متفائلون بأن الكثير من عوامل الانسداد والتعارض ستتحول هي نفسها إلى عوامل انطلاق وتناغم. وإن أوضاعه الداخلية -برغم كل الصعوبات- تتكيف في كل يوم أكثر فأكثر لتتناغم مع تطورات إقليمية وعالمية قادمة على أغلب تقدير، بما يحمل تفكك نظام الهيمنة وازدياد تلاحم قوى بلادنا ومنطقتنا للانطلاق والتقدم.

21- تجربة العشرين عاماً مرحلة حسّاسة ومهمّة عبرها الشعب العراقي بنجاح

نستطيع القول: إن العراق -بعد هذه السنوات العشرين- عبر بنجاح التحدي الاساس. فرغم كل الصعوبات والأخطاء والانحرافات، وبرغم الأوضاع الصعبة لشرائح واسعة، ورمادية المواقف لكثير من القوى السياسية والعديد من قادة البلاد من المعادلات الداخلية والتطورات الإقليمية والعالمية، وبرغم أن كثيراً من الأمور لم تُحسم بشكل نهائي، لكن المنظومة الجديدة لم تستسلم كلياً لنظام الهيمنة العالمي، ووقفت عملياً في قسم مهم منها مع الجبهة الإقليمية والعالمية التي تقف بالضد منه. وإنها صمدت أمام كل المحاولات الداخلية والإقليمية والدولية لاسقاط الوضع الجديد، والسير به مجدداً في طريق الاستبداد، أو في طريق التبعية والاخضاع، ومجتمع الميم، والتطبيع مع الكيان الصهيوني، والانحياز الاعمى لمعسكر الهيمنة، والتقنين المراوغ للاحتلال ولبقاء القوات الأجنبية بالضد من إرادة شعبنا والمنطقة. وفي هذه العملية -وبرغم كل قصورها وأخطائها- لكن الحكومات العراقية المتعاقبة والقوى السياسية صاحبة القرار في البلاد، إن لم تنجز كل متطلبات تحرير البلاد من نظام الهيمنة، والخروج من النظام الريعي، واستكمال العقد التأسيسي، وبناء حكومات ودولة راشدة، لكنها لعبت في المحصلة النهائية ادواراً شجاعة في حماية المنظومة الجديدة، وإدامة العلاقة بين مختلف المكونات والاجتماعات، وحققت نجاحات على الصعيدين الاقليمي والعالمي، برغم صعوبة الموروثات من النظام السابق، وكثرة التحديات والضغوطات التي برزت بعد 2003. فجاءت المحصلة غلبة الأمور الايجابية على السلبية.

22- المكسب الأعظم، الزخم المجتمعي واسترداد بعض الثقة بالنفس

لابد من الحذر عند التحليل وقراءة الواقع والمستقبل من البقاء عند الجوانب الرسمية والظاهرية. فعملية التغيير برغم قساوتها في 2003 وتزامنها مع الاحتلال، لكنها اطلقت زخماً مجتمعياً وشعبياً عظيماً بقي هو القاعدة الرئيسية لنجاح المرحلة أو فشلها. وهو الذي منحها مصاديق المقاومة والاستمرار سواء على الصعد المعنوية أو الأمنية أو التعبوية أو الاجتماعية. فهناك صوت قد يبدو متردداً الآن، لكنه يتصاعد باستمرار ، فيه من

الاتكال على الله، والعزم والثقة بالنفس، وتشخيص الأصدقاء والأعداء بدقة، واستنهاض مصادر القوة في الأمة، وإزالة مصادر الخوف والتردد من القلوب، ومعرفة المسؤوليات والواجبات، والاستعداد للتضحية في سبيل ذلك كله، ما يزرع كل الأمل والثقة بالنجاح وبالمستقبل.

فدور المرجعية الدينية العليا تعاظم بعد مراحل إعدام واغتيال كبار المراجع الذي شهدته مرحلة ما قبل التغيير. فتوسعت الحوزة العلمية وأصبحت حصناً ومناراً ذات شأن عظيم في ضبط مسارات البلاد، ولها مكانة مرموقة في قلوب الجماهير.

كما تعاظم دور القوى السياسية والمؤسسات والمراكز المجتمعية والبحثية والمدنية. إذ تطورت القوى السياسية من أحزاب معارضة صغيرة ومبعثرة وبعيدة عن مسؤوليات الدولة والحكومة في مرحلة ما قبل 2003، إلى أحزاب وقوى واسعة ولها قيادات، وازنة ومحترمة، وطنياً واقليمياً وعالمياً. ولها كوادر يخوضون تجربة الحكم للمرة الأولى ويتدربون عليها. وإن فشل هذه القوى عن انجاز الكثير من الأمور الاساسية، يجب أن لا يغطّي على نجاحها في أمور أخرى. وإن تراجع الصوت الانتخابي يجب رؤيته (إضافة للعوامل الأخرى) في اطار الارتباك الذي ولدته العملية السياسية والانتخابية، وكثرة الخيارات وولادة البدائل، وقيام قوى جديدة منظمة ومستقلة ومن النشطاء في مختلف المجالات.

ففي معظم التجارب العالمية حيث تلعب الاحزاب الكبيرة دوراً تداولياً واساسياً يمنح البلاد نوعاً من الاستقرار وسهولة في تشكيل الحكومات، عن طريق نظمها الانتخابية التي تضع الانظمة من جهة، والعقبات والعتبات العالية لمنع صعود القوى الصغيرة والفردية. خلاف تجربتنا التي حاولت بدورها وضع العتبات القانونية ونجحت في اغلب الحالات (عدا انتخابات 2021)، لكنها واجهت بعد كل انتخابات بحملة تطعن بالانتخابات وشرعيتها ومن فاز فيها، مما اضعف ايضاً من علاقة الجمهور بالقوى السياسية. مع ملاحظة ان القوى السياسية تتحمل بدورها هذه الثغرة. فانها في معظمها احزاب مغلقة غير منفتحة على الجمهور، خصوصاً من المستقلين والشباب. لهذا فضلنا دائماً نظاماً انتخابياً مختلطاً فيه نسبة للقوائم المغلقة (الاحزاب) بما يضمن عدم تشظي قوى المجالس التشريعية ، ونسبة -ولو محدودة- لاعلى الاصوات بما يضمن المشاركة الفاعلة لمن يمنعهم عن المساهمة انغلاق واحتكار الاحزاب.

فالارتباك في صفوف الجمهور لا يقل عن الارتباك في صفوف القوى السياسية. وهذه حقائق لا يمكن القفز عليها وعدم وضعها بالحسبان عند تقييم التجربة. وهذا أمر يجب أن لا يُفصل عن سياقات المرحلة ومغذياتها وقواها المباشرة وغير المباشرة.

كما أن الحريات التي اطلقتها عملية التغيير، بقدر ما اطلقت الكثير من التيارات الفوضوية أو "الصوتية" و"الشعبوية"، لكنها اطلقت بالمقابل حركة عميقة لدى جماهير الأمة شهدناها ونشهدها، في المنعطفات الحادة والتحديات الكبرى. ولعل ما يلّخص هذه المعادلة هو الفتوى الكفائية للمرجعية الدينية العليا، والتجاوب المليوني الذي حظيت به، والتعبئة الرسمية التي رافقتها. فكانت السبب الأساس في دحر الارهاب و"داعش".

إن خروج جموع الملايين لمحاربة "داعش" واستمرار عشرات الآلاف على السواتر يقدمون في كل يوم الشهداء ، هو ليس دفاعاً عن دولة لصوص، بل دفاعاً عن الأمة واجتماعها أو اجتماعاتها. وإن القسم الأعظم من هذه الجموع لا تقاتل اساساً من أجل المال أو المكاسب الدنيوية، بل هم رجال عقيدة ومبادىء. صحيح أن مقتضيات الحياة ضرورية لهم، لكنها إن قُطعت عنهم ستجدهم صامدين في سواترهم ومواقعهم. ومن المؤسف أن يستغل البعض حالة الفساد في أوساط معينة ليعممها على مجمل التجربة. وإن مثل هذه المنعطفات والأحداث هي مقاسات لمدى الزخم أو الشعبية في مسار التجربة خلال العشرين عاماً المنصرمة. وليس كما يتغافل البعض عن ذلك كله، واللجوء إلى تقارير أجنبية، أو إلى دراسات مجتزأة قد تحمل بعض الحقيقة، لكنها لا تقارن بحقائق أهم وأكثر أصالة وتجذراً منها.

23- العهود الوزارية السبعة وما يربطها ويفصلها

ولبيان أهمية الدور غير الرسمي أو المجتمعي، فقد جرت خلال هذه المرحلة ، عملية استفتاء عام و(6) انتخابات عامة وتشريعية. ذلك عند استثناء الانتخابات المحلية وإقليم كردستان.

وخلال هذه المرحلة تبوأ (7) رؤساء وزراء رئاسة الحكومة. هم مع حفظ الألقاب (علاوي، والجعفري، والمالكي، والعبادي، وعبد المهدي، والكاظمي، والسوداني). جاؤوا كلهم عبر تداول سلمي للسلطة، لا يغير من هذه الحقيقة وأهميتها، ان التداول رافقه احيانًا تعقيدات وتأخيرات. واستطيع القول : إن كل واحد منهم انجز مهاماً اساسية، وعجز عن أخرى.

والسبب في ذلك هو إن الاطارات المجتمعية باتت لها سقوف دنيا وعليا ، ترغم أي مسؤول للتقيد بها. فإن تخلف عنها أو حاول تجاوزها فسيأتيه الرد سريعاً لتعرفه بحدوده. لذلك أقول، إن كل حكومة وإن عجزت عن أمور معيّنة، لكنها نجحت في أخرى، أو في الأقل المهمة الاساسية التي واجهتها.

- ففي العهد الأول تسلم العراق لمسؤوليات السلطة والسيادة من الادارة المدنية وانهاء الاحتلال المباشر للعراق.
- وأُنجز مع الثاني الدستور وترتيبات الاستفتاء عليه.
- وفي الثالث وجهت ضربة قاصمة لرموز النظام السابق وترسيخ القوى الجديدة في مفاصل السلطات.
- وفي الرابع تأسس توازن بين مختلف القوى المشاركة لمحاربة داعش والانتصار عليه.
- وفي الخامس تعزّز تيار التوجه شرقاً، ودور "الحشد الشعبي" والاطارات والقوى الداعمة له.
- وتحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة مع السادس، وهدأت الساحات نسبياً بعد اضطرابها.
- ونأمل أن تجري مع العهد السابع التحولات الكبرى التي تضع القاطرة العراقية على سكتها الصحيحة.

نعم هناك أمور أُنجزت في كل عهد لم نشر إليها، وأخرى فشلت عن تحقيقها. لكننا هنا لا نعدد الانجازات والاخفاقات، بل نتابع التعاقب في سعي العهود المختلفة للانتقال بالبلاد من الاستبداد والدكتاتورية والتفرد إلى الإرادة الشعبية والوحدة الوطنية. ومن التبعية والاحتلال إلى التوازن وامتلاك القوة وزمام الأمور والسيادة. ومن الارهاب وفقدان الأمن إلى توفيره وهزم الارهاب. هذا التعاقب ليس متفقًا عليه بين الرؤساء والقوى، لكن ما يجعله، وكأنه أمر مخطط هو طبيعة الاطارات المجتمعية الحاملة للتجربة، والحامية لها والمتصدية للتحديات التي تواجهها، والتي أسست بالتجربة وخلال المواجهات عدداً غير قليل من الثوابت التي تتحكم بالمسارات السياسية للبلاد، بما يبعدها عن الفوضى المطلقة والاعتباطية. التي يصورها البعض انطلاقًا من حقائق ووقائع، بأنها موجودة فعلاً، لكنها أقل قدرة وأهمية من الحقيقة المجتمعية التي نشير إليها. هذه الحقيقة تمنح البلاد ضمانات وحصانات لا يراها البعض. فيتكلمون عن الانهيار والتراجع، بينما نتكلم نحن عن النجاح والتقدم.

وقد طالب بعض الزملاء من الوزراء في الحكومة التي ترأستها، والذين اطلعوا على مسوّدة هذا البحث، التفصيل اكثر في مرحلة حكومة "تشرين الاول 2018- ايار2020". وكان جوابي أن هدف البحث -كما ورد في مقدمته- هو ليس تقييم تجربة الأعوام العشرين المنصرمة، بل بناء منهج لدحض منهج تسقيط التجربة واطلاق شتى الاوصاف الظالمة والمسيئة لها. فلو كان هدف البحث تقييم التجربة، والحكومات المتعاقبة ومنها الحكومة التي ترأسناها، فإنه كان سيختلف من حيث المقدّمات والمباني وكثير من المفاهيم والتفاصيل.

24- عشرون عاماً، ايجابياتها أكثر من سلبياتها

لهذا نقول: بإن النظام (المنظومة) والحياة المجتمعية قد عبرتا بنجاح مرحلة الأعوام العشرين المنصرمة. وهي اليوم أقوى مما كانت عليه سابقًا برغم إنها كانت مهددة في مراحل متعددة خلال العقدين المنصرمين.

بل نؤكد بأن المنظومة الحالية هي أفضل من جميع المنظومات التي مرّت بالعراق المعاصر منذ تأسيسه وليومنا هذا. فمن سيقول، بأن بعض تلك المنظومات كانت أفضل سيقف عند بعض المشاهد، لسلطة الدولة أو لانتظام الاجتماعات وهدوئها الظاهري. أو سيتغافل عن الظروف الموروثة الصعبة لحروب عدّة وحصارٍ وعقوبات. أو الظروف الخارجية المفروضة. أمّا من ينظر بواقعية وعلمية إلى المنظومة والحراك الاجتماعي والحقوق الفردية والجماعية، وانفتاح البلاد، فيقينًا سيخرج باستنتاج أننا نعيش اليوم في مرحلة أكثر اقترابًا من تلبية إرادة الشعب الحقيقية. وأكثر قابلية لتحقيق نجاحات حقيقية على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية والخدمية والمجتمعية وغيرها.

نقول ذلك، ونحن ندرك أن الصورة ليست مثالية، وفيها إمّا تشوهات عالقة من التجارب الماضية أو المستحدثة بسبب الانحرافات، وفيها من عدم نضج الوعي والممارسة بالشكل المطلوب. فرغم كل هذه التشابكات والأمور المتداخلة سينتصر في النهاية أحد الاجتماعين والمفهومين والمعسكرين والمستقبلين المتعايشين في بيت واحد.

وسيكون المنتصر من يقف مع خط التاريخ الصاعد، وسيُهزم من يقف مع خط التاريخ النازل. ففي النهاية "لا يصحُ إلّا الصحيح".

خاتمة

اخترنا الموضوعات المحددة في تقييم تجربة السنوات العشرين الماضية، ليس اساسًا بهدف الرّد عليها، بل لاستخدامها كمقولات محورية، تسمح لنا بتوضيح مركّبات حقيقة وفاعلة في حياة بلدنا وشعبنا. إذ ستختلف الرؤية، وسيختلف التقييم عندما يركّز المرء على أمر واحد أو أمور محدودة، ويتناسى أمورًا أخرى، إمّا لعدم رؤيته إيّاها، أو لأن مناهجه الفكرية لا تأخذها بنظر الاعتبار. فيخرج باستنتاجات غير دقيقة، بل خاطئة. ولا شك في أن أخطر ما يواجه أية تجربة هو إسقاط مناهج ورؤى فوقية وخارجية عليها. خصوصًا رؤى ومناهج لن يقبلها على الأغلب الجسم الذي يتم التعامل معه. برغم أن ذلك لا يعني رفض أيّ رؤى خارجية أو جديدة، بل يعني فهم مركّبات الجسم ومدى قابليتها لقبول الأجسام الجديدة والغريبة عليها.

أرجو أن تساعد مثل هذه الأبحاث في الاقتراب أكثر لفهم واقعنا الوطني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما يجعل مساراتنا أكثر، واقعية وعِلمية وفاعلية. والله المسدد

(*) عادل عبد المهدي اقتصادي وسياسي عراقي شغل عدة مناصب رفيعة في الدولة العراقية بعد 2003 ، اخرها كان رئاسة الوزراء 1918-1919

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 12 تموز 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين